



# الاعمال



مشورات الاعلى - طهران



علي صراط الحق

الاستغاثه

# الاستغاثه

## في تبيين ثلاثه

علي بن أحمد  
المعروف بـ (أبي القاسم الكوفي)

ناشر  
إدارة نشر وإشاعت

إحقيق الحق  
سرگودھا پاکستان

### هوية الكتاب

---

- الاسم : الاستغاثه  
المؤلف : علي بن احمد المعروف بـ ( ابي القاسم الكوفي )  
الناشر : مؤسسة الاعلمى - طهران  
المطبعة : مطبعة الامير  
التجليد : صحافى غدير  
الطبع : الطبعة الاولى سنة ١٣٧٣  
الكمية : ١٥٠٠ نسخة  
جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة الطبعة

نحمدك اللهم ونشكرك على ان وفقتنا للطبعة الثانية من هذا الكتاب القيم ، الذي ليس له مثيل - من حيث المجموع - في كتب التراث ، فالمؤلف - كما سيأتي - هو من سلالة النبي العظيم محمد صلى الله عليه وآله وسلم ومن أحفاد الامام الجواد تاسع أئمة أهل البيت عليهم السلام ، ومن حملة التاريخ .

فهو يعرض بعض ما جرى على أبيه علي عليه السلام من المآسي وما تحمله من الآلام من حملة فكر الجاهلية ، وعبدية الأصنام ، الذين لم يعبدوا الله طرفة عين أبداً ، والذي ترصدوا لضرب الإسلام من أول إسلامهم ، وعمدوا الى تغيير جوهره الدين الحنيف من أول يوم تسلمهم السلطة التنفيذية - لأن ليس في الإسلام تشريع ، والشرعة لله سبحانه - ظلماً وجوراً في سقيفة بني ساعدة ، أمام عدد ضئيل من ما أسموهم أصحاب رسول الله ! هذا في الوقت الذي كان علي عليه السلام وأصحابه يقومون بغسل وتكفين وتجهيز رسول الله صلى الله عليه وآله والصلاة عليه .

واستعرض المؤلف من خلال دراسته للتاريخ بعض البدع التي دخلت - وادخلوها الخلفاء ! - في الدين الحنيف الذي لا يقبل الله سواء ، والجرائم التي ارتكبوها باسم الاسلام ورسول الله ، وهتك

أعراض الناس ، وسلب ذراريهم ، واستباحة فروجهم ، مما أوجب فساد معالم الدين وأدى الى ارتداد الناس عنه .

فقد كان رسول الله اكمل ما بُعث لأجله ، ووصى ما وصى ، مما أمره الله سبحانه وتعالى ، وعين خليفته ، والأئمة من بعده - باجماع أهل الاثر من الطوائف - إتماماً لرسالته العظيمة ، ولدولته وحكومته في كل الاعصار والامصار .

فلم يكتف - هؤلاء - بتسلمهم زمام الامور ، بل وعمدوا الى ضرب ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله الوحيدة ، والذي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وآله كل ما يمكن أن يقول في حقها ، الى أن كان حبها جنة ونعيم ، وبغضها النار والجحيم . فعمدوا لضربها في عقر دارها ، وكشفوا عن عرض رسول الله صلى الله عليه وآله - بل وعرض الاسلام كله - وأهانوا ابنته ، بل وضربوها بالسوط ، واحرقوا باب دارها<sup>(١)</sup> وحصروها بين الباب والجدار ، مما اسفر عن سقط جنينها - محسن -<sup>(٢)</sup> .

وكل هذا لكي لا ينطق احد عن الحق ولا يلجأ أصحاب علي الى استرداد الحق الى محله .

نعم ، هذا الإسلام تغير مما كان عليه رسول الإسلام ، حتى ان الناس يعترضوا لصاحب هذا الأمر - عند ظهوره مطبقاً للإسلام بحذافيره - : ان هذا دين جديد لم نعرفه من قبل .

---

(١) اعترف بهذا كله الخليفة الثاني في رسالة وجهها الى معاوية انظر : نظم الزهراء

(٢) انظر كتاب سليم بن قيس الهلالي وكتاب فاطمة الزهراء من العوالم للبحراني (رحمه الله) .



ونعم ، لم - ولن - نعرف من الاسلام الصحيح سوى اسمه ، ولا من القرآن المجيد سوى رسمه ، الى ان يأتي من بيده الحق ، ومن بيده مصحف علي وفاطمة ، ومن يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ، بعد ما ملئت ظلماً وجوراً من جرّاء ظلم هؤلاء الثلاثة - لعنهم الله .

فهم أول من حرّف كلام الله وسنّة نبيّه - في الاسلام - حتى انهم كانوا يأخذون البيعة على طريقة الشيخين ، لا سنّة رسول الله ، وبعد كل هذا ، ومرور خمسة عشر قرناً على ذلك ، لا بدّ للناس ان يعرفوا ما جرى على دين الله وسنن نبيّه .

ونحن بدورنا - أيماناً بمعرفة الناس - خدمة لهذه الرسالة نقدم الطبعة الثانية من الكتاب الى القراء مشيرين الى بعض النقاط :

١ - طوبى الكتاب لنسخ متعددة المحفوظة في مكتبة الأستانة المقدسة بخراسان ، ومكتبة آية الله المرعشي بقم .

٢ - ما كان في المطبوع من التعليق للمحقق اسفنديار بن سلام الله الحسيني رمزناه بـ : الكاتب . اتماماً للفائدة ، وأخرجنا الآيات وما تيسّر لنا من الاخبار معلقين ببعض الهوامش راجين من المولى القبول ، انه وليّ التوفيق وعليه التكلان .

## ترجمة المؤلف<sup>(١)</sup>

نسبه :

هو السيد أبو القاسم علي بن أحمد بن موسى ، بن الإمام محمد بن علي ، بن موسى بن جعفر ، بن محمد بن علي ، بن الحسين بن علي ، ابن أبي طالب (عليهم السلام) هكذا سرد نسبه الشيخ حسين بن عبد الوهاب المعاصر للسيد بن الرضي والمرتضى ، في أواخر كتابه : عيون المعجزات (المخطوط) .



أطراؤه في المعاجم :

أطراه الأعلام في المعاجم المؤلفة في تراجم العلماء ، والمؤلفين ، وأثنوا عليه ثناء جميلاً .

قال الشيخ الطوسي في فهرسه : علي بن أحمد الكوفي ، يكنى أبا القاسم ، كان إماماً مستقيم الطريقة ، وصنف كتباً كثيرة سديدة ، ثم أورد كتبه .

وقال ابن النديم في الفهرست (ص ٢٧٣) ، أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي ، من الإمامية ، من أفاضلهم ، وله من الكتب كتاب الأوصياء (إلى آخره) .

---

(١) بقلم : اسفنديار بن سلام الله الحسيني الحسيني الطباطبائي (رحمه الله) كما في آخر الكتاب .



وقال الميرزا عبد الله الافندي المتوفي حدود سنة ١١٣٠ - في رياض العلماء (مخطوط) : وهذا السيد قد ألف في زمان إستقامة أمره كتباً عديدة على طريقة الشيعة الإمامية ، منها كتاب : الإغاثة في بدع الثلاثة ، ويقال له : كتاب الإستغاثة ، وكتاب البدع ، وكتاب البدع المحدثه أيضاً ، ثم قال : اعتمد الشيخ حسين بن عبد الوهاب وهو أبصر بحاله عليه ، وعلى كتابه ، وألف كتابه عيون المعجزات تتميماً لكتابه تثبيت المعجزات ، وكتبه جلها بل كلها معتبرة عند أصحابنا ، حيث كان في أول أمره مستقيماً محمود الطريقة ، وقد صنف كتبه في تلك الأوقات ، ولذا إعتد علماءنا المتقدمون على كثير منها إذ كان معدوداً من جملة قدماء علماء الشيعة برهة من الزمان انتهى .

أقول : كأنه يشير بقوله : كان في أول أمره مستقيماً محمود الطريقة . أولى ما ذكره بعض أصحاب المعاجم ، من أنه : غلابي آخر عمره ، وأظهر بعض المقالات المضادة لمذهب الشيعة الإمامية ، ولكن الذي أعتقده أنه بريء من مثل هذه المذاهب الفاسدة ، ولذا لم يطعنه بذلك كثير من العلماء المتقدمين ، وأحسب ان ذلك الطعن جاءه من بعض سماسرة بني أمية ، الذين هم في عصره ، لا سيما بعدما اطلعوا على تأليفه - الإستغاثة في بدع الثلاثة - هذا الكتاب ، الذي أبان فيه فضائح القوم ، ونخازيمهم ، وما ارتكبوه من الجرائم في غضبهم حقوق آل البيت النبوي (عليهم السلام) ، ولعمري لقد قلبوا الشريعة ظهراً لبطن ، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم ، فماذا تنتظر من دعاة الضلال ، وأولياء بني أمية ، أن يقولوا في شأن من أصحح بالحقيقة ، وكافح وجاهد في سبيل الدين ، وإظهار كلمة الحق ، غير أن ينبذوه بكل شائنة ، ويصمونه بكل عار وشنار ، مهما ساعدتهم الظروف ، ولكن ﴿أبى الله

إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون»<sup>(١)</sup>.

من خاتمة مستدرك الوسائل : كان إمامياً مستقيماً من أهل العلم والفضل ، والمؤلفات السديدة ، ثم أطرى كتابه : « الإستغاثة في بدع الثلاثة » وقال : هو في أسلوبه ووضعه ، ومطالبه من الكتب المتقنة البديعة ، الكائفة عن علو مقام فضل مؤلفه ، ولذا إعتد عليه العلماء الأعلام مثل ابن شهر آشوب في مناقبه وفي معالنه إشارة إلى ذلك ، والشيخ يونس البياضي في كتاب الصراط المستقيم ، بل وكلام العلامة الحلبي ( رحمه الله ) يشير إلى أنه من الكتب المعروفة بين الإمامية ، والقاضي في الصوارم المهرقة وغيرهم .



- ١ - كتاب : الأنبياء<sup>(٢)</sup> .
- ٢ - كتاب : الأوصياء<sup>(٣)</sup> .
- ٣ - كتاب : البدع المحدث<sup>(٤)</sup> .
- ٤ - كتاب : التبديل والتحريف .
- ٥ - كتاب : تحقيق اللسان في وجوه البيان .
- ٦ - كتاب : الإستشهاد .
- ٧ - كتاب : تحقيق ما ألفه البلخي من المقالات .
- ٨ - كتاب : منازل النظر والإختبار .
- ٩ - كتاب أدب النظر والتحقيق .
- ١٠ - كتاب : تناقض أحكام المذاهب الفاسدة .

(١) سورة التوبة آية ٩ .

(٢) ذكره هو وحول عليه في بعض المباحث في «ص ١١٢» من كتاب الاستغاثة .

(٣) وقد ذكره أيضاً وحول عليه في «ص ٣٠ و ٤٩ و ٤٩ و ١٥٤» من كتاب الاستغاثة .

٤ - وهو كتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة ، إذ قد يسمى بهذا الاسم أيضاً كما ستعرف .



١١ - كتاب : الأصول في تحقيق المقالات .

١٢ - كتاب : الابتداء .

١٣ - كتاب : معرفة وجوه الحكمة .

١٤ - كتاب : معرفة ترتيب ظواهر الشريعة .

١٥ - كتاب : التوحيد .

١٦ - كتاب مختصر في فضل التوبة .

١٧ - كتاب في تثبيت نبوة الأنبياء .

١٨ - كتاب : مختصر في الإمامة .

١٩ - كتاب : مختصر في الأركان الأربعة .

٢٠ - كتاب : الفقه على ترتيب كتاب المزني .

٢١ - كتاب : الآداب ومكارم الأخلاق<sup>(١)</sup> .

٢٢ - كتاب : فساد أقاويل الإسماعيلية .

٢٣ - كتاب : الرد على ارسنطاطاليس .

٢٤ - كتاب : المسائل والجوابات .

٢٥ - كتاب : فساد قول البراهمة .

---

(١) قال العلامة المحدث النوري النجفي ( رحمه الله ) في خاتمة مستدرک الوسائل ج ٣ ص ٣٢٤ : كتاب الآداب ومكارم الأخلاق له أيضاً ، وهو كتاب لطيف بديع في فنه ، ذكر فيه الأخلاق الحسنة والصفات الذميمة ، يتتبع في كل خصلة بالأخبار المأثورة عن النبي والأئمة ( عليهم السلام ) ثم يذكر كلمات الحكماء ، ويختتم بآيات رائعة أنشئت فيها ، وقد عثرنا على نسخة عتيقة منه إلا أنها ناقصة في موضع منها . وقال العلامة الخبير الميرزا عبد الله أفندي في رياض العلماء بعد أن أورد ترجمة المؤلف ، وأثنى عليه وعدد مؤلفاته « ما هذه عبارته » : ومن مؤلفاته أيضاً كتاب في الآداب ومكارم الأخلاق ، وهو كتاب جيد حسن ، رأيت نسخة عتيقة منه بقطيف بحرين ، وقد قال في أوله : أنه ألف كتباً كثيرة في العلوم والآداب والرسوم ، وعندنا أيضاً منه نسخة ، وقال في موضع آخر : وعندنا من كتبه كتاب الأخلاق حسن الفوائد .

- ٢٦ - كتاب : تناقض أقاويل المعتزلة -  
 ٢٧ - كتاب : الرد على محمد بن بحر الرهني .  
 ٢٨ - كتاب : الفحص على مناهج الإعتبار .  
 ٢٩ - كتاب : الاستدلال في طلب الحق .  
 ٣٠ - كتاب : تثبيت المعجزات (١) .  
 ٣١ - كتاب : الرد على من يقول أن المعرفة من قبل الموجود .  
 ٣٢ - كتاب : إبطال مذهب داود بن علي الأصبهاني .  
 ٣٣ - كتاب : الرد على الزيدية .  
 ٣٤ - كتاب : تحقيق وجوه المعرفة .

(١) قال العلامة المتبع الميرزا عبد الله أفندي في رياض العلماء : من مؤلفات هذا السيد كتاب تثبيت المعجزات ، في ذكر معجزات الأنبياء جميعاً ، ولا سيما نبينا ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وقد ألف الشيخ حسين بن عبد الوهاب المعاصر للسيد المرتضى والرضي ( رحمه الله ) تكميلاً لكتابه هذا ، كتابه المعروف بكتاب عيون المعجزات في ذكر معجزات فاطمة والأئمة الإثني عشر قال في آخره : كنت حاولت أن أثبت في صدر هذا الكتاب البعض من معجزات سيد المرسلين وخاتم النبيين ( صلى الله عليه وآله ) الطاهرين الطيبين فوجدت كتاباً ألفه السيد أبو القاسم علي بن أحمد بن موسى ابن محمد بن علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ( عليهم السلام ) سماه تثبيت المعجزات وقد أوجب في صدر طريق النظر والإختبار ، والدليل والإعتبار ، كون معجزات الأنبياء والأوصياء ( صلوات الله عليهم أجمعين ) بكلام بين ، وحجج واضحة ، ودلائل نيرة ، لا يرتاب فيها الأضال غافل غوي ، ثم أتبعها المشهور من المعجزات لرسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ، وذكر في آخرها : أن معجزات الأئمة الطاهرة ( صلوات الله عليهم أجمعين ) زيادة تنساق في أثرها ، فلم أر شيئاً في آخر كتابه هذا الذي سماه كتاب تثبيت المعجزات ، وتفصحت عن كتبه وتأليفاته التي عندي وعند إخواني المؤمنين ، ( أحسن الله توفيقهم ) فلم أر كتاباً إشتمل على معجزات الأئمة الطاهرين ( صلوات الله عليهم ) وتفرد الكتاب بها ، فلما أعياني ذلك إستخرت الله تعالى واستعنت به في تأليف شطر وافر من براهين الأئمة الطاهرين ( عليهم السلام ) .

- ٣٥ - كتاب : ما تفرد به أمير المؤمنين (عليه السلام) من الفضائل .
- ٣٦ - كتاب : الصلاة والتسليم على النبي وأمير المؤمنين (صلوات الله عليهما وآلهما) .
- ٣٧ - كتاب : الرسالة في تحقيق الدلالة .
- ٣٨ - كتاب : الرد على أصحاب الإجتهد في الأحكام .
- ٣٩ - كتاب في الإمامة .
- ٤٠ - كتاب : فساد الاختيار .
- ٤١ - رسالة : إلى بعض الرؤساء .
- ٤٢ - الرد على المثبتة .
- ٤٣ - كتاب : الراعي والمرعي .
- ٤٤ - كتاب : الدلائل والمعجزات .
- ٤٥ - كتاب : ماهية النفس .
- ٤٦ - كتاب : ميزان العقل .
- ٤٧ - كتاب : إبان حكم الغيبة  .
- ٤٨ - كتاب : الرد على الإسماعيلية في المعاد .
- ٤٩ - كتاب : تفسير القرآن ( يقال : أنه لم يتمه ) .
- ٥٠ - كتاب : في النفس .

قال النجاشي : في الفهرس : هذه جملة الكتب التي أخرجها ابنه محمد ثم قال : وآخر ما صنف : مناهج الاستدلال .

إن مما أورده النجاشي من مؤلفاته تعرف أن المترجم له اليد الطولى في مختلف الفنون ، وبرع فيها منتهى البراعة ، وأتقنها غاية الإتقان .

نسبة الكتاب إليه :

قد عرفت تصريح جماعة من الأعلام بنسبة الكتاب إليه ،



كالنجاشي ، والعلامة ، وابن شهر آشوب ، والبياضى ، والأفندي ، والنوري ، وغيرهم ، ويلائم سند بعض أخباره طبقته ، ففي أول بدع الثاني « ص ٥٧ » ما نصه : وفي مصحف أمير المؤمنين ( عليه السلام ) برواية الأئمة من ولده ( صلوات الله عليهم ) من المرفق ومن الكعبين ، حدثنا بذلك علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن جعفر بن محمد ، عن آبائه ( صلوات الله عليهم ) إلى تمام الخبر ، وقال ( ص ١١٦ ) في تحقيق أن المقتول في يوم الطف علي بن الحسين الأكبر أو الأصغر ما لفظه : فمن كان من ولد الحسين ( عليه السلام ) قائلاً في الإمامة بالنصوص يقول : إنه من ولد علي بن الحسين الأكبر ، وأنه هو الباقي بعد أبيه ، وأن المقتول هو الأصغر منهما ، وهو قولنا وبه نأخذ وعليه نعول .

ثم نقل القول الآخر ، ونسبه إلى الزيدية ، وطعن عليهم إلى أن قال : وإنما أكثر ما بينهم وبينه ( عليه السلام ) من الآباء إلى عصرنا هذا ما بين ستة آباء إلى سبعة ، فذهب عنهم أو عن أكثرهم معرفة من هم من ولده من الأخوين . إلى آخره ما ذكره ، وهذا لا يلائم إلا الطبقة المذكورة .

وذكر الميرزا عبد الله أفندي في رياض العلماء : أنه قال الحسين بن عبد الوهاب في موضع من كتابه عيون المعجزات ، الذي عرفت أنه تنميماً لكتاب المترجم تثبيت المعجزات ما هذه عبارته : و من كتاب الإستشهاد ( الذي هو من مؤلفات المترجم كما عرفت ) قال أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي ( رضي الله عنه ) : أخبرنا جماعة من مشايخنا الذين خدموا بعض الأئمة ( عليهم السلام ) عن قوم جلسوا لعلي بن محمد ( عليهم السلام ) إلى آخره ، فمن الغريب مبعدهما ذكرناه لك منسبة كتاب « الإستغاثة » إلى المحقق ميثم بن علي البحراني صاحب شرح نهج

البلاغة « المطبوع » المتوفى سنة ٦٧٩ كما صدر ذلك الإشتباه من العلامة المجلسي ( رحمه الله ) فإنه قال في الفصل الأول من أول البحار ما هذه عبارته : كتاب شرح نهج البلاغة ، وكتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة ، للحكيم المدقق العلامة كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني .

وقال في الفصل الثاني : والمحقق الثاني من أجلة العلماء ومشاهيرهم ، وكتابه في غاية الإشتهار « إنتهى » .

ولولا كلامه الأخير لاحتملنا كما في رياض العلماء أن يكون لابن ميثم أيضاً كتاب سماه بالإستغاثة ، فإن الإشتراك في أسامي الكتب أمر غير عزيز ، ولكن الكتاب المتداول المعروف ليس من مؤلفاته قطعاً لما عرفت . قال المحقق المحدث الشيخ يوسف البحراني ، في لؤلؤة البحرين بعد نقل ترجمة ابن ميثم عن رسالة السلافة البهية في الترجمة الميمنية ، لشيخه العلامة الشيخ سليمان البحراني ، وعد الكتاب المذكور من مؤلفاته ، وتوصيفه بأنه لم يعمل مثله ما لفظه : ثم إن ما ذكره شيخنا المذكور من نسبة ( كتاب الإستغاثة في بدع الثلاثة ) للشيخ المشار إليه غلط ، قد تبع فيه بعض من تقدمه ، ولكن رجع عنه أخيراً فيما وقفت عليه من كلامه ، وبذلك صرح تلميذه الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني ( رحمه الله ) وإنما الكتاب المذكور كما صرحا به لبعض قدماء الشيعة من أهل الكوفة ، وهو علي بن أحمد أبو القاسم الكوفي ، والكتاب يسمى : كتاب البدع المحدثه ، ذكره النجاشي في الفهرس من جملة كتبه ، ولكن اشتهر في السنة الناس تسميته بالإسم الأول ، ونسبته للشيخ ميثم ، ومن عرف سليقة الشيخ ميثم في التصنيف ولهجته وأسلوبه في التأليف ، لا يخفى عليه أن الكتاب المذكور ليس جارياً على تلك اللهجة ، ولا خارجاً من تلك اللهجة انتهى .

وأغرب من جميع ذلك أن الفاضل المتبحر ، الشيخ عبد النبي الكاظمي ( رحمه الله ) في تكملة الرجال في ترجمة علي بن الحسين الأصغر ( عليه السلام ) قال : وفي كتاب الإستغاثة لبدع الثلاثة للشيخ ميثم البحراني قال : وكان للحسين ( عليه السلام ) إبنان . ونقل بعض ما في الكتاب إلى ما قبل العبارة التي نقلناها وهي قوله : وإنما أكثر ما بينهم - يعني السادات - وبينه - ويعني الحسين - ( عليه السلام ) : من الآباء في عصرنا هذا ما بين ستة آباء أو سبعة ( إلى آخره ) ولم يلتفت إلى أنه لا يمكن أن يكون بين من في عصر ابن ميثم من السادة ، وبينه ( عليه السلام ) ستة أو سبعة بحسب العادة ، فإن بينهما قريباً من ستمائة سنة . ذكر ذلك كله العلامة المحدث محمد الحسين النوري النجفي المتوفى سنة ١٣٢٠ في خاتمة مستدرك الوسائل ( ج ٣ ص ٣٢٣ و ص ٣٢٤ ) ونقلنا عنه ملخصاً ومهذباً .

وقال شيخنا العلامة الخبير الحجة الشيخ آغا بزرگ الطهراني النجفي أدام الله وجوده ، ونفع به ، في كتابه الذريعة إلى تصانيف الشيعة ( ج ٢ ص ٢٨ ) : الإستغاثة في بدع الثلاثة للشريف أبي القاسم علي بن أحمد الكوفي العلوي ، المتوفى سنة ٣٥٢ ، ذكره بهذا العنوان شيخنا العلامة النوري في أول خاتمة المستدرك ، عند ذكر مأخذه ، وبسط القول في إعتباره وتصريح المشايخ في كتبهم بنسبته إليه ، كما في عيون المعجزات ، والصراط المستقيم للبياضی ، ومعالم العلماء لابن شهر آشوب ، وغيرهم ، وقد يقال له : الإغاثة في بدع الثلاثة أيضاً ، كما أنه عبر عنه النجاشي بالبدع المحدثه ، ولعله نظر إلى بيان موضوع الكتاب ، ويروي مؤلفه عن علي بن إبراهيم القمي ، الذي هو من مشايخ الكليني ، فيظهر أنه في طبقته ، وذكر في أواخر الكتاب : إن السادة الحسينية في عصره ينتهون بستة آباء أو سبعة إلى علي بن الحسين



الأكبر ، الباقي بعد شهادة أبيه الحسين ( عليه السلام ) ، فيظهر أنه ليس تأليف الشيخ كمال الدين ميثم البحراني الذي توفي سنة ٦٧٩ كما أرّخه الشيخ يوسف البحراني في كشكوله ، لتقدم علي بن إبراهيم على هذا التاريخ بكثير ، ولأن الوسائط في عصر ابن ميثم تزيد على العدد المذكور جزءاً ، ولذا إعترض صاحب رياض العلماء على العلامة المجلسي في نسبة الكتاب إلى ابن ميثم في أول البحار . وإعترض صاحب اللؤلؤة على الشيخ سليمان البحراني في نسبه إلى ابن ميثم ، في السلافة البهية في الترجمة الميثمية ، ثم إعتذر عنه برجوعه عن قوله أخيراً ، ومع ذلك فالشيخ عبد النبي بن علي الكاظمي المتوفى سنة ١٢٥٦ وقع في هذا الوهم في ترجمة علي بن الحسين الأصغر ، من تكملة نقد الرجال ، ولعل منشأ تلك الأوهام قول صاحب مجمع البحرين في مادة : مثم .

ثم قال شيخنا في الذريعة : توجد نسخة من الكتاب كتابتها سنة (٩٦٩) في الخزانة الرضوية ، ورأيت نسخاً عديدة في مكتبات العراق ، أوله : الحمد لله ذي الطول والإمتنان ، والعزة والسلطان .

### موضوع الكتاب :

وإذ قد أثبتنا صحة هذا التأليف إلى مؤلفه فلا منتدح لنا من الإسترسال حول موضوع الكتاب ، الذي ضمّ إلى جنبه تعريفاً صحيحاً عما ارتكبه القوم من الجنايات على بقايا النبوة ، وما ناؤا به من البخس لحقوق العترة الطاهرة ( صلوات الله عليهم ) الذين هم عدل الكتاب بقول النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي »<sup>(١)</sup> والذين أمر الله تعالى بمودتهم

(١) ذكره الفريقين كما في ذخائر العقبى : ص ١٦ .

بقوله : ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ﴾ <sup>(١)</sup> وليس من البدع أن يتذمر هذا العلوي - صاحب الكتاب - الغيور عما جرى على سلفه الظاهر وهو يرى .

والحق كما يرى أن الذي ابتز منهم هو حقهم الثابت لهم ، غير أن عوامل الشره ونهمة الحاكمية وحبّ الرياسة الباطلة حدث بالحثالة من سماسة المطامع ، والشهوات ، إلى بخص هاتيك الحقوق وإضطهاد أربابها ، وحبذا لو أقنعتهم الأثرة عن الإضطهاد ، لكن راقهم أن لا يدعوا من أولئك نافخ ضربة فلم يسمع ولم يشهد إلا أنه بين الحائط والباب ، وساقط على العتبة ولهبة على رتاج البيت ، وحنة من بين سياجه ، وملبب يقاد إلى رعاياه ، ومستضعفون لا يعدون ولا يفتقدون إن غابوا وإن شهدوا ، حتى كأن أولئك الصدور هم الأذنان ، وإنما خلقوا لأن يكونوا أتباعاً وهم الأمراء ، والساسة ، والملوك والقادة ، ولم ينتهز نبي الإسلام (صلى الله عليه وآله وسلم) فرصة إلا وأشار بذكرهم ، ونوه بمكانتهم ، ونص على خلافتهم في كل جمع ومعتشد ومحفل وممنتدى .

نعم هكذا تكون الحالة إذا استولت الذنابي وملك العبيد ، وإذا تسللت الحق ومضت الأعوام ولم يتسن للعلوي الناهض الانتصار لقومه برد الحقوق إلى مواطنها ، جاء رافعاً عبقريته بالدلالة على مواقعها الأصلية ، فلم يدع في قوس الجهاد منزعاً إلا وأعطى للحق حقه وقديماً ما قيل : أعط القوس باريها .

---

(١) سورة الشورى : الآية : ٢٣ .

## مشايخه في الرواية والراوون عنه :

قد عرفت أنه يروي عن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي ، صاحب التفسير ( أنظر ص ٢٩ ) ويروي أيضاً عن جعفر بن محمد بن مالك الكوفي ( الذي هو من مشايخ الصدوق ابن بابويه ) عن أحمد بن الفضل عن محمد بن أبي عمير ، عن عبد الله بن سنان ، عن الإمام الصادق ( عليه السلام ) أنظر ( ص ٩٠ ) .

ويروي أيضاً عن أبيه أحمد بن موسى كما ذكره صاحب رياض العلماء فإنه قال فيه ما نصّه : وكان لهذا السيد مشايخ عديدة ، كما يظهر من مطاوي مؤلفاته وغيرها ، ومنهم والده ، فإنه قد يروي الحسين بن عبد الوهاب في كتابه عيون المعجزات ، عن أبي الغنائم أحمد بن منصور المصري ، عن الرئيس أبي القاسم علي بن عبيد الله بن أبي نوح البصري ، عن يحيى الطويل ، عن الأديب أبي محمد ، عن أبي القاسم علي بن أحمد الكوفي ، عن أبيه ، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري ، وعن يروي عنه وتلمذ عليه ابنه أبو محمد وأبو عمران الكرمانى .

## وفاته :

توفي المترجم له بموضع يقال له كرمي ، من ناحية فسا ، وبين هذه الناحية وبين فسا خمسة فراسخ ، وبينها وبين شيراز نيف وعشرون فرسخاً ، وكانت وفاته في جمادي الأولى سنة ٣٥٢ هـ وقبره بكرمي بقرب الخان ، والحمام ، أول ما يدخل كرمي من ناحية شيراز ، ذكر ذلك النجاشي في الفهرس « ص ١٨٩ » .



### مقدمة المؤلف

الحمد لله ذي الطول والامتنان ، والعز والسلطان ، والعظمة والبرهان ، والكبرياء والجبروت والألاء ، الذي منّ على أوليائه بهدأيته ، ونجّاهم من مضلات الأهواء برأفته ، وألهمهم الإقرار بتوحيده ، والاخلاص بتمجيده ، أحده حمد من علم أن ما به من نعمة فمن الله مبدأها ، وما مسّه من الأسواء فبسوء جنائته على نفسه جناها ، وأستعينه على حوادث الأزمان ولوازم الأوان ، وأستغفره من الذنوب ، وأسأله ستر العيوب ، وأرغب إليه في الصلاة على سيد المرسلين ، محمد خاتم النبيين وآله الطاهرين .

أما بعد : فاني لما تأملت ما عليه الأمة من أهوائها ، ونظرت في سبب مذاهبها واختلاف آرائها وأقاويلها ، وجدت منها الجم الغفير ، والعدد الكثير ، وأهل الغلبة والسلطان ، والغفلة والنسيان ، قد اصطلحوا على تعطيل احكام كتاب الله تعالى ، ودرس معالم رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وإضاعة حدود دين الله ، وإباحة حرامه ، وحظر حلاله ، فوجدت المتمسك بذلك عندهم حقه مهتضاً مهجوراً ، وحبل ولاية نبيهم مجذوذاً مبتوراً ، ومودتهم لديهم متروكة ، وعصمة حريمه فيهم مهتوكة ، وقد اطفؤا بطغيانهم مصابيح دين الله وأنواره ،

وهدموا معالمة ومناره ، وهم مع ذلك يدعون أنهم أولياؤه ، وأنصاره وأصفياءه ، والدالون عليه ، والداعون اليه ، تخرصاً وافتراءً ، وظلماً واعتداءً ، فأصبحت أمة محمد ( صلى الله عليه وآله وسلم ) إلا القليل منها ، لحدود الله تاركة ، ولغير سبل الله سالكة ، ولحقوقه مضيعة ، ولحرمة دينه هاجرة ، ولغير أولياء الله متبعة ، كأنهم صم لا يسمعون ، وبهم لا يعقلون ، قد شملهم البلاء ، وغلبت عليهم الأهواء وملكتهم الضلالة ، وأهلكتهم الفتن ، وعدمت فيهم الأحكام والسنن ، واحاطت بهم الغيرة والظلم والخيرة ، واستولت عليهم الجهالة والبهم ، حتى ملئت الأرض جوراً وظلماً واعتداءً ومعاصياً وطغياناً ، فهم في غمرة الجهل يخوضون ، وفي كل شك وشبهة يتيهون ، وقد طالت عن الله غفلتهم ، وفي مضاجع المبتدعين رقدتهم ، وفي مسالك المفتريين ضلالتهم ، فهم على الدنيا متكالبون ، وعلى تكاثرها ومفاخرها منكبون ومن جلأها وحرامها طالبون .

قد استباحوا في ذلك الحرام وأعرضوا فيه عن التقوى ، متشتة آراؤهم ، مختلفة أهواؤهم ، واصبحت معالم الحق فيهم خاملة مهجورة ، ومنازله مهدومة مغمورة ، وآثارهم مطموسة مندرسة ، وسبل الضلالة عندهم مغمورة مشهورة ، وأعلامه منصورة منشورة ، واصبح المؤمن بينهم غريباً مستضعفاً لصدقه ، والفاسق لديهم معظماً لفسقه يختارون غير الخيرة ، فيسيرون فيهم أسوة ، سيرة باحكام الجبابرة ، وسيرة الأكاسرة ، ركنوا الى الدنيا طلباً للملك الذي يفنى ، وطرقوا الجور والظلم طرقاً فسلكتها أمم فعل القرون الماضية ، وسنة أصحاب الخاطئة ، فيهدمون في كل عام علماً ، وينون فيه ظلماً ، حتى خفيت مناهج الحق ، ودرست طرق الصدق ، ووضعوا دون الكتاب العزيز الآراء ، وشهروا بعد نبذ الكتاب الخطاء ، يتبع كل فرقة منهم

أخبارها ، مولية للحق أدبارها ، قد نبذوا أحكام القرآن ، وخالفوا جميعاً ما فيه الشفاء والبرهان ، ساهون لاهون عن الورع ، متمسكون بآثار أهل البدع ، وأموال المستضعفين بينهم تقسم على التداول ، والظلم مستخرجة منهم بالقهر والغشم ، لا مانع منهم يدفع ، ولا دافع يردع .

فانظروا يا اخواني المؤمنين ، وأهل خلاصة الله العارفين ، من أين هذه الأموال مجموعة ، وأين هي بعد ذلك موضوعة ، قد شيدت منها القصور ، وشربت منها الخمر ، وجند بها الجنود ، وجبي بها سواس القروء ، وأهل اللعب بالبزاة والفهود ، وكل من شايهم على تعطيل الحدود ، وينكحون النساء ، ويشترون الأماء بأموال الأراامل واليتامى والمساكين ، فيا سبحان الله هل هذا إلا تعطيل الدين ، وأحكام الكتاب المبيت ، والكفر بديان يوم الدين ، فلا كتاب بينهم يتبع ، ولا سنة بينهم تسمع ، فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون ، ويل لكل أفاك أثيم ، يسمع آيات الله تتلى عليه ثم يصر مستكبراً ، كأن لم يسمعها ، فبشره بعذاب اليم . فلما رأيت هذا الضلال فيهم قد عم ، والفساد منهم قد شمل ، نظرت في ابتداء ذلك عن تشعب والى من ينتسب من المتسولين على أحكام الدين ، إذ كل هذا وشبهه لا يجري إلا من أهل الغلبة والسلطان ، والعتو والطغيان ، فميزت عند ذلك ، واختبرت ، وتفكرت ، وتدبرت ، وبحثت واعتبرت ، طالباً بذلك سبيل الهداية ، وهارباً عن سبيل الضلالة والرد ، ليتولى من يجب ولايته بحقيقة معرفته ، ويرفض من يجب البراءة منه ببصيرة في عمله ، إذ كان حق النظر والاعتبار يوجب على كل ذي فهم أن لا يتولى إلا بمعرفة ، ولا يرفض إلا ببصيرة ، فلما عملت الاستقصاء في ذلك بالنظر والاعتبار ، والفحص والاعتبار ، وجدت فساد ذلك كله يتبع بدع الثلاثة ، المستولين على أحكام دين الله بعد وفاة رسول الله ( صلى الله عليه وآله



وسلم) يقر بذلك منهم الخاص والعام من نقلة الآثار ، وحملة الأخبار ،  
نما نحن ذاكره في مواضعه منسوباً الى كل واحد منهم ما جرى منه في  
ذلك على جهته ، إذ كان كل واحد من الثلاثة قد ابتدع في أيامه وعصره  
بدعاً في شريعة الاسلام على قدر طول عمره ، وتراخي أيامه ، وعلى  
قدر تمكنه في سلطانه ، مما يوجب على مبتدعه الهلاك ، والدمار ، وسوء  
العاقبة ، والبوار ، إذ لا احد مجتمعه على خطر ذلك من الله تعالى  
ورسوله في الدين على جميع المسلمين .

فمن الثلاثة من كانت بدعة داخلة للضرر والفساد على جميع من  
دخل تحت احكام الشريعة من مسلم ومعاهد ، و منهم من كانت بدعة  
داخلة على قوم دون قوم من الأمة ، فاتبعهم على ذلك السواد الأعظم ،  
والجمهور الأعم ، مع اقرارهم بحظره ، وإيجاب الكفر على من قصد  
مثله بتعمده ومن جميع العباد ، ثم هم مع ذلك كله ينقلون عن الثلاثة  
جميعه ، فلا يمنعهم ذلك من موالاتهم وموالاته من يواليهم ، ومعاداة من  
يعاديهم ، على ما علموا من يعقبهم مناهج الحق جهلاً منهم ، بما فعل  
الثلاثة المبتدعون ، من عظيم ما نقل عنهم ، إما جهلاً بما على المبتدعين  
من عظيم ما نقل عن الثلاثة ، وذلك أحسن لآحوالهم وأظهر لجهلهم ،  
وأما عصبية منهم لهم ورضى بفعلهم ، على معرفة منهم بفساده  
والاحاطة بباطله ، وذلك اثبت لكفرهم وإلحادهم ، وأدعى الى كشف  
ضلالهم وعنادهم .

ووجدت فرقة قد فرّت منهم قليلة العدد<sup>(١)</sup> مشردة منهم في كل بلد ،  
فامتنعت من موالاتهم وزالت عن الرضا بأفعالهم ، وسعت عند ذلك في  
طلب الحق من معادنه وآثاره عن مكانه ، وهم شيعة آل محمد صلى

(١) آنذاك ولكن اليوم الشيعة ٦٠٠ مليون نسمة إذا قلنا أن جميع المسلمين في العالم ألف مليون .

الله عليه وآله وسلم ) فاستحلوا عند ذلك سفك دمائهم ، وإباحة  
أموالهم ، وهتك محارمهم ، وصاروا بينهم مقهورين مستضعفين ،  
وَجَلِيلِينَ خَائِفِينَ ، وهم مع هذه الحالة متمسكون بدينهم ، صابرون  
على محنتهم ، حامدون لربهم ، منتظرون الفرج منه في غُدُوهم  
ورواحهم .

فلما رأيت الجهل منهم قد شمل والضلال فيهم قد كمل ، والغفلة  
في تأمل أفعال الأوائل من المبتدعين قد عمّت ، والشبهة منهم قد  
جرت ، استخرت الله تعالى وقصدت عند ذلك إلى شرح ما تقر به  
أولياؤه ، ويذعن له متبعوهم إذا عرفوا من بدعهم في الدين ، ما قد  
ظهر به الفساد في المسلمين ، ليكون ذلك بصيرة للطالب ، ودليلاً  
للراغب ، مستجلباً بذلك الثواب من الله تعالى متقرباً إليه ، وكففت  
عن ذكر ما لا يقرّ به أولياؤهم ، مما تفرد بنقله مخالفوهم ، لتكون الحجة  
على من تولّاهم مع ذلك منهم أبلغ ، والبصيرة بمن يخالفهم أنفع ،  
والمعرفة ببدعهم أجمع ، وأقدم في ذلك كله وغيره التوكل على الله عز  
وجل ، والاستعانة بتوفيقه وهدايته ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .





## فصل

### ذكر بدع الأول منهم

فأول ما ابتدعه الأول منهم التآمر على الناس من غير أن أباح الله له ذلك ولا رسوله ، ومطالبة جميع الأمة بالبيعة له ، والانقياد الى طاعته طوعاً ، وكرهاً ، فكان ذلك منه أول ظلم ظهر في الاسلام بعد وفاة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) اذ كان هو واولياؤه جميعاً مقرّين بان الله ورسوله لم يولياه ذلك ، ولا أوجبا طاعته ، ولا أمرا ببيعته فدخل الناس كلهم تحت أمره ونهيهِ ، على ثلاث منازل : فرقة منهم : راضية به وبفعله ، ومتبعة لرأيه طوعاً ، فحلّوا محلّه في الإثم ، لقبولهم لأمره ورضاهم بفعله ، طائعين غير مكرهين .

وفرقة : تحيرت في أمره جهلا منهم ، لا تدري أذلك له أم لغيره ، فحلّت محل المستضعفين المرجين لأمر الله ، الى ان قرع الحق مسامعهم ، وقطعت الحجة عذرهم .

والفرقة الثالثة : كانت مستبصرة بضلاله عارفة بظلمه ، غير راضية بفعله فقهرّوا على الدخول تحت أمره وسلطانه ، فدخلوا كارهين غير طائعين ، فحلّوا محل المتقين المكرهين بفعله الخائفين ، فكل فعل فعلوه بما اتقوا فيه على أنفسهم ، وأموالهم ، من الأفعال التي لم يأمر الله بها ولا

رسوله ، فلهم ثوابه اذا كانوا مكرهين عليه ، وعلى من استكروهم وزره وعقابه .

فلما انقاد له الناس على هذه المنازل الثلاث طوعاً وكرهاً ، طالبهم بالخروج اليه مما كان يأخذه رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من الصدقات والأخماس وما يشاكلها ، ثم تسمى بخلافة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ونفذت بذلك كتبه الى الأمصار من خليفة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فكانت هذه الحالة منه جامعة للظلم والمعصية ، والكذب على رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ، وذلك إنه لما طالبهم بالخروج اليه مما كان يأخذه منهم رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من الصدقات وغيرها كان ذلك منه ظلماً ظاهراً ، إذ كان يعلم ان الله ورسوله لم يجعل له ولا اليه شيئاً منه ، ولما لم يجعل الله ولا رسوله ولا ولاته اليه شيئاً من ذلك كان ظالماً في مطالبته لهم به ، فظهرت منه المعصية لله ولرسوله إذ طالب بما ليس له بحق .

ولما قال : إني خليفة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وقد علم وعلم معه الخاص والعام أن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لم يستخلفه ، كان ظالماً كاذباً بذلك على رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) متعمداً بالكذب منه ، اذ كان لا يجوز لأحد في النظر ، التمييز أن يدعي خلافة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) إلا لمن استخلفه الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من بعده ، ومن لم يستخلفه الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) كان محالاً ان يكون خليفة له ، ولو جاز ذلك لقاتل من المسلمين على وجه من وجوه التأويل لجاز هذا لكل مسلم ، وهذا مما لا يقوله ذو فهم ، ولما كان الكذب منه بذلك قد وقع على الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) متعمداً من غير غفلة ولا جهل به ، وجب عليه حقيقة قول الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فيما

نقله الخاص والعام : (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) (١)  
وكان هو أول من ظهر منه الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله  
وسلم) بذلك بعد وفاته ، فان ادعى مدّع أن ذلك كان منه في جميع ما  
وصفناه في أموال الصدقات وغيرها ، لأن قوماً من الأمة نصبوه لذلك ،  
قيل لهم : وهل مع الذين نصبوه لذلك امر من الله تعالى ورسوله بنصب  
من شاؤا ، وكيف شاؤا أم هم جعلوا ذلك برأيهم ؟

فان قالوا : انه كان معهم امر بذلك من الله ورسوله ، طولبوا بإيراد  
آية من كتاب الله أو خبر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)  
مجمع عليه في النقل والتأويل بصحة ، ذلك ولن يجدوا اليه برأيهم ، فقد  
خصموا أنفسهم وكفوا الناس مؤنتهم ، إذ كان ذلك غير جائز في  
الشريعة وأحكامها حكم واحد فيما لا يملكه ولم يجعله الله إليه ورسوله  
ولا له شيء منه - وقد شرحنا في هذا المعنى في كتاب الأوصياء ما فيه  
كفاية ومقنع ونهاية - ولما انقاد له الناس فيما وصفناه طوعاً وكرهاً امتنعت  
عليه قبيلة من العرب في دفع الزكاة اليه ، وقالوا : ان الرسول (صلى  
الله عليه وآله وسلم) لم يأمرنا بالدفع اليك ، ولا أمرك بمطالبتنا به ، فعلام  
تطالبنا بما لا يأمرك الله به ولا رسوله ، فسماهم اهل الردة ، وبعث  
اليهم خالد بن الوليد في جيش فقتل مقاتليهم ، وسبى ذراريهم ،  
واستباح أموالهم ، وجعل ذلك كله فيئاً قسمه بين المسلمين ، فقبلوا ذلك  
منه مستحلين له إلا نفر ، كرهوا ذلك .

قنهم : عمر بن الخطاب ، فانه عزل سهمه منهم ، وكان عنده الى أن

---

(١) اذ لا ريب أن الكذب على رسول الله (ص) كذب على الله سبحانه لانه (ص) لا  
ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى وقد دل العقل والنقل على ان الكذب على الله  
سبحانه كفر به وإنكار لربوبيته تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً الكاتب .

ملك الأمر ثم رده عليهم ، فكانت خولة بنت جعفر والدة محمد بن الحنفية منهم ، فبعث بها الى أمير المؤمنين ( عليه السلام ) فتزوجها ولم يملكها ، واستحل الباقر فروج نسائهم ، وقتل خالد بن الوليد رئيس القوم<sup>(١)</sup> مالك بن نويرة وأخذ امرأته فوطأها من ليلته تلك من غير استبراء لها ، ولا وقعت عليها قسمة ، فانكر عمر ذلك من فعله عليه ، وقال لأبي بكر في أمره ، فاحتج بان قال : انما خالد رجل من المسلمين ليس بأول من أخطأ ، ولم يظهر منه إنكار عليه في ذلك ، بل نصره ممن رام الانكار عليه فيما فعله ، مع ما رواه أهل الحديث جميعاً بغير خلاف عن القوم الذين كانوا مع خالد ، أنهم قالوا : أذن مؤذنهم وصلينا

(١) لما قتل خالد بن الوليد مالك بن نويرة ونكح زوجته أم تميم بنت المنهال وكانت من أجمل النساء رجع الى المدينة ، وقد غرز في عمامته أسهما فقام اليه عمر فتزعمها وحطمها وقال له ( كما في تاريخ ابن الأثير ) قتلت امرأة مسلماً ثم نزوت على امرأته ، والله لأرجنك بأحجارك ، ثم قال لأبي بكر ( كما ذكر ابن خلكان في الوفيات في ترجمة وثيمة بن موسى بن الفرات ) : ان خالداً قد زنى فارجه ، قال : ما كنت لأرجه فانه تأول فأخطأ ، قال : انه قتل مسلماً فاقتله به ، قال : ما كنت لأقتله به انه تأول فأخطأ ، فلما أكثر عليه قال : ما كنت لأشيم سيفاً سله الله تعالى ، وودي مالكا من بيت المال وفك الأسرى والسبايا وآله ، وهذه الواقعة ذكرها جميع المؤرخين ولا ريب في صدورها من خالد ، انظر تاريخ ابن جرير الطبري ، وابن الأثير الجوزي ، والواقدي ، وابن حجر العسقلاني ، في الإصابة ، وطبقات ابن سعد ، وتاريخ أبي الفداء ، وغيرها ، الكاتب .

أقول : رواه الطبري : في ج ٣ ص ٢٤١ ، وابن الأثير : في ج ٣ ص ١٤٩ ، وفي أسد الغابة : ج ٤ ص ٢٩٥ ، وتاريخ ابن عساكر : ج ٥ ص ١٠٥ ، ١١٢ ، وخزانة الأدب : ج ١ ص ٢٣٧ ، وتاريخ ابن كثير : ج ٦ ص ٣٢١ ، وتاريخ الخميس : ج ٢ ص ٢٣٣ ، والإصابة : ج ١ ص ٤١٤ ، وج ٣ ص ٣٥٧ ، وكذلك الفائق : ج ٢ ص ١٥٤ ، والنهاية : ج ٣ ص ٢٥٧ ، وأبي الفداء : ج ١ ص ١٥٨ ، وتاج الغروس : ج ٨ ص ٧٥ . انتهى .



وصلّوا وشهدنا الشهادتين وشهدوا فأبى ردّة هؤلاء هاهنا، مع ما رويهِ جميعاً أن عمر قال لأبي بكر : تقاتل قوما يشهدون أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وقد سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله واني رسول الله ، فإذا قالوها حقنوا دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله تعالى (١) .

فقال أبو بكر : لو منعوني عقالا - أو قال عتاقا - مما كانوا يدفعونه إلى رسول الله لقاتلتهم - أو قال لجاهدتهم - فكان هذا الفعل منه فعلاً فظيلاً ، وظلماً عظيماً ، وتعدياً بيناً ، من أين له أن يجاهد قوماً على أن منعوه مما كانوا يدفعونه إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بأمر من الله ورسوله أم بأمر رآه واستحسنه .

فان قال أولياؤه : بل من الله ورسوله ؟ فعليهم إقامة الدليل على صحة ذلك بآية من كتاب الله ، أو خبر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

(١) أقول : روي في صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٠ ، والدييات لابن أبي عاصم الضحاك : ص ١٧ ، ١٨ ، وسنن ابن ماجة : ج ٢ ص ٤٥٧ ، ح ٣٩٢٧ و ٣٩٢٨ وخصائص النسائي : ص ٧ ، وسنن البيهقي : ج ٨ ص ١٩ و ١٩٦ باختلاف يسير في اللفظ . وفي عوالي اللثالي ج ١ ص ١٥٣ ح ١١٨ . هكذا : ... وإن يقولوا لا إله إلا الله وإني رسول الله .

هذا واجعت العصابة على أنهم شهدوا بذلك كراراً ومراراً . ومع أن الرسول (ص) كان يرفض ضرب وقتل حتى أولاد وذرياري المشركين . فقد روي أنه (ص) بعث سرية ، فقتلوا النساء والصبيان ، فأنكر ذلك إنكاراً شديداً ، فقالوا : يا رسول الله إنهم ذرياري المشركين ؟ فقال (ص) : أوليس خياركم ذرياري المشركين - كما في العوالي لابن أبي الجمهور ج ١ ص ٦٧ ح ١١٥ - فكيف يقبل بقتل ذرياري المسلمين وسي نساءهم ونكاحهم في العدة .

وآله وسلم) خاصة باسمه ونسبه ، مجمع على نقله وتأويله . وأنّى لهم  
التناوش من مكان بعيد .

وان قالوا ان ذلك كان منه برأي واستحسان قيل : لهم فمن رأى  
أن يقتل المسلمين ويستبيح اموالهم ويجعلها فيشاً هل عندكم ظلم أو  
محق ، فان قالوا : إنه محق أباحوا دماء المسلمين ، وسبي ذراريهم ،  
وانتهاب حريمهم<sup>(١)</sup> واستباحة اموالهم ، وقائل هذا خارج عن الله ودين محمد  
(صلى الله عليه وآله) عند ذي فهم ، وان قالوا : انه ظالم فيكفي خزيًا وكفرًا  
وجهلاً ، مع ما روه جميعاً ان عمر لم يزل عاتباً عليه وعلى خالد بن  
الوليد أيام حياته في ذلك ، فلما ملك عمر كان خالد يتحاماه وعمر  
عاتب عليه بسبب قتل مالك بن نويرة ، لأنه كان حليفه في الجاهلية .

وروى مشايخنا من طريق اهل البيت (عليهم السلام) ان عمر  
استقبل خالدًا يوماً في بعض الطريق في بعض حيطان المدينة ، فقال  
له : عمر يا خالد أنت قتلت مالكاً فقال : يا أمير المؤمنين ان كنت  
قتلت مالكاً بن نويرة لهنات كانت بيني وبينه ، لقد قتلت لكم سعداً بن  
عبادة لهنات<sup>(٢)</sup> كانت بينكم وبينه ، فاعجب عمر قوله فضمه الى صدره  
وقال له : انت سيف الله وسيف رسوله . فسَمَت العامة عند ذلك  
خالدًا سيف الله وسيف رسوله ، وذلك ان سعداً بن عبادة الأنصاري  
كان رئيس الخزرج وسيدها ، وكان من النقباء ، وكانت الأنصار قد  
أرادت البيعة ، فلما جرى الأمر في بيعة ابي بكر على ما جرى امتنع

(١) أقول : هكذا في الأصل ، والظاهر انه : أنتهاك .

(٢) أقول : الهناة : الشر والفساد .

سعد بن عباد من البيعة ، فمات ابو بكر ولم يبايعه سعد بن عباد ثم لم يبايع عمر ايضاً من بعده ، ولم يجرؤا على مطالبتة بها خوفاً من قومه ، وذلك أنهم لما أرادوا مطالبتة بالبيعة قال لهم ابنه قيس بن سعد : اني ناصح لكم فاقبلوا نصحي ، قالوا : وما ذاك قال : ان سعداً قد حلف لا يبايعكم وهو اذا حلف فعل فاذا حلف زال الشك منه ولن يبايعكم حتى يقتل ، ولن يقتل حتى يقتل معه ولده وأهل بيته ، ولن يقتل هو وأهل بيته حتى تقتل الأوس كلها ، ولن تقتل الأوس كلها حتى تقتل الخزرج كلها ، ولن تقتل الخزرج كلها ، والأوس كلها حتى تقتل بطون اليمن كلها ، فلا تفسدوا عليكم امراً قد كمل واستتم لكم ، فقبلوا منه نصحه ولم يتعرضوا لسعد في ذلك ، ثم ان سعداً خرج من المدينة الى الشام في أيام عمر ، وكان في قرية غسان من بلاد دمشق ، فنزل فيهم ، لأن غسان من عشيرته ، وكان خالد بن الوليد بالشام يومئذ ، وكان من الموصوفين بجودة الرمي ، وكان معه رجل من قريش يُعد ايضاً بجودة الرمي ، فاتفقا على قتل سعد بن عباد لامتناعه من البيعة لقريش ، فجلسا ليلة في مسيرة بين شجر كرم ، فلما مر بهما على فرسه رمياه بسهمين فقتلاه ، وقالوا بيتين من الشعر ونسباهما الى الجن ، فطرحاهما بين العامة فنسبت العامة قتل سعد الى الجن وهما :

رج سعد بن عباد  
ممين فلم نخط فؤاده

قد قتلنا سيد الخز  
ورميناه بسهم

واستتر على الناس أمره في ذلك الى ان جرى من قول عمر لخالد ما جرى في أمر مالك بن نويرة ، فكشف الحال خالد بن الوليد في ذلك ، وكان قتل مالك بن نويرة وعشيرته وتسميتهم باهل الردة من عجائب الظلم والبدع العظيمة المنكرة الفظيعة ، ثم رووا جميعاً ان عمر لما ملك

الأمر جمع من بقي من عشيرة مالك بن نويرة واسترجع ما وجد عند المسلمين من أموالهم وأولادهم ونسائهم فرد ذلك عليهم مع نصيبه مما كان منهم ، وزعم أهل الرواية أنه استرجع بعض نسائهم ، من نواحي كثيرة وبعضهن حوامل ، فردهن إلى أزواجهن ، فإن كان فعل أبي بكر بهم خطأ فقد اطعم المسلمين الحرام من أموالهم ، وملكهم العبيد الحرام من أولادهم ، وأوطأهم الفروج الحرام من نسائهم ، وفي هذا الخزي العظيم والنكال الأليم ، وإن كان فعله حقاً وصواباً فقد أخذ عمر نساء من قوم قد ملكوهن بحق فابتزهن من أيديهم غصباً وظلماً ، وردهن إلى قوم لا يستحقونهن يطلونهن حراماً من غير مبايعة وقعت ، ولا أثمان دفعت ، وفي كلا الحالين قد أوطأ جميعاً أو أحدهما المسلمين فزوجاً حراماً ، واطعماهم مالاً حراماً من أموال المقتولين على منع الزكاة منه ومن نسائهم ، فليثبت الآن أولياؤهم أي الحالين شاؤا ولينفوا منها أيها شاؤا فما يجدون عن ذلك في حقيقة النظر محيصاً وليس فيها ولا في أحد منها حظ لمختار ، وما منها إلا من قد فعل ما لا يرضى الله ولا رسوله فيه ، إذ كان في ذلك هتك حرمة المسلمين وإبطال أحكام شريعة الدين<sup>(١)</sup>

ثم أنه عمد إلى السطامة الكبرى والمصيبة العظمى في ظلم فاطمة بنت رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فقبض دونها تركات أبيها مما خلفه عليها من الضياع والبساتين وغيرها ، وجعل ذلك كله بزعمه صدقة للمسلمين ، وأخرج أرض فدك من يدها فزعم أن هذه الأرض كانت لرسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) إنما هي في يدك طعمة

(١) أقول : للعلامة الأميني ( رحمه الله ) بحث مفصل في كتابه : الغدير ج ٧ ص ١٥٨ ط بيروت فليراجع .



منه لك ، وزعم ان رسول الله (ص) قال : نحن معاشر الأنبياء لا نورث، وما تركناه فهو صدقة ، فذكرت فاطمة (عليها السلام) برواية جميع أوليائه : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد جعل لي أرض فذلك هبة وهدية فقال لها : هات بيئة تشهد لك بذلك ، فجاءت أم أيمن فشهدت لها فقال : امرأة لا نحكم بشهادة امرأة ، وهم رووا جميعاً أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : أم أيمن من أهل الجنة ، فجاء أمير المؤمنين (عليه السلام) شهد لها فقال : هذا بعلك وإنما يجر إلى نفسه ، وهم قد رووا جميعاً أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال علي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيث دار (١) ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض هذا مع ما أخبر الله به من تطهيره

(١) اخرج هذا الحديث عن النبي (ص) جمع من الحفاظ والأعلام منهم الخطيب البغدادي في التاريخ (ج ٤ ص ٣٢١) بطريقه عن أم سلمة والحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٧ ص ٢٣٦) وقال رواه البزار والحافظ ابن مردويه في المناقب ، والسمعاني في فضائل الصحابة أخرجه عن عائشة ، وابن مردويه أيضاً في المناقب ، والديلمي في الفردوس عن عائشة أيضاً بلفظ (الحق لن يزال مع علي وعلي مع الحق لن يختلفا ولن يفترقا) وابن قتيبة في الإمامة والسياسة (ج ١ ص ٦٨) عن محمد بن أبي بكر عن عائشة بلفظ (علي مع الحق والحق مع علي) والزمخشري في ربيع الأبرار بلفظ (علي مع الحق والقرآن والحق والقرآن مع علي ، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض) وبهذا اللفظ أخرجه الخطيب الخطباء الخوارزمي في المناقب ، من طريق الحافظ ابن مردويه ، وكذا شيخ الإسلام الحموي في فرائد السمطين من طريق الحافظين أبي بكر البيهقي والحاكم أبي عبد الله النيسابوري ، ومن الغريب إذا ما ذكره داعية الضلال ابن تيمية في منهاج السنة ج ١٦٧ - ١٦٨ ، من أن هذا الحديث من أعظم الكلام كذباً وجهاً وأنه لم يروه أحد عن النبي (ص) لا بأسناد صحيح ولا ضعيف وأنه كلام تبرأ عنه رسول الله (ص) . الكاتب

أقول : ورواه محب الدين الطبري في ذخائر العقبى : ص ٣٧ .

لعلي وفاطمة (عليهما السلام) من الرجس<sup>(١)</sup> وجميع الباطل بجميع وجوه رجس ، فمن توهم ان علياً وفاطمة (عليهما السلام) يَدْخُلَانِ من بعد هذا الاخبار من الله في شيء من الكذب والباطل على غفلة او تعمد ، فقد كَذَّبَ الله ، ومن كَذَّبَ الله فقد كفر بغير خلاف ، فغضبت فاطمة (عليها السلام) عند ذلك فانصرفت من عنده وحلفت أنها لا تكلمه وصاحبه حتى تلقى أباهما فتشكو اليه ما صنعاهما

فلما حضرته الوفاة أوصت علياً (عليها السلام) ان يدفنها ليلاً لثلاث يصلي عليها احد منهم ، ففعل ذلك فجاءوا من الغد يسألون عنها فعرفهم انه قد دفنها ، فقالوا له : ما حملك على ما صنعت قال : اوصتني بذلك فكرهت ان اخالف وصيتها ، وهم قد رووا جميعاً أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : « فاطمة بضعة مني ، من آذاها فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل »<sup>(٢)</sup> ولم يجوز ان اخالف رسول

(١) وذلك لما اطبق المفسرون على نزول قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ - سورة الاحزاب / ٣٣ - في أهل بيت النبي (ع) وعلي وفاطمة (عليهما السلام) لا ريب أنهما من أهل البيت . الكاتب  
أقول للعلامة الأميني (رحمه الله) بحث مفصل في كتابه : الغدير : ج ٧ ص ١٥٨ ط بيروت  
فليراجع .

(٢) أقول : وذكره جلة علماء العامة . منهم محب الدين الطبري في ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى : ص ٢٤ ط بيروت الوفاء ، وقال : أخرجه مسلم وأحمد في المناقب ، وكذلك الطبراني .  
وذكر المرتضى في الشافعي ، وشيخ الطائفة في تلخيص الشافعي ، العديد منها ، فراجع .

(٢) إن حديث فاطمة بضعة مني من آذاها فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل ، من الأحاديث المتواترة وان اختلف في بعض الفاظ المتن ، فمن ذكره اصحاب الصحاح البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وأحمد ، وأبو داود ، وابن حجر في =

الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في مخالفة وصيتها .  
فقال عمر : اطلبوا قبرها حتى ننبشها ونصلي عليها ، فطلبوه فلم  
يجدوه ولم يعرفوا لها قبراً الى هذه الغاية<sup>(١)</sup> .

= الصواعق ، والكنجي في كفاية الطالب ، كلهم في باب مناقب فاطمة ( عليها  
السلام ) . الكاتب

(١) أقول : هذا موقفهم بعد وفاتها ( سلام الله عليها ) ولكن قبيل وفاتها هجموا على باب  
دارها ، وعزموا إحراقها بمن فيها كي يخرج عليّ (ع) ويبايعهم على ما هم فيه . فقد  
روت عامة المؤرخين من السنة مع اختلافهم في الألفاظ : منهم الطبري في ج ٣  
ص ٢٠٢ دار المعارف ، حيث روي : أن عمر بن الخطاب منزل علي - وفيه طلحة  
والزبير ورجال من المهاجرين - فقال : والله لأحرقن عليكم أولتخرجن إلى البيعة . . .  
وقال ابن قتيبة في الإمامة والسياسة : ص ١٢ : فدعا بالخطب وقال : والذي نفس  
عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها ، فقبل له : يا أبا فحص إن فيها  
فاطمة ! فقال : وإن .

وذكرها ابن أبي الحديد في ج ١ ص ١٣٤ من شرحه على النهج بنفس اللفظ ،  
وكذلك في أعلام النساء ج ٣ ص ١٢٠٥ ، والإمام علي لعبد الفتاح ج ١ ص ٢٢٥ ،  
والعقد الفريد : ج ٢ ص ٢٥٠ ، وأبي الفداء : ج ١ ص ١٥٦ ، والأموال لأبي  
عبيد : ص ١٣١ ، ومروج الذهب : ج ١ ص ٤١٤ ، واليعقوبي في تاريخه : ج ٢  
ص ١٠٥ .

ولكن في العقد الفريد ، وأبي الفداء ، وأعلام النساء بزيادة : فقد رووا عن  
المدايني ، عن مسلمة بن محارب ، عن سليمان التيمي ، عن أبي عون : أن أبا بكر  
أرسل إلى علي يريد على البيعة ، فلم يبايع فتلقته فاطمة (عليها السلام) على  
الباب ، فقالت : يا بن الخطاب ، أترأك محرقة عليّ بابي ! قال : نعم وذلك أقوى  
فيما جاء به أبوك .

وروت الشيعة من طرق كثيرة مثل ذلك ، فقد روى إبراهيم بن سعيد الثقفى ، عن  
أبي عبد الله جعفر بن محمد (ع) قال : والله ما بايع علي حتى رأى الدخان قد دخل  
بيته .

وقال سليم بن قيس الهلالي ، عن أبان بن أبي عياش ، عن سلمان . وعبد الله بن  
العباس ، أنهم قالوا : . . . فقال عمر لأبي بكر : يا هذا إن الناس أجمعين - =

وروا كذلك جميعاً أن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال  
لفاطمة ( عليها السلام ) : « يا فاطمة إن الله يغضب لغضبك ويرضى

= بالضرب بعضهم وبالتهديد آخرين وبالجهل عن الأمور عوام الناس - قد بايعوك ما  
خلا هذا الرجل وأهل بيته ، فابعث إليه ، فبعث إليه ابن عم له يقال له : قنفذ ،  
فقال له : يا قنفذ ، انطلق إلى عليّ فقل له : أجب خليفة رسول الله ، فبعثاً مراراً  
وأبي علي ( عليه السلام ) أن يأتيهم ، فوثب عمر غضبان ونادى خالد بن الوليد  
وقنفذاً ، فأمرهما أن يحملتا حطباً وناراً ، ثم أقبل حتى انتهى إلى باب علي وفاطمة  
( صلوات الله عليهما ) وفاطمة قاعدة خلف الباب ، قد عصبت رأسها ، ونحلت  
جسمها في وفاة رسول الله ( ص ) .

فأقبل عمر حتى ضرب الباب ، ثم نادى : يا ابن أبي طالب افتح الباب ، فقالت  
فاطمة : يا عمر ما لنا ولك ، لا تدعنا وما نحن فيه ؟ قال : افتحي الباب وإلا  
أحرقناه عليكم ، فقالت : يا عمر ، أما تكفي الله عز وجل ، تدخل عليّ بيتي وتهجم  
عليّ داري ؟ فأبى أن ينصرف ، ثم دعا بالنار ، فاضرمها في الباب ، فأحرق  
الباب ، ثم دفعه عمر فاستقبلته فاطمة ( عليها السلام ) وصاحت : يا أبتاه يا رسول  
الله ، فرفع السيف وهو في غمده فوجأ به جنبها ، فصرخت ، فرفع السوط فضرب  
به ذراعها ، فصاحت : يا أبتاه .

فوثب علي بن أبي طالب ( عليه السلام ) فأخذ بتلابيب عمر ، ثم هزّه فصرعه ،  
ووجأ أنفه ورقبته ، وهم بقتله ، فذكر قول رسول الله ( ص ) وما أوصاه به من الصبر  
والطاعة ، فقال : والذي كرم محمداً بالنبوة ، يا ابن الصهاك ، لولا كتاب من الله  
سبق ، لعلمت أنك لا تدخل بيتي ، فأرسل عمر يستغيث ، فأقبل الناس حتى دخلوا  
الدار فكاثروه ، ألقوا في عنقه حبلاً ، فحالت بينهم وبينه فاطمة عند باب البيت ،  
فضربها قنفذ الملعون بالسوط ، فألجأها إلى عضادة بيتها ، ودفعها ، فكسر ضلعها من  
جنبها ، فألقت جنيئاً من بطنها ، فلم تزل صاحبة فراش حتى ماتت من ذلك شهيدة  
كما في العوالم : كتاب فاطمة الزهراء ، للبحراني ص ٢٢١ عن كتاب سليم  
ص ٢٤٩ .

وقال البلاذري : إنهم ضربوها ( سلام الله عليها ) بالسياط . هذا مع علمهم بقول  
رسول ( ص ) - كما في المستدرک للحاكم : ج ٣ ص ١٦٠ - حيث قال : خلق الله  
الناس من أشجار شتى ، وخلقنا أنا وعلي بن أبي طالب من شجرة واحدة ، فما =



= قولكم في شجرة أنا أصلها ، وفاطمة فرعها ، وعلي لقاحها ، والحسن والحسين ثمارها . . ومع علمهم بمقالة الرسول ( ص ) : من أحب ابنتي فاطمة فهو معي في الجنة ، ومن أبغضها فهو في النار - كما في البحار : ج ٧ ص ٣٨٢ في ثواب حبهم - وعرفوا أن الله خلق نور فاطمة قبل خلق السماوات والأرضين - كما في تفسير الفرات الكوفي ص ١٠ .

وقال علي بن إبراهيم القمي في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . . ﴾ قال : إنها نزلت في غضب أمير المؤمنين حقه وأخذ حق فاطمة . . فقد قال النبي ( ص ) : من آذاها في حياتي كمن آذاها بعد موتي ، ومن آذاها بعد موتي كمن آذاها في حياتي ، ومن آذاها فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله - كما في العوالم ص ٥٢ عن تفسير القمي ص ٥٣٣ .

وذكر في المصدر عن مستدرك الحاكم عن أبي سهل بن زياد ، عن إسماعيل ، وحلية أبي نعيم ، عن الزهري ، وابن أبي مليكة ، والمستور بن مخزومة : أن النبي ( ص ) قال : إنما فاطمة شجنة - أي مثله أو الشعبة - مني يقبضني ما يقبضها ويبسطني ما يبسطها . .

وروي أنها ( سلام الله عليها ) قلب رسول الله ( ص ) حيث قال : . . . وهي قلبي الذي بين جنبي - كما في كشف الغمة ج ١ ص ٤٦٧ - وقال ( ص ) : إن فاطمة شعرة مني ، فمن آذى شعرة مني فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله لعنه ملء السماوات والأرض - كما في المصدر نفسه .

وبعد هذا كله ضربوها حتى ماتت وفي عضدها كمثل الدملج من اثر ضربة قنفذ (لعنه الله) - كما في العوالم ص ٢٢٢ - وبعد وفاتها (عليها السلام) أرادوا نبش قبرها بحجة الصلاة عليها مع علمهم بحرمة النبش - كما أفق به إجماع الفرق - لكنهم أرادوا استغلال الموقف ، لأن بوفاتها ارتجت المدينة بالبكاء من الرجال والنساء ودهش الناس كيوم قبض فيه رسول الله (ص) - كما عن ابن عباس في كتاب سليم ص ٢٤٩ - ولولا صمود علي (عليه السلام) ومعارضته لنبش القبر حيث قال له (عليه السلام) : والله ، لو رمت ذاك يا بن الصهباء لارجعت إليك يمينا ، لئن سللت سيفي لأغمدته دون إزهاق نفسك ، فانكسر عمر وسكت وعلم أن علياً (عليه السلام) إذا حلف صدق - كما في المصدر نفسه .

لرضاك<sup>(١)</sup> فإذا كان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قد أخبر أن الله يغضب لغضبها ويرضى لرضاها ، وأن من آذاها فقد آذى رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ومن آذى رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فقد آذى الله ، وقد دل دفنها بالليل من غير أن يصلي عليها أحدٌ منهم ، أو من أوليائهم ، أن ذلك كان منها غضباً عليهم بما اجتروا عليها وظلموها ، وإذا كان ذلك كذلك فقد غضب الله عليهم الأمر بعد أن آذوها ، فإذا قد كان ذلك كذلك فقد غضب الله عليهم الأمر بعد أن آذوها ، فإذا قد آذوا رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بأذاهم إياها ، وقد آذوا الله عز وجل بأذاهم رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وإن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً<sup>(٢)</sup> .

وروا مشايخنا أن أمير المؤمنين ( عليه السلام ) قال لأبي بكر حين لم يقبل شهادته : يا أبا بكر اصدقني عما أسألك قال : قل قال : أخبرني لو أن رجلين احتكما إليك في شيء في يد أحدهما دون الآخر أكنت تخرجه من يده دون أن يثبت عندك ظلمه قال : لا ، قال فممن كنت تطلب البينة منهما أو على من كنت توجب اليمين منهما ، قال : أطلب البينة من المدعي وأوجب اليمين على المنكر قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) البينة على المدعي واليمين على المنكر ، قال أمير المؤمنين ( عليه

(١) رواه ابن حجر العسقلاني في ترجمة فاطمة ( ع ) من الاصابة ، وقال النهائي في الشرف المؤيد ( ص ٥٩ ) انه رواه الطبراني وغيره باسناد حسن . الكاتب اقول : ورواه الحافظ عبي الدين الطبري في ذخائرالعقبى ص ٣٩ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية : ٥٧ .

السلام) أفتحكم فينا بغير ما تحكم به في غيرنا؟ قال: فكيف ذلك قال: ان الذين يزعمون أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: ما تركناه فهو صدقة، وأنت ممن له في هذه الصدقة، إذا صحت نصيب وأنت فلا تجيز شهادة الشريك لشريكه، فيما يشاركه فيه، وتركه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بحكم الاسلام في أيدينا، الى أن تقوم البيعة العادلة بانها لغيرنا، فعلى من ادعى ذلك علينا إقامة البيعة، ممن لا نصيب له فيما يشهد به علينا، وعلينا اليمين فيما تنكره، فقد خالفت حكم الله تعالى وحكم رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ قبلت شهادة الشريك في الصدقة وطالبتنا باقامة البيعة على ما ننكره مما ادعوه علينا، فهل هذا الا ظلم وتحامل؟ ثم قال: يا أبا بكر، أرايت لو شهد عندك شهود من المسلمين المعدلين عندك على فاطمة بفاحشة ما كنت صانعاً، قال: كنت والله أقيم عليها حد الله في ذلك، قال له: إذا كنت تخرج من دين الله ودين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: لم قال: لأنك تكذب الله وتصدق المخلوقين، إذ قد شهد الله لفاطمة بالطهارة من الرجس في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾<sup>(١)</sup> فقلت أنت إنك تقبل شهادة من شهد عليها بالرجس، إذ الفواحش كلها رجس وتترك شهادة الله لها بنفي الرجس عنها، فلما لم يجد جواباً قام من مجلسه ذلك وترك علماً (عليها السلام).

فانظروا يا أهل الفهم هل جرى في الاسلام بدعة أظلم، وأظهر،

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٣٣ .

أقول : هذا مصداق ما روي عن الرسول (ص) حيث قال : إذا لم تستح فاصنع ما شئت - كما رواه ابن ماجه في سننه : كتاب الزهد ( ١٧ ) باب الحياء ج ٤١٨ / ٣ .

وأفطع ، وأعظم ، واشنع من طالب ورثة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) باقامة البيعة على تركة الرسول ، أنها لهم مع شهادة الله لورثة الرسول بازالة جميع الباطل عنهم ، وذلك كله بحكم الاسلام في أيديهم ، وقد رووا ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : نحن أهل بيت لا تحمل علينا الصدقة ، فيجوز لمسلم أن يتوهم على أهل بيت الرسول ( عليهم السلام ) أنهم طلبوا شيئاً من الحرام ، هذا مع ما أخبرهم الله بتطهيرهم من الرجس ؟ كلا ، وقد دل قول القوم ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : ما تركناه فهو صدقة ، على ان المنازعة جرت بينهم وبين أهل البيت في التركة ، فلا يخلو أهل بيت الرسول ( عليهم السلام ) من ان يكونوا طلبوا الحرام بالباطل ، فيلزم عند ذلك تكذيب الله تعالى فيما أخبر به من تطهيرهم من ذلك ، واما ان يكونوا طلبوا الحق فقد ثبت ظلم من منعهم من حقهم ، ولا يبعد الله إلا من ظلم وتعدى وغشم ، هذا مع تكذيب الله لهم فيما ادعوه من صدقة تركة الرسول ، وان الأنبياء لا يورثون إذ يقول الله في كتابه : ﴿ وورث سليمان داود ﴾<sup>(١)</sup> وقال فيما أخبر به عن زكريا انه قال : ﴿ فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضياً ﴾<sup>(٢)</sup> فإخبر الله بميراث انبيائه وزعم واضع الخبر المتخرص أن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث وما تركناه فهو صدقة » ولعمري لقد كان واضع الخبر ومتخرصه جاهلاً كتاب الله ، اذ لم يعلم ما فيه من تكذيب خبره ، وذلك من امتنان الله على المؤمنين في كشف باطل المبطل ، ولو كان واضع الخبر جعل ما تخرصه في تركة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) منسوباً الى رسولنا

(١) سورة النمل : الآية : ١٦ .

(٢) سورة مريم : الآية : ٦ .



خاصة دون غيره من الأنبياء ، لدخلت شبهة على كثير من الناس العارفين ، فضلاً عن الأعجم ، وجهور الأعوام ، ولكن الله اعمى قلبه وسمعه حتى قال فيما اخترصه من ذلك كله ما يكذبه كتاب الله ، وقد اضطر جهال من العوام واهل الجدل في نصرة الظلمة الى ان قالوا: ان سليمان انما ورث من داود النبوة ، وكذلك يحيى من زكريا ، وهذا منهم غاية الجهل والاختباط ، والغفلة والافراط ، فان النبوة لو كانت مما يورث لم يكن على وجه الأرض غير الأنبياء ، اذ الميراث لا يجوز ان يكون لواحد دون الآخر ، فاول خلق الله كان نبياً فهو آدم ( عليه السلام ) فلو ورث ولده نبوته لوجب ان يكون جميع ولد آدم انبياء من بعده ، وكذلك اولاد اولاده الى يوم القيامة ، ويلزم أيضاً قائل هذا ان يحكم بان ورثة محمد ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ورثوا نبوته ، فهم انبياء من بعده ، ونسلهم ايضاً الى يوم القيامة .

وكفى بهذا لمن بلغ مذهبه اليه خزيًا وفضيحة وجهلاً ، ولا خلاف ان من الأنبياء المتقدمين من كان له اولاد كثير عددهم ، وكان منهم النبي وغير النبي ، وهذه مقالة واضحة الفساد وخارجة من كل وجه من وجوه السداد ، ولا يبعد الله الا من ظلم وقال بما لا يعلم ، هذا وقد اجمع اهل الاثر ورواة الخبر ان ما تركه رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) البغلة والسيف والعمامة وان درعه كانت مرهونة فافتكها أمير المؤمنين ( عليه السلام ) وأخذها اليه مع البغلة والسيف والعمامة ، فكيف جاز لهم ترك ذلك عنده وهو من تركه الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فان كانت التركة كما زعموا صدقة فذلك كله داخل في التركة ، فكله صدقة والصدقة على أمير المؤمنين ( عليه السلام ) حرام باجماع ، فهل علي ( عليه السلام ) قهرهم وغلبهم عليه ومنعهم عنه وعجزوا عن انتزاعه منه فقد كفر علي ( عليه السلام ) وخرج عن دين

الاسلام ، ووجب على جميع الصحابة والمسلمين مجاهدته ، إذ كان قد استحل ما حرم الله عليه تعمداً ، وخالف الله جهاراً ، وتركهم لمجاهدته وقصده بالمحاربة ، بعد هذا الحال منه يوجب عليهم الخروج معه من دين الله ودين رسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) .

وقد رووا جميعاً أن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : من غير دينه فاقتلوه ، ولا يكون في تغير الدين شيء هو أظهر من استحلال الحرام ، وتحريم الحلال على معرفة ويقين ، وقد لزمهم في إمساكهم عن محاربتة ما لزمه هو أيضاً من الذم في ذلك ، فهذا بات يوجب على المسلمين كلهم البراءة من جميع المهاجرين والأنصار ، ومن جاورهم من سائر المسلمين ، وكفى بهذا لمن يبلغ به مذهبه اليه خزيًا ، وفضيحة ، ومقتاً ، وكفرًا ، وإلحاداً ، فإن كانت الصحابة أجابوا علياً ( عليه السلام ) في ذلك فقد أشركونا في الخلاف على الله وعلى رسوله ، إذ ليس لهم أن يقدموا ولا يؤخروا في الصدقات بعضاً على بعض ، ولا يحيص لذي نظر وتحصيل من هذا الحال ، فإن زعم جاهل أن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) جعل ذلك في حياته لعلي ( عليه السلام ) في تركاته دون غيره طولب زاعم هذا بخبر معروف مجمع عليه وعلى نقله ومعرفته ، ولن يجد إلى ذلك سبيلاً .

هذا مع ما رووا جميعاً أن العباس رافع علياً ( عليه السلام ) إلى أبي بكر في مطالبة الميراث من رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في الدرع والبغلة والسيف والعمامة ، وزعم أن عم رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وأله وسلم ) أولى بتركة رسول الله من ابن العم ، فلو كان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وهب ذلك لعلي ( عليه السلام ) لكان قد ظهر القول بذلك ممن يخبره ، وقد وقف عليه ، ولكان علي ( عليه السلام ) يدعى الهبة أيضاً ، والهدية ، ولنقله الأخبار بذلك ، هذا مع

ما يلزمهم من الحكم على الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بخيانتته لأهل بيته إذ قال : ما تركت فهو صدقة ولم يعرف<sup>(١)</sup> ذلك أهل بيته ( عليه السلام ) حتى لا يطالبوا منه شيئاً ولا ينازعوا فيه ، مع تحريم الصدقة عليه وعليهم ، ومن ظن هذا بالرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فقد كفر بما جاء به الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

وبما ابتدعه : كلامه بالصلاة بعد التشهد وقبل التسليم حين قال : « لا يفعلن خالد ما أمرته به » حتى احتج بذلك قوم من فقهاء العامة بشهرته منه فقالوا : لا يجوز الكلام بعد التشهد وقبل التسليم ، فان ابا بكر فعل ذلك للضرورة ، وقال آخرون : لا يجوز ذلك فان ابا بكر قال ذلك بعد ان سلم في نفسه ، وتنازعوا في اختلافهم في هذا المعنى .

فقلنا لهم : أما تجوزكم في الصلاة فانا غير محتاجين الى منازعتكم فيه ، لانا غير آخذين بفعل ابي بكر ولا متبعين له فيه ، ولكن عرفونا ما الذي دعا ابا بكر الى ان قال : « لا يفعلن خالد ما أمرته به » قبل تسليمه وما هو ، ولم هو ، فكانوا في ذلك صماً بكماً عمياً .

فقالت شيعة آل محمد ( عليهم السلام ) قد علمنا وعلم كل ذي فهم انه نهاه عن امر منكر بعد ان أمره به ، وجهلكم بذلك منه دليل

(١) يعرف بتشديد الراء اي لم يعرف النبي ذلك . الكاتب

أقول أن رسول الله (ص) كان يعلم وقوع كل ذلك ، ولذلك قال (ص) ليردن علي الخوض أقوام ، ثم ليختلجن دوني ، فأقول : رب أصيحابي ، أصيحابي ، فيقول : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم ، فأقول : بُعداً وسحقاً لم يدل بعدي . كذا رواه مسلم في ج ٤ من صحيحه ، في كتاب الفضائل ج ٤٠ وأحمد في ج ١ من مسنده ص ٤٥٣ ، وج ٥ ص ٥٠ ، ورواه الكثير منهم بلفظ أصحابي - كما سيأتي .

على صحة ما رواه مشايخنا عن ائمتنا (عليهم السلام) فانهم قالوا: ان ابا بكر كان قد أمر خالداً بقتل أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا هو سلم من صلاة الفجر، فلما قام إلى الصلاة ندم على ذلك وخشى ان تهيج عليه فتنة لا يقوم بها، فقال قبل ان يسلم: لا يفعلن خالد ما امرته به، فكان الأمر منه في ابتدائه لخالد كفراً إذ امره بقتل مؤمن من غير جرم، وكان كلامه في الصلاة قبل التسليم لنهي خالد عن ذلك مفسداً لصلاته تلك، وكان قد لزمه اعادةها، ولزم جميع من صلى خلفه كذلك، اذ قد رووا جميعاً ان تحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم، وليس معهم توقيف من صاحب الشريعة بجواز ذلك، وليس عندهم مع هذا الحال رواية بوجه، ولا سبب، ولا آية، ولا القوم أعادوا تلك الصلاة فتركه لأعادة صلاة قد افسدها يوجب الكفر أيضاً<sup>(١)</sup>.

وقد رووا جميعاً عن الرسول (صلوات عليه وآله وسلم) انه قال: من ترك صلاة واحدة عامداً متعمداً فقد كفر، وقول من زعم انه سلم في نفسه قبل أن يتكلم فاسد، لأن صلاته عقدها مصلياً بالجماعة، ولم يكن مصلياً بنفسه، فغير جائز له ان يستعمل حداً واحداً مما يخالف صلاة المصلي بالجماعة، ومن حدود المصلي بالجماعة إظهار التكبير والتسليم لا يسعه غير ذلك.

ومن ادعى جواز خلاف ذلك من غير توقيف من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فهو جاهل ولا حجة في شيء من أقاويل أهل الجهل، ومن عدل عن هذا الذي ذكرناه من حدود الجماعة فصلاته فاسدة يجب عليه اعادةها، ويجب على كل من صلى خلفه إعادة صلاته

(١) اذ لم ينقل عنه ولا عن أوليائه أنهم أعادوا صلاتهم. الكاتب



تلك التي افسدها امامهم ، هذا مع روايتهم جميعاً أنه قال بعد قوله : لا يفعلن خالداً ما أمرته به : ( السلام عليكم )<sup>(١)</sup> فما الذي عني بذلك التسليم بعد ذلك الكلام المفسد للصلاة .

ثم رووا جميعاً بخلاف تلك الرواية انه قال في وقت وفاته : ثلاث فعلتها ووددت أني لم أفعلها ، وثلاث لم أفعلها ووددت أني فعلتها ، وثلاث أهملت السؤال عنها ووددت أن أسأل رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عنها ، ثم اختلف أولياؤه في تأويل ما فعل وما لم يفعل ولم يختلفوا في السؤال فاهملنا ذكر ما اختلفوا فيه وقصدنا ذكر ما أجمعوا عليه طلباً للنصفة وتحرياً للحق .

فرعّموا أنه قال : وددت أني سألت رسول الله عن الكلالة ما هي ، وعن الجد ما له من الميراث ، وعن هذا الأمر لمن هو ، فكان لا ينازع فيه ، فيا ويل أهل الجهل والويل حل بهم ، هل الرسول بلغ الشريعة بالتمام والكمال أم لم يبلغ ذلك فبلغ البعض ، واهمل البعض والله تعالى يقول : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾<sup>(٢)</sup> والتبليغ لا يكون إلا بالتفسير ، فإن كان أبو بكر أهمل السؤال والصحابة جميعاً عن ذلك الشيء ، اليس كان يلزم الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) تعريفهم ذلك فلم يكن في الصحابة كلها احد سمع تفسير ذلك من رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بالتبليغ الى من كان .

ليس هذا القول منه يوجب تعطيل الشريعة وخروج الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من حدود الرسالة إذ لم يبلغ ما أمره الله تعالى

(١) أقول : ومن جملة من روى الحديث السيوطي في الجامع الصغير : ج ٢ ص ١٦٨ ناقلاً عن الطبراني في الأوسط .

(٢) سورة المائدة : الآية : ٦٧ .

بتبليغه ، أو ليس قد دل بقوله : أنه لم يعرف الأمر لمن هو ، على أنه قد دخل فيما لم يكن له ، فانه لو كان له لكان قد علمه ، ولما لم يعلم ذلك كان جهله به دليلا على انه لا حق له فيه ، ووجب عليه ان لا يدخل في أمر هو لغيره ، وان كان لا يعرف صاحبه .

ومن بدعه : انه لما استتب الأمر له قطع لنفسه أجرة على ذلك من بيت مال الصدقات ، في كل يوم ثلاثة دراهم ، وهذا من اظهر الحرام ، فأكل الحرام تعمداً وخلافاً على الله وعلى رسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) مصراً عليه غير نادم فيه ، ولا تائب عنه ، الى ان مات بغير خلاف فيه ، وذلك أن أبواب أموال الشريعة معلومة ، كل باب منها مفروض من الله ومن رسوله لقوم بأعيانهم ، لا يحل لأحد أن يأكل منه حبة واحدة حتى يصير ذلك في أيديهم ، وليس لأحد ممن لا شيء له فيه أن يطلق منه لغيرهم ، شيئاً ، حتى يصير نصيب كل واحد منهم في يده ، اذ لم يجعل الله ولا الرسول اليهم ، ولا لأحد منهم الحكم فيه ، ولا في شيء منه ، وانما الحاكم فيه عليهم غيرهم ، وهو كان للرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ثم من استحق مقامه من اوصيائه من بعده .

وقد أوضحنا من البيان في المستحقين لمقام الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في كتاب الأوصياء ما فيه كفاية ومقنع للأديب ، ولسنا نجد من ابواب الأموال في الشريعة باباً يصلح ان يؤخذ فيه اجرة ، وذلك ان ابواب الأموال في الشريعة من خمسة وجوه لا سادس لها .

فمنها : أبواب الصدقات على صنوفها من كيلها ووزنها وعدّها ، وقد جعل الله ذلك فريضة أصناف من المسلمين في قوله تعالى :  
﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي

الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله ﴿١﴾ فكل صنف من هؤلاء الثمانية له شيء معلوم منها على قدر الكفاية ، يدفع الامام اليه ذلك ليس له الحكم في سواه .

ومنها : مصالحه أهل الذمة على ما في ايديهم من الأموال والأرضين ، وذلك لاحق بوجوه الصدقات ، وذلك لأن هذا الصلح وضع عليهم عوضا من الصدقات ، إذ لا يجوز ان يؤخذ الزكاة من اهل الكفر ، فمن اسلم منهم زال عنه وجه الصلح ، ووجب عليه فريضة الصدقات التي هي الزكاة ، ولذلك صار الصلح لاحقا بوجوه الصدقات ، ولأهلها دون غيرهم ، فسبيل الحكم فيها سبيل شرحناه من حال الحكم في الصدقات .

ومنها : الجزية ، والأمة فيها في ذلك على قولين :

فالعامة تقول : إنها تجري مجزى الصدقات .

والشيعة تقول : إنها لأهل مكة خاصة ، أغناهم الله بها عوضا عن منع المشركين من الدخول اليهم والتجارات معهم في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عِيلَةً فَسُوفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ يَشَاءَ إِنْ اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ، قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ﴿٢﴾ فاغنى الله اهل مكة بالجزية فجعلها لهم خاصة .

(١) سورة التوبة : الآية : ٦٠ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ٢٨ .

وكلا الوجهين يحزم على كل احد أن يأخذ منها أو من أحدهما أجره ولا غيرها ، غير من جعل الله ذلك لهم ، ولم يملك الله تعالى من جعلها لهم ولا رسوله الحكم في شيء منها إلى أن يصير في أيديهم نصيبهم منها .

ومنها : الغنائم التي يجاهدون عليها المسلمون ، فيأخذونها من أيدي الكفار وهي في قول العامة<sup>(١)</sup> لمن يجاهد عليها من جميع المسلمين دون غيرهم ، وفي قول أهل البيت (عليهم السلام) للمهاجرين والأنصار ، وأبنائهم وأبناء أبنائهم إلى يوم القيامة دون غيرهم ، وليس لأحد من أهل القولين الحكم في شيء منها إلى أن يصير نصيبه منها في يده .

ومنها : المعادن والركازات ، وهي الكنوز الموجودة المذخورة ، واستخراج جواهر البحر ونحوها ، والأمة في ذلك على قولين :

فالعامة تقول : أن ذلك للعامل عليه وفيه ، وليس لأحد أن يأخذ منه شيئاً إلى أن يبلغ ما يلزمه فيه الزكاة ، فيخرج منه عند ذلك الزكاة المفروضة .

والشيعة يقولون : أنه للعامل عليه وفيه إذا هو عمل في ذلك كله بأمر الإمام ، وإن عمل بغير أمره فالأمر فيه إلى الإمام ، إن شاء أخذه كله ، وإن شاء دفع إلى العامل فيه منه ما أحب ، وإذا عمل فيه بأذن الإمام كان فيما يرزق فيه من قليل أو كثير الخمس ، يخرج به الإمام ، فإذا بلغ نصيبه عنده بعد الخمس مبلغ الزكاة أخرج زكاته على نحو ما يجب من حكم ذلك ، وهذا ما لا يجوز لأحد أخذ أجره منه ، لأنه للعاملين

---

(١) وهي بإجماع من بعد إخراج الخمس منها للمقاتلين عليها دون غيرهم ، فبطل أن يجوز أخذ الأجرة من الغنائم ، كما بطل من غيرها «ومنها» المعادن إلى آخره كذا في بعض نسخ الكتاب بدلا عن العبارة المذكورة . . الكاتب



فيه دون غيرهم ، فجميع ما وصفناه من أبواب الأموال في الشريعة إنما هو لقوم من المسلمين دون قوم منهم ، والامام المنتصب باجرة يجب ان تكون اجرتة على جميع المسلمين ، لو قد كان أخذها جائزاً في دين الشريعة فإن اخذها من مال قوم دون قوم فقد ظلم اولئك واعتدى عليهم ، فجميع ما اخذه من بعده من الأجرة فذلك حرام من الله ورسوله ، وعقوبة ذلك كله في عتق الأول منهم ، إذ كان هو سنة لمن اقتدى به من بعده فيه ، وذلك محقق بقول رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : « من استن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة ، من غير أن ينقص العامل بها شيئاً من أجره ، ومن استن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة من غير أن ينقص العامل شيئاً من وزره » .

ومن بدعه : انه لما أراد أن يجمع ما تنبأ من القرآن صرخ مناديه في المدينة : من كان عنده شيء من القرآن فليأتنا به ثم قال : لا نقبل من أحد منه شيئاً إلا بشاهدي عدل ، وإنما أراد هذا الحال لئلا يقبلوا ما الفه أمير المؤمنين ( عليه السلام ) إذ كان الف في ذلك الوقت جميع القرآن بتمامه وكماله من ابتدائه الى خاتمته على نسق تنزيله ، فلم يقبل ذلك منه خوفاً ان يظهر فيه ما يفسد عليهم أمرهم ، فلذلك قالوا : لا نقبل القرآن من أحد إلا بشاهدي عدل ، هذا مع ما يلزم الحكم عليهم أنهم لم يكونوا عالمين بالتنزيل ، لأنهم لو كانوا عالمين به لما احتاجوا في قوله الى شاهدي عدل ، واذا لم يعلموا التنزيل كانوا من علم التأويل أبعد وبه اجهل ، ومن لا يعلم التنزيل ولا التأويل كان جاهلاً باحكام الدين .

ومن بدعه : العظيمة الشنيعة الموجبة للكفر من غير تأويل ، أن الأمة مجمعة في روايتها على ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) كان

قد ضمه قبل وفاته الى أسامة بن زيد مع صاحبه وجماعة من رؤساء المهاجرين والأنصار ، وأمرهم بالمسير معه الى الشام ، وخرج أسامة في حياة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فعسكر خارج المدينة واعتل الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) علته التي توفي فيها ، فروى جميع أهل الرواية ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لم يزل يقول في علته خمسة عشر يوماً : نفذوا - أي جهزوا - جيش أسامة<sup>(١)</sup> نفذوا جيش أسامة ، لعن الله المتخلف عن جيش أسامة حتى توفي وهو يقول ذلك ، فلم ينفذوا وتأخروا الى ان توفي ، ثم اقبلا بخاصمان الأنصار في طلب البيعة ، فبايع الناس ابا بكر وأسامة على حال معسكره خارج المدينة

(١) ذكر هذا الكلام عن النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) جمع كثير من الأعلام الاثبات وأرسلوه إرسال المسلمات ، ولم يخالف أحد من المؤرخين فيه ، فمن ذكره الشهرستاني في الملل والنحل ، وابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة ( ص ٢٠ ج ٢ ) من طبع مصر ، قال سيدنا العلامة الحجة الخبير السيد عبد الحسين آل شرف الدين الموسوي العاملي إدام الله وجوده في (الفصول المهمة ص ٨٩) ما هذا لفظه : « وأنت تعلم انهم إنما تشاقلوا عن السير أولاً ، وتخلفوا عن الجيش أخيراً ، ليحكموا قواعد سياستهم ، وقيموا عمدتها ترجيحاً منهم لذلك على التعبد بالنص ، حيث راوه أولى بالمحافضة ، وحق بالرعاية ، إذ لا يفوت البعث بتأقلمهم عن السير ، ولا يتخلف من تخلف منهم عن الجيش ، أما الخلافة فانها تنصرف عنهم لا محالة ، اذا انصرفوا الى الغزوة قبل وفاته ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وكان «بأي وامي» أراد أن تخلو منهم العاصمة ، فيصفوا الأمر من بعده لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب ( عليه السلام ) على سكون وطمأنينة ، فاذا رجعوا وقد أبرم عهد الخلافة وأحكم لعلي ( عليه السلام ) عقدها كانوا عن المنازعة والخلاف أبعد ، لكنهم فطنوا الى كل ما دبر ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فطعنوا في تأمير أسامة ، وتشاقلوا عن السير معه ، فلم يبرحوا من الجرف حتى لحق النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بربه فهموا حينئذ بالغاء البعث ، وحل اللواء تارة ، وبعزل أسامة أخرى ، ثم تخلف كثير منهم عن الجيش ايثاراً لأرائهم ، وترجيحاً لاجتهادهم على التعبد بنصوصه ( صلى الله عليه وآله وسلم ) . الكاتب .

يراسلهم فلا يلتفتون اليه ، حتى اذا استوى لهم الأمر ، فبعث الى أسامة : ان الناس نظروا في أمورهم فلم يجدوا لهم غنى عني ، وقد نظرت في أمري فلم أجد عن عمر غنى ، فخلفه عندي وامض في الوجه الذي امرك به الرسول بالمضي فيه ، فكتب اليه أسامة : من الذي أذن لك في نفسك بالتخلف عني حتى تطلب مني الاذن لغيرك ، ان كنت طائعاً لله ولرسوله فارجع الى معسكرك ومركزك الذي اقامك فيه رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فلم يزالوا يدارونه ويعدونهم ويمنونهم ، الى ان اجاب وقبل منهم وتركهم ونفذ في ذلك الوجه ، فلم يقنع ابو بكر بمعصيته لله ولرسوله بتخلفه عن جيش أسامة ، حتى بعث عمر على معصية الله ورسوله بما أمره به من التخلف عن أسامة ، لأن الأمة مجمعة على أن من عصى الرسول وخالفه فقد عصى الله ، وان معصية الرسول بعد وفاته كمعصيته في حياته .

ومن عجائب بدعه : أنه لما حضرته الوفاة جعل ما كان اغتصبه وظلمه في الاستيلاء عليه لعمر من بعده ، وطالب الناس بالبيعة والرضا به ، كره بذلك من كره ورضي به من رضي ، وقد أجمعوا في روايتهم : ان الغالب من الناس يومئذ الكراهة ، فلما اكثروا عليه في ذلك ، وخوفوه من الله قال : أباالله تخوفوني ، اذا لقيته قلت له : استخلفت فيهم خيراً ، فقد تقلد من الإثم ما جعله لعمر بعده ، مثل الذي تقلده منه في حياته ولزمه وزر ما جرى في أيام عمر من تصييره ذلك اليه ، من غير ان ينقص عمر من ذلك شيئاً ، اذ ملكه ما لم يكن هو له ، وقوله : أباالله تخوفوني ، فليس يخلو حاله في ذلك من احد وجهين :

إما ان يكون قال هذا لأنه لا يخاف الله في حياته لأنه تقي ، نقي ، زكي ، مخلص ، زاهد عن كل زلة وهفوة ، وظلم وزلل ، وقائل هذا ومعتقد عاص عصي الله متعمداً ، أو خالفه ذاكراً ، فكفى له به خزيًا إذ

يقول الله عز وجل في كتابه : ﴿ فلا تزكوا أنفسكم هو اعلم بمن اتقى ﴾ (١) فمن زكى نفسه بعد هذا فقد خالف الله تعالى في نهيه .

او ان يكون اراد بقوله :

( أبا الله تخوفوني ) أي أنه لا يخاف الله تعالى تعظيماً واستكباراً ، ومعتقد هذا كافر بغير خلاف ، وقوله انه يقول الله : إنه استخلف على عباده خيرهم ، فان اجابه الله بان يقول له ومن جعل اليك ذلك ومن أمرك به ؟ ما تكون حجته على الله سبحانه عند ذلك ، ان هذا إلا جهل واختباط ، وغفلة ، وافراط ، ثم ختم بدعته بالطامة الكبرى ، والمعصية العظمى ، بان أمر في وقت وفاته ان يدفنه مع رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في بيته ، حتى اقتدى به عمر في ذلك ، فامتثل فيه مثل ما فعله ، ومن عقل وميز علم انها قد دخلا بذلك في أمر عظيم ، ومنكر جسيم ، وذلك أن البيت الذي قبر فيه رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لا يخلو من ان يكون من جملة التركة الموروثة ، او للصدقة ، كما زعم المتحرصون ، أو ان يكون الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) استخلص ذلك لنفسه .

فقد قال الله تعالى في كتابه : ﴿ لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم ﴾ (٢) فالحال في ذلك بعد وفاته كالحال في حياته وليس معهم خبر يعرف عن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بالاذن لها في ذلك ، فهو قد عصى الله بدخوله عليه بغير إذن ، ومن ختم عمله بالمعصية لله . تعمداً مصراً فقد بارز الله بالعدوان ، وان كان البيت داخلاً في التركة فلا يخلو حال التركة ، من ان تكون كما زعموا صدقة ، او ان يكون

(١) سورة النجم : الآية : ٣٢ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية : ٥٣ .



موروثاً ، فان كان صدقة فهو لجميع المسلمين ، شرق الأرض وغربها ، وليس لهما أن يغصبا شيئاً هو للمسلمين عامة ، من غير رضا جميع المسلمين به ، ولو ادعى مدع رضا المسلمين به كان اجتماعهم على الرضا بذلك غير جائز ، لأن حكم الصدقة أنها لا تباع ، ولا توهب عندهم ، وفي قولهم لا يخلو حالهما في قبريهما من أن يكونا اشتريا ذلك ، أو استوهباه ، وهذا الوجهان لا يجوزان في الصدقة عندهم ، وإن كان البيت موروثاً فليسا هما ممن يرث الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في حال من الأحوال .

فان ادعى جاهل بميراث ابنتيهما من الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فانما كان نصيبهما تسع الثمن ، لأن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ترك تسع نسوة ، وولداً ، فلكل واحد من الأزواج<sup>(١)</sup> تسع الثمن ، ومع ذلك فلم تقع قسمة من الورثة ولا الرضا منهم جميعاً بذلك ، مع ما فيه من تكفيرهما جميعاً ، إذ منعا ورثة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عليه وآله وسلم ) من التركة والميراث ، وزعموا أنه صدقة وكفى بهذا الحال خزيًا وفضيحة ومقتاً ، وقد أجمعوا في روايتهم : ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أقول : في الأصل : فلكل واحد من الأزواج . . والصواب ما أثبتناه .

(٢) أقول : ورواه الشيخ في الأمالي : ص ٣٤٧ .

## فصل ذكر بدع الثاني منهم

من بدع الثاني : ما جرى منه في حدود الصلاة وما يتصل بها من أحكام الوضوء والأذان والاقامة ، وما يشاكل هذا الوجه .

فمن ذلك الوضوء الذي لا صلاة بالاجماع بدوئه لأن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : لا صلاة الا بوضوء ، والله تعالى يقول في كتابه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ (١) ففرض الله تعالى للوضوء أربعة حدود ، حدان منها غسل ، وحدان منها مسح ، فدعا الثاني الناس إلى غسل الرجلين ، ومنع من مسحهما ، فافسد على الناس وضوءهم ، وبفساد الوضوء قد

---

(١) سورة المائدة : الآية : ٦ .

وفي مصحف أمير المؤمنين ( عليه السلام ) برواية الأئمة من ولده ( صلوات الله عليهم ) من المرافق - ومن الكعبين حدثنا بذلك علي بن إبراهيم بن هاشم القمي ، عن أبيه عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب عن جعفر بن محمد ، عن آبائه ( صلوات الله عليهم ) أن التنزيل في مصحف أمير المؤمنين ( صلوات الله عليه ) ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم من الكعبين ﴾ كذا في الأصل المختصر منه للحافظ ابن شهر آشوب السروي . الكاتب

فسدت الصلاة ، ثم تخرص أولياؤه وأنصاره ، فرووا روايات كاذبة لبسوا بها على أهل الغفلة من العوام ، وزعموا في ذلك تخرصا وافتراء أن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : خللوا الأصابع من اليدين والرجلين قبل تخللها النار .

وانه قال : ويل للأعقاب من النار ، فانقاد لهذه الرواية جمهور العوام ، والجهلة والأغنام ، ومحال عند ذوي الفهم ان يوجب الله فرضا في كتابه ، فيخالفه الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ويضاده ويبطله وذلك أن الله تعالى قال في فريضة الوضوء : ﴿ وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين ﴾ على ما يقرأ الناس ( ومن الكعبين ) عند قوم آخرين ، ولا خلاف عند ذوي المعرفة ان الكعب هو المفصل الذي بين مقدم الساق والقدم ، وان العقب هو الذي في مؤخر الساق ، وبينه وبين الكعب نحو اربع اصابع ، فكيف يجوز ان يكون الله يحد له حداً ، او فريضة من أجل الفرائض ، فيعدنا الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بالنار على ترك لتجاوز بحمد الله تعالى الى حد غيره .

كلا لا يجوز ذلك ، ولو صح ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) استثنى في فريضة الرجلين زيادة على ما افترضه الله فيهما ، لما جاز ان يأتي على سنته من ذلك بوعيد يوجب النار على ترك ذلك ، تقصيراً او غفلة ، وما وجدنا في شيء من سنته وعيداً بوجه ولا سبب ، فلما فسد هذا في النظر والحكمة ثبت الفرض في المسح على ما جاءت به روايات الأئمة ( عليهم السلام ) واستشهدوا على ذلك في الاحتجاج : بان الله تعالى لما نقل المسلمين من فريضة الوضوء بالماء عند الضرورة الى فريضة التيمم ، وأوجب بالتيمم ما كان غسلاً بالماء مسحاً بالتراب ، وأسقط ما كان مسحاً بالماء من فريضة التيمم ، دل بذلك على ان

فريضة بالماء فرض واحد ، وأعجب من ذلك انه لما نقلهم عن فريضة الله من المسح على الرجلين الى غسلهما ، دعاهم الى المسح على الخفين ، وزعم ان ذلك سنة من الرسول ، فمنعهم من فريضة واحدة وأثبت لهم بدعتين من المغسل والمسح على الخفين ، فقبلوا ذلك منه ، واتبعوه عليه ، فكانت سبيله الى أوليائه في هذا وشبهه مع ما تقدمه وتأخر عنه كما قال الله عز وجل : ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ﴾ (١) وأجمع أهل التفسير ان ذلك لم يكن من جهة عبادة لهم ، ولكنهم احلوا لهم حراماً ، وحرّموا عليهم حلالاً ، فاتبعوهم عليه واقتدوا بهم ، فصيرهم الله في هذا الحال متخذين ارباباً من دون الله (٢) .

ومن ذلك : ما أفسده من حدود الصلاة فاسقط من الأذان والاقامة ، وزاد ما أفسدهما على متبعيه .

فاما الأذان ، فانه كان على عهد رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بما جاءت به الرواية على طريق الشيعة الامامية يقال فيه : حي على خير العمل ، فقال : أسقطوا هذا من الأذان ، لئلا يتكل الناس على الصلاة ، ويتركوا الجهاد ، فاسقط ذلك من الأذان والاقامة جميعاً لهذه العلة (٣) فقبلوا ذلك منه واتبعوه عليه ، فلزمهم في حكم النظر بان

(١) سورة التوبة : الآية : ٣١ .

(٢) أقول : روى العلامة المفسر السيد هاشم البحراني في تفسيره : البرهان : ج ٢ ص ١٢٠ ط بيروت ١٠ روايات عن طرق مختلفة ، أولها عن محمد بن يعقوب عن أبي عبد الله ( ع ) وآخرها عن الثعلبي عن عدي بن حاتم عن رسول الله مع اختلاف في الألفاظ .

(٣) قال إمام المتكلمين « بزعمهم » القوشجي الأشعري ، في شرح تجريد الكلام للمحقق نصير الدين الطوسي ص ٤٠٨ من طبع إيران ، في مبحث الإمام ما نصه : « إنه =



عمر أبصر من الرشد في ذلك ما لم يعلمه الله ولا رسوله ، إذا ثبتا ذلك في الأذان والاقامة ، ولم يخافا على الناس ما خشيه عمر عليهم ، فهذا حال يوجب الكفر بلا خلاف على من رضيها ، ثم انه لما اسقط ذلك من الأذان والاقامة اثبت في الأذان : « الصلاة خير من النوم » مرتين ، ولم يكن هذا على عهد رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) (١) وقال : ينبغي ان يكون بين الأذان والاقامة فرق ، فجعلها فرادى بعد ان كانت مثنى مثنى مثل الأذان ، سوى حرف واحد من آخرها وهو قول : لا إله الا الله ، فإنه في الأذان مرتين ، وفي الاقامة مرة واحدة ،

= أي عمر - صعد المنبر وقال : أيها الناس ثلاث كن على عهد رسول الله أنا أنهي هن ، وهي متعة النساء ، ومتعة الحج وحي على خير العمل . ومن الغريب ما اعتذر به القوشجي عن عمر « يأذن ذلك ليس مما يوجب قدحاً فيه فإن مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الإجتهادية ليس ببدع » ولبت شعري ما قيمة اجتهاد عمر في قبال نص النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) الذي لا ينطق عن الهوى ، والذي مخالفته مخالفة لله سبحانه ، فما اعتبر به القوشجي من السخافة التي لا يقام لها وزن ، وما يضحك الكل . الكاتب

(١) أخرج الإمام مالك في الموطأ في باب ما جاء في النداء للصلاة من أنه بلغه : أن المؤذن جاء إلى عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح ، فوجده نائماً فقال : « الصلاة خير من النوم » فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح (انتهى بلفظه) .

وقال العلامة الزرقاني عند بلوغه إلى هذا الحديث من شرح الموطأ ما عدا لفظه : هذا البلاغ أخرجه الدارقطني في السنن من طريق وكيع في مصنفه ، عن العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر قال : وأخرج عن سفيان عن محمد بن عجلان ، عن نافع عن ابن عمر ، عن عمر ، أنه قال لمؤذنه : إذا بلغت حي على الفلاح في الفجر فقل الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ( انتهى ) .

قلت وأخرجه ابن أبي شيبة من حديث هشام بن عروة ، ورواه جماعة آخرون يطول المقام بذكرهم ، انظر ما ذكرناه في كتاب الفصول المهمة لسيدنا الحجة الثبت السيد عبد الحسين آل شرف الدين الموسوي العاملي أدام الله وجوده . الكاتب .

فجعل الإقامة فرادى كلها الا ما زاده فيها ، فانه جعله مرتين ، حتى تكون البدعة عندهم أعظم قدراً من فريضة الله وسنة رسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) .

ومن ذلك : ما أفسده عليهم من حدود الصلاة والتشهد ، فانهم قد رروا جميعا : ان تحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم ، فصاروا في تشهدهم الأول يقولون : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، وهذا سلام تام يقطع الصلاة ويفسدها ، فانهم اذا قالوا السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فقد دخل في هذا التسليم جميع عباد الله من الملائكة والجن والانس ، ولم يبق بعد ذلك من يجوز أن يسلم عليه ، فليس منهم من يصلي أربع ركعات سالمة بوجه ولا سبب .

ومما أفسده عليهم : من حدود الصلاة انه استن عليهم في قراءة الحمد بعد فراغها قول « آمين » فصارت عند اوليائه كأنها من كتاب الله حتى ان من يلحن من الأعاجم وغيرهم وعموم الناس وجهالهم سورة الحمد يلقنوهم هذا الحرف (١) فكانت هذه كلمة زائدة منهم في سورة من القرآن ، حتى ان من يقرأ ولم يأت بها في الصلاة وغيرها كان عندهم كأنه ترك آية من كتاب الله ، وأنكر ذلك أثمتنا أهل بيت رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وقالوا : انها تقطع الصلاة ، ودليل ذلك اختلاف أهل الحجاز في روايتهم .

فمنهم : من روى ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : اذ قال الامام ولا الضالين قولوا آمين (٢) .

---

(١) أقول: وفي نسخة : يلقنوهم هذه في آخرها .

(٢) روى هذه الروايات وامثالها البخاري ومسلم في صحيحهما في كتاب الصلاة عن أبيه .

ومنهم : من روى إذا أمن الامام فامنوا .

ومنهم : من روى ذلك برفع الصوت .

وكان هذا الاختلاف منهم من أوضح الدلالة على تخرصهم في اخبارهم ، ثم اتبع هذه البدعة ببدعة مشاكلة لتكفير أهل الكفر لطواغيتهم من عكف اليدين في الصدور<sup>(١)</sup> وقد نهى أمير المؤمنين ( عليه السلام ) عن ذلك .

= هريرة عن النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وكل من رواها فانما تنتهي روايته الى أبي هريرة ، داعية بني أمية ، وكيف يعتمد على نقله الحديث عن النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وقد سرق من بيت مال المسلمين عشرة آلاف ، حين ولاه عمر على البحرين ، فضربه بالدرة حتى ادماه ، وحدث هو عن نفسه - كما في العقد الفريد ، وطبقات ابن سعد ، والاصابة لابن حجر العسقلاني - قال ، انه لما عزلني عمر عن البحرين قال لي ، يا عدو الله وكتابه ، سرق مال الله ، وكان أبو هريرة مقرباً عند عثمان وبني أمية ، لأنه كان يضع الأحاديث والمخرفات المكذوبة على رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وفق إرادتهم وسياساتهم ، انظر كتاب أبي هريرة لسيدنا العلامة الكبير الحجة السيد عبد الحسين آل شرف الدين الموسوي العاملي أدام الله وجوده ، فانه لعمري كتاب جمع فاوعى لم يؤلف مثله ، طبع في صيدا .

أقول : فقد روي : بعد أن ضربه عمر بالدرة وأدماه قال : أكثر الكذب على رسول الله ( ص ) . ومنعه من الرواية فلم يرو في زمن عمر شيئاً حتى مات عمر . وقيل لعائشة : إن أبا هريرة إذا روى حديثاً يقول : قال لي خليلي رسول الله ، وقلت لخليلي رسول الله !! فقالت عائشة : متى كان خليله ، وهو ( عليه السلام ) يقول : لو كنت متخذاً غير ربي خليلاً ، لاتخذت أبا بكر ، فهو لم يتخذ خليلاً ، فقد كذب أبو هريرة فيما ادعاه . والله إنه يروي عن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) أشياء ما كنا نعرفها ، ولا يعرفها أحد من أصحاب محمد ( صلى الله عليه وآله ) .

للتفصيل : راجع : العقد الفريد : ج ١ ، كتاب اللؤلؤة في السلطان : ٢٥ - ما يأخذ به السلطان من الخزم والعزم - ، وكذلك كتابي أبي هريرة للعلامة السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي ، والسيد مرتضى العسكري .

(١) ورووا في مؤلفاتهم روايات ان النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : كان اذا صلى =



وما أفسده عليهم : من حدود الصلاة ، أمره إياهم بصلاة المغرب قبل ظهور شيء من النجوم ، وزعم انه لو علم ان في الناس إمكاناً للعتق من كلهم لأوجب على من ترك صلاة المغرب حتى يظهر نجم واحد عتق رقبة ، فشدد عليهم في تقديمها غاية التشديد ، وهم قد رووا ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قرأ في المغرب سورة الأنعام .

ومنهم : من روى انه كان يقرأ فيها دائماً والنجم والطور ونحوهما .

لكن عمر أفسد عليهم بتقديم هذه الفريضة فريضتين عظيمتين ، فريضة الصلاة ، وفريضة الصيام في شهر رمضان لافطارهم في ذلك الوقت والله يقول في كتابه : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ <sup>(١)</sup> فكل من

= وضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره واخرج مسلم وابو داود والنسائي انه وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى ، والرسغ على الساعد ، وقال النووي في شرح صحيح مسلم : يجعلها تحت صدره فوق سترته الكاتب

أقول : روى ابن ماجه في سننه : ج ١ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ( ١٥ ) باب رفع اليدين إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، ح ٨٦٢ و ٨٦٣ عن محمد بن عمرو بن عطاء ، عن أبي حميد الساعدي ، قال : سمعته وهو في عشرة من أصحاب رسول الله ( ص ) أحدهم أبو قتادة بن ربعي ، قال : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ( ص ) ، كان إذا قام في الصلاة اعتدل قائماً أو رفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه ، ثم قال : الله أكبر ، وإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه ، فإذا قال : سمع الله لمن حمده ، رفع يديه فاعتدل ، فإذا قام من الثنتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه ، كما صنع حين افتتح الصلاة .

وعن أئمة أهل البيت ( عليهم السلام ) ، فقد روى عبد الكريم ، عن محمد الحلبي ، عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال سأله ، أقول إذا قرأت فاتحة الكتاب : آمين ؟ قال : لا . كما في التهذيب ج ٢ باب كيفية الصلاة وصفتها وشرح الإحدى وخمسين ركعة وترتيبها ح ٤٤ .

(١) سورة البقرة : الآية : ١٨٧ .



افطر قبل الليل فقد أفسد صومه بلا خلاف ، ولا خلاف مع ذلك ان الليل يكون اذا غابت الشمس ، ولا خلاف بين ذوي المعرفة ان الحائل بيننا وبين رؤية النجوم بالنهار هي الشمس ، فحكمها اذا غربت أن تظهر النجوم لزوال الحائل بيننا وبينها ، والحائل بعد قائم لم يغرب كلا ، فعلامة الليل ظهور النجوم ، وعند ذلك يجب الافطار ، وفريضة صلاة المغرب .

ومما أفسده عليهم : من صلاة النوافل ، ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) استن صلاة الوتر بعد صلاة الليل ، في آخر الليل ، باجماع اهل الرواية على ذلك منه ( عليه السلام ) فقال عمر : إن صلاة الليل انما كانت واجبة على الرسول دون غيره لقوله عز وجل : ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾ (١) قال : وليس كل انسان يطيق القيام في الليل ، فلا يجب ان يؤخر الوتر ، والوجه ان تصلي في أول الليل بعد العشاء ، فزال سنة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عن وقتها من آخر الليل الى اوله ، فبطل فضل الوتر في اول الليل ، إذ لم يأت بها في وقتها الذي استنها ، فهذه الصلاة بجميع حدودها قد فسدت عليهم ببدعته في فرائضها ومستنها .

ومن بدعه في الزكاة : التي قرن الله فرضها بفرض الصلاة في غير موضع من كتابه ، واجتمعت الأمة في الرواية أن الرسول ( عليه السلام ) جعل الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، العشر من كل صنف ، مما يسقى بالأنهار والأمطار ، ونصف العشر فيما لا يسقى بها ، وأنه لا صدقة في شيء من ذلك حتى يبلغ الصنف خمسة أوسق ،

(١) سورة الاسراء : الآية : ٧٩ .

كل وسق ستون صاعاً بصاع رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم )  
واختلف الأمة في الصاع .

فقال أصحاب الحديث هو : خمسة ارطال وثلاث بالبغدادي .

وقال أصحاب الرأي : هو ثمانية ارطال بالبغدادي .

وقال أهل البيت ( عليهم السلام ) : هو تسعة ارطال بالعراقي  
وسنة بالمديني .

فأخذ الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) الصدقات التي هي  
الزكاة على ما ذكرناه في العشر ونصف العشر من الأصناف الأربعة ، ثم  
ساوى بالاعطاء بين الأصناف الثمانية التي أوجبها الله تعالى لهم ، فلم  
يفضل في ذلك قرشياً على عربي ، ولا غريباً على عجمي ، ولا أبيض  
على اسود ، ولا ذكراً على انثى ، والثمانية اصناف في قول الله تعالى :  
﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية ﴾<sup>(١)</sup> .

وكان الحال يجري كذلك في زمان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم )  
إلى أيام عمر بغير خلاف في ذلك ، فأوجب عمر التفضيل بينهم في  
الإعطاء ، ففضل المهاجرين على الأنصار ، وقرشياً على العرب ، والعرب على  
العجم ، ثم فضل بين أزواج النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم )  
ففضل منهن عائشة وحفصة على جميعهن ، وكان يعطيها ضعفي غيرها  
من الأزواج<sup>(٢)</sup> فقبلوا ذل طوعاً وكرهاً ، وهذا هو الحرام المحض الذي لا

(١) سورة التوبة : الآية : ٦٠ .

(٢) اعترف بذلك كله القوشجي الأشعري إمام المتكلمين بزعمهم في شرحه لتجريد  
العلامة نصير الدين الطوسي ( المطبوع بإيران ص ٤٠٨ ) وأقر بأنها كانت من  
محدثات عمر ، ومن السخافة ما اعتذر به عنه بقوله : « إن ذلك ليس مما يوجب  
قدحاً فيه فإن مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الاجتهادية ليس ببدع » فانظر كيف =

شبهة فيه ، إذ لم يأمر الله به ولا رسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فلما قبلوا ذلك الحرام منه واستعذبوه ومالوا اليه واستطابوه ، قال : ينبغي ان يجعل مكان هذا العشر ونصف العشر دراهم تأخذها من أرباب الأملاك معلومة ، فانه احفظ واوفر للمال ، وأسهل على ارباب الأملاك ، فاجابوه الى ذلك ، فبعث الى البلدان من يمسخها على اهلها والزمهم الخراج ، فاخذ من العراق وما يليها ما كان يأخذ منهم ملوك الفرس على كل جريب<sup>(١)</sup> درهما واحداً وقفيزاً<sup>(٢)</sup> من اصناف الحبوب ، وأخذ من مصر ونواحيها ديناراً وإردباً عن مساحة جريب ، كانت لهم يأخذها منهم ملوك الاسكندرية .

وهم قد رووا جميعاً ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : منعت العراق درهما وقفيزها ، ومنعت مصر دينارها وإردبها<sup>(٣)</sup> يريد انه

= يقيس عمر بالنبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في الاجتهاد ، غفرانك اللهم ورحمك . الكاتب

(١) أقول : الجريب : يعادل ١٠,٠٠٠ متر مربع .

(٢) أقول : القفيز : يعادل ١٢ صاعاً .

(٣) قال الزبيدي في التاج بمادة (ردب) : الأردب كفرشب مكيال ضخمة لأهل مصر، وفي الحديث منعت العراق درهما وقفيزها ومنعت مصر إردبها ، وقال الجزري في النهاية بمادة اردب وفي حديث أبي هريرة : منعت مصر اردبها هو مكيال لهم يسع أربعة وعشرين صاعاً ، وهو بكسر الهمزة ، وسكون الراء المهملة ، وفتح الدال المهملة ، ثم الباء المشددة ، كما ضبط في معاجم اللغة ، وقال المقرئ في شذور القعود في ذكر النقود ص ١٤ من طبع النجف الأشرف : رويناه من طريق مسلم وأبي داود من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : منعت العراق درهما وقفيزها ، ومنعت الشام مديها ودينارها ومنعت مصر اردبها ودينارها ، الحديث ، والمدي بضم الميم وإسكان الدال المهملة ثم الباء المثناة من تحت مكيال لأهل الشام ، يسع خمسة عشر مكوكاً ، والمكوك بفتح الميم وتشديد الكاف المضمومة ثم الواو الساكنة بعدها الكاف صاع ، ونصف وقيل أكثر من ذلك ، قاله ابن الأثير في النهاية . الكاتب

قد محا ذلك شريعة الاسلام ، فكان أول بلد مسحه عمر بلد الكوفة ، فاتبعوه على ذلك وقبلوا منه ، وأكلوه مستحلين له ، فافسد على ارباب الأملاك أملاكهم باحتباسهم الزكاة ، لأجل ما كان يأخذه منهم من الخراج ، فكان الخراج المأخوذ منهم مالاً اغتصبوا عليه ، والزكاة المفروضة باقية عليهم في أموالهم ، لا تحل لهم أموالهم حتى يخرجوا منها ما أوجبه الله عليهم فيها ، والزمهم الكفر والارتداد بتركهم فريضة الله تعالى عليهم ، وتعطيلهم أياها عامدين متعمدين من غير علة تضطروهم الى ذلك .

ومن كان من المسلمين لا زكاة عليه ، فقد لزمه ايضاً من هذا التكفير والارتداد ما لزم اصحاب الأملاك مما أكلوه من هذا المال المأخوذة ظلماً وجوراً وغصباً من الخراج ، اذ كان الله نهى عن اكل الحرام من غير اضطرار ، فلما اكلوا هذا الخراج عامدين كانوا آكلين للحرام المحض بغير تأويل ولا شبهة ، ومن أكل الحرام ، ونكح به النساء ، واشترى منه الاماء من غير إقلاع عنه ولا تبرم منه فقد بارز الله تعالى بالعداوة ، ومن بارز الله بالعداوة فقد كفر عند كل ذي دين وفهم .

فلما استحلوا ذلك واستطابوه قال لهم : ينبغي لنا ان نجعل من هذا المال الذي هو الخراج قسطاً لأقوام يجاهدون<sup>(١)</sup> . . . . . الناس ويشغل سائر الناس في معاشهم وأسواقهم وتجاراتهم وصنائعهم ، فليس كل مسلم يمكنه الجهاد ، فرغب كبراؤهم ورؤساؤهم في ذلك ميلاً منهم للبدعة والخفض والراحة ، ورغب في ذلك اهل الحروب ، وحملة السلاح ، لما يتعجلونه من أخذ المال ، فاجابوا الى ذلك وصوبوا رأيه فيه ، فصرف عند ذلك تلك الأموال المأخوذة حراماً وغصباً وظلماً

---

(١) هنا بياض في الأصل .



من اصنف أهل الزكاة الى قوم جندهم ، ودونهم جنداً للجهاد بزعمه ،  
فصير المجاهدين يجاهدون باجرة ، فابطل ثواب الجهاد على جميع  
المسلمين ممن تخلف عنه ، ومن يجاهد منهم باجرة ، والأجرة مع ذلك  
من مال حرام وكل من عمل باجرة فلا ثواب له على عمله ، وكل شيء  
يأخذه المجاهدون بالأجر من الغنائم فهو عليهم حرام ، لأنهم جاهدوا  
بالأجرة ، فلاحظ لهم في الغنائم التي كانوا يأكلونها لأنها عليهم حرام ،  
والأجرة عليهم حرام ، والمال المأخوذ من الخراج على جميع من اكل منه  
شيئاً حرام ، فهل للناس باعظم من هذه المصيبة في المسلمين بما ذكرنا  
من البدع مع ما صرفه عن الثمانية اصناف ، الذين جعل الله الزكاة لهم  
من حظوظهم من الزكاة .

هذا ، وكل من قتل منهم في الجهاد فانه كان مقتولا باجرة دون طاعة  
الله وفي غير سبيله ، ثم جعل من هذا المال المأخوذ حراما من الخراج  
قسطاً للقوم من الفقهاء ، فقبلوا ذلك وأكلوه الفقهاء ومن أقامهم بزعمه  
يعلمون المسلمين معالم دينهم ، وكذلك الأئمة المصلين بهم في البلدان  
والمؤذنين ، فقبلوا ذلك وأكلوه مستحلين له ، فدخل في هذا الحرام جميع  
علمائهم وجهالهم ، واسقط بذلك عن المعلمين ثواب تعليمهم ، وعن  
المؤذنين ثواب تأذينهم ، وعن المصلين بالناس ثواب صلاتهم بالأجرة  
التي أخذوها على ذلك من الحرام ، فصاروا في تلك الحالة مستأجرين  
للأذان والصلاة ، فاذا نهم وصلاتهم بالأجرة التي أخذوها على ذلك  
كله ، فصاروا في تلك الحالة مستأجرين ، وبقيت عليهم فرائض الأذان  
والصلاة ، لأنه غير جائز للمصلي ان يعتد بصلاة يصليها بالأجرة ،  
وكان يترك فرضه الذي اوجبه الله عليه بغير اجرة ، وليس منهم من  
جعل فرضه غير صلاته التي صلاها باجرة ، فآخذوا بتلك الصلاة

الأجرة لاداء فرائضهم من الصلوات ، فلم يكونوا مصلين لله تعالى بوجه ولا سبب .

وقد قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بغير خلاف : « من ترك صلاة واحدة عامداً متعمداً فقد كفر » وكفى بهذه الحالة خزيًا ، وفضيحة ، ومقتناً ، وكفرأً ، والحادأً ، وجهلاً ، وعناداً .

ومن بدعه ايضاً : في هذا المعنى ما حكم به في اهل الذمة من أخذ الحرام ، فان رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عاهد اهل الذمة على شيء معلوم محدود ، يؤخذ منهم في كل سنة بعد شروط شرطها عليهم إن نقضوها ، أو شيء منها ، لم يقبل منهم بعد ذلك غير الاسلام ، أو القتل ، واستباحة الأموال ، والذراري ، ولم يجعل لهم في ذلك منازل لغني ولا فقير ، بل جعل غنيهم وفقيرهم في ذلك كله بالسوية ، فجعلهم عمر طبقات ثلاث ، فأخذ من الأغنياء بحساب طبقتهم ، ومن أوسطهم بحسابهم ، ومن عاقتهم بقسطهم ، فقبلوا ذلك منه ، واكلوه مستحلين له ، مع علمهم بمخالفته للرسول في ذلك كله ، ثم عمد الى مال الخمس فصرفه عن أهله ومنعهم منه<sup>(١)</sup> وجعله

---

(١) روى النسائي في كتاب الفقه من سننه ، عن عمر بن يحيى بن الحارث ، عن محبوب بن موسى ، عن أبي اسحق الفزاري ، عن سفيان ، عن قيس بن مسلم قال سألت الحسن بن محمد يعني محمد بن الحنفية عن قوله عز وجل ﴿ واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة ﴾ سورة الأنفال : الآية ٤١ قال : هذا مفتاح كلام الله الدنيا والآخرة لله قال : اختلفوا في هذين السهمين بعد وفاة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) سهم الرسول وسهم ذي القربى فقال قائل : سهم الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وللخليفة من بعده وقال قائل : سهم ذي القربى لقربة الرسول ، وقال قائل سهم ذي القربى لقربة الخليفة ، فاجتمع رأيهم على أن جعلوا هذين السهمين في الخيل والعدة في سبيل الله عز وجل فكانا في ذلك في خلافة أبي بكر وعمر . وقد أورد =

في اثمان الكراع من الخيل والسلاح للمجاهدين فقال لأمر المؤمنين ( عليه السلام ) الأموال كثرت ولا يجوز أن نجعل لكم خمس هذه الأموال ، ولكن نجعل لكم بعضها ونصرف البعض في الكراع والسلاح .

فقال أمير المؤمنين ( عليه السلام ) إن كان المال لك فلا حاجة لنا اليه ولا الى شيء منه ، وإن كن لنا فلا تأخذه الا بالتمام والكمال ، فمنعهم عن ذلك جميعه ، فقبلوا منه ، واكلوه دون اهله ومستحقه كفراً والحاداً وظلماً وعناداً .

ومن بدعه أيضاً : في فريضة الصيام الذي افترضه الله في شهر رمضان ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) استثن للصائمين النوافل في ليالي شهر رمضان فرادى ، وهي التي تسميها العامة : التراويح ، واجماع الأمة ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لم يرخص في صلاتها جماعة فجعلها عمر جماعة<sup>(١)</sup> خلافاً على رسول الله

= السيوطي هذه الرواية أيضاً بطريقه في تفسير الدر المنثور (ج ٣ ص ١٨٥) وقال : اخرجها عبد الرزاق في المصنف ، وابن أبي شيبة ، وابن جرير ، وابن النضر ، وابن أبي حاتم ، وأبو الشيخ ، والحاكم عن قيس بن مسلم الجدلي المذكور ، وأوردها أيضاً ابن جرير الطبري في تفسيره الكبير بطريقه عن قيس بن مسلم أيضاً ، واعترف القوشجي الأشعري في شرحه للتجريد ص ١٠٨ بأن ذلك من مستحدثات عمر ، غير أنه اعتذر عنه بأن ذلك ليس مما يوجب قدحاً فيه ، فإن مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الاجتهادية ليس ببدع وأوردها أيضاً الجصاص في كتابه أحكام القرآن وغير هؤلاء كثيرون . الكاتب

(١) صلاة التراويح هي نافلة شهر رمضان جماعة ، قال الجزري في النهاية بمادة (روح) : ومنه حديث صلاة التراويح لأنهم كانوا يستريحون بين كل تسليمتين ، والتراويح جمع ترويقة ، وهي المرة الواحدة من الراحة ولا يرتاب أحد في أنها ما كانت أيام رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ولا في خلافة أبي بكر ، وإنما سنها الخليفة الثاني =

( صلى الله عليه وآله وسلم ) في سنته ، وهم جميعاً يقولون أنها بدعة ، ثم يزعمون أن بدعتها بدعة حسنة فليل لهم : أتقولون إنها أحسن من سنة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وفي ذلك الكفر ، أم تقولون إن سنة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أحسن منها ، فإن قالوا : إن هذه البدعة أحسن من سنة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم )

= عمر سنة ١٤ من الهجرة ، ونص على ذلك البخاري في صحيحه في كتاب صلاة التراويح ، قال : إن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، قال : فتوفي رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) والأمر على ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر وأخرج مثل ذلك مسلم في صحيحه في باب الترغيب في قيام رمضان ، وأخرج البخاري أيضاً في صحيحه عن عبد الرحمن بن عبد القاري ، قال : خرجت مع عمر ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون . . فقال عمر : أي أرى لو جمعت هؤلاء على قاريء واحد كنان أمثل ، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب قال : ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم قال عمر نعمت البدعة هذه قال القسطلاني في شرحه للبخاري سماها بدعة لأن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لم يسن لهم الاجتماع لها ولا كانت في زمن الصديق ، ولا أول الليل ولا كل ليلة ولا هذا العدد ومثله شراح البخاري ، وأخرج هذا الحديث أيضاً مالك في الموطأ في باب ما جاء في قيام رمضان ، وقال أبو الوليد ابن الشحنة في تاريخه « روضة المناظر » في حوادث سنة ٢٣ عند ذكر وفاة عمر : هو أول من نهى عن بيع امهات الأولاد ، وجمع الناس على أربع تكبيرات في صلاة الجنائز ، وأول من جمع الناس على إمام يصلي بهم التراويح ، وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى في ترجمة عمر : هو أول من سن قيام شهر رمضان بالتراويح وجمع الناس على ذلك ، وكتب به إلى البلدان ، وذلك في شهر رمضان سنة ١٤ وجعل للناس بالمدينة قارئين قارئاً يصلي التراويح بالرجال وقارئاً يصلي بالنساء ، ومثله ابن عبد البرقي في الاستيعاب وقال السيوطي في تاريخ الخلفاء في ذكر خلافة عمر نقلاً عن العسكري في أولياته : هو أول من سن قيام شهر رمضان بالتراويح ، وأول من حرم المتعة ، وأول من جمع الناس في صلاة الجنائز على أربع تكبيرات ، ومثله في محاضرة الأوائل للشيخ علاء الدين . الكاتب



وسلم) كفروا ، وان قالوا : ان سنة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أحسن منها فالأحسن أولى وأوجب ، على ان اجماعهم ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار. فاي حسن في الضلالة ، فافسد عليهم صلاته كما أفسد عليهم فرضه ، إذ أمرهم بالافطار قبل ظهور النجم .

ومن بدعه في الحج : أن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال: ان العمرة قد دخلت في الحج هكذا الى يوم القيامة - وشبك اصابعه - وكان مقام ابراهيم ( عليه السلام ) قد أزالته قريش في الجاهلية عن موضع ابراهيم ( عليه السلام ) الى الذي هو فيه اليوم ، فلما فتح رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) مكة رده الى موضعه ، فلما كان ايام عمر قال : من يعرف موضع هذا المقام في الجاهلية ؟ قال رجل : أنا أعرفه وقد أخذت قياسه بسير هو عندي ، فعلمت انه يحتاج اليه يوما فقال عمر : جئني به ، فاتاه الرجل بذلك السير ، فرد به المقام الى الموضع الذي كان في الجاهلية وهو الى اليوم هناك ، ثم انه نهاهم عن المتعتين : متعة النساء ، ومتعة الحج ، فقال : متعتان كانتا على عهد رسول الله حلالين وأنا أنهي عنهما واعاقب عليهما<sup>(١)</sup> وقد اجمعوا

(١) إن نهي عمر عن المتعتين أصبح من المتواترين الفريقين ، والنزاع قائم بين السنة والشيعة في تفسير قوله تعالى من سورة النساء : ﴿فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن﴾ سورة النساء : الآية : ٢٤ وكان ابن عباس وأبي بن كعب وسعيد بن جبيرة والسدي وغيرهم يقرأونها ﴿فما استمتعتم به منهن الى أجل مسمى﴾ كما روى ذلك عنهم ابن جرير الطبري في تفسيره الكبير ، وروى ذلك عنهم وعن ابن مسعود جماعة كثيرة من حفاظ الأمة وثقاتها ، وقد اخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما أحاديث كثيرة في مشروعيتهما ، والفقهاء في هذه المسألة كتباً ورسائل كثيرة مطبوعة ومخطوطة راجعها ان شئت . الكاتب

جميعاً في رواياتهم ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لما حج حجة الوداع قال للناس بعد ان طافوا وسعوا : أيها الناس من كان ساق الهدي من موضع احرامه فليقم على احرامه حتى يبلغ الهدي محله ، ومن لم يكن ساق الهدي فليحل وليتمتع بالعمرة الى الحج ، فلو استقبلت من أمري ما استدبرت لفعلت الذي أمرتكم به ، ولكفي قد سقت الهدي والله تعالى يقول في كتابه : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾<sup>(١)</sup> فجعل رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) الحج على وجهين لا يجوز غيرهما :

الحج مفرداً وذلك ان ساق الهدي معه من موضع احرامه لا يجوز له غير ذلك .

والوجه الآخر مقروناً بالعمرة وذلك لمن لم يسق الهدي لا يجوز له غير ذلك ، فمن تجاوز ممن يسوق الهدي مفرداً فلا حج له ، ومن تجاوز ممن لم يسق الهدي للحج مقروناً بالعمرة فلا حج له ، اذ كان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) حكم بهذا بلا خلاف في الرواية به عنه ( عليه السلام ) ولا تكون العمرة إلا بالاحلال من الاحرام الأول ، كما قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فليحل وليتمتع بالعمرة الى الحج ، والعمرة لا تكون إلا بالمتعة ، وهي الاحلال ، والتمتع بما يتمتع به المحلون ، من الثياب ، والطيب ، والنساء ، وغير ذلك الى يوم التروية ، ثم يجدد عند ذلك الاحرام للحج في وسط المسجد الحرام ، فامر عمر الناس أن يحجوا حجاً مفرداً ، من ساق الهدي ، ومن لم

---

(١) سورة البقرة : الآية : ١٩٦ .

يسق ، ونهاهم عن التمتع بالعمرة خلافا على الله ورسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ونهاهم مع ذلك عن متعة النساء التي حصن الله بها فروج المسلمين ، فكل من زنى بعد ذلك فمثل وزره في عنق عمر .

وقد قال أمير المؤمنين ( عليه السلام ) : لولا كلمة سبق بها ابن الخطاب ما زنى الا شقي ، فافسد عليهم حجهم بما ذكرناه من بدعه فيه وتغييره ، والحجاج الآن يطوفون بالبيت ثم يصلون في موضع المقام ، فبطل الطواف عليهم إذ لم يصلوا في مقام ابراهيم ( عليه السلام ) الذي وضعه فيه الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) كما قال الله تعالى : ﴿ واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى ﴾ <sup>(١)</sup> واذا بطل الطواف بطل الحج ، وكذلك ما ذكرناه من الحج المفرد ، والحج المقرون <sup>(٢)</sup> .



(١) سورة البقرة : الآية : ١٢٥ .

(٢) ومن ذلك : ان علماء أهل البيت ( عليهم السلام ) ذكروا عن ابن عباس ( رضوان الله عليه ) انه لما دخل مكة وعبد الله بن الزبير على المنبر يخطب ، فوقع نظره على ابن عباس وكان قد أضر ، فقال : معاشر الناس قد أتاكم أعمى أعمى الله قلبه ، يسب عائشة أم المؤمنين ، ويلعن حواري رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ويحل المتعة وهي الزنى المحض ، فوقع الكلام في اذن عبد الله بن العباس وكان متوكتلاً على يد غلام له يقال له عكرمة ، فقال له : أدني مني ، فأدناه حتى وقف بازائه وقال :

إنا اذا ما فئة نسلقها نسر أولاهها على اخراها

قد انصف القارة من رامها

أما قولك : إنا نسب عائشة أم المؤمنين فبنا صارت لأبيك ولأبائك ، وأما قولك حواري رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فان الزبير لم ينصر الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عليه وآله وسلم ) بعد وفاته ، إذ أخرج زوجته للحنوف والمقارعة بالسيوف وترك عرسه في بيته تصان باذيالهن ، وأما قولك : يحل المتعة وهي الزنى المحض فوالله لقد عمل بها على عهد رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ولم يأت بعده رسول لا يحرم ولا يحلل ، والدليل على ذلك قول ابن صهاك : متعتان كانتا على عهد رسول الله فانا أمتع منها وأعاقب عليهما ، فقبلنا شهادته ولم نقبل تحريره .

ومنها ما ابتدعه : في الحدود ، ومن ذلك حد الخمر ، فان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) باجماع اهل الرواية جعل حد الخمر أربعين بالنعال العربية ، وجرائد النخل ، وذلك النصف ، وأقل الحد حد القاذف ، وهو ثمانون جلدة ، فقال عمر : ان الشارب إذا شرب سكر ، وإذا سكر افترى ، وإذا افترى وجب عليه حد القاذف ، فاسقط سنة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وفرض الله في حد الخمر وصير له حداً من عنده برأيه<sup>(١)</sup> ولو وجب ما قاله في حال السكر من

= وانك من متعة فاذا نزلت عن عودك هذا فاسأل أمك عن بردي عوسجة ، ومضى عبد الله بن العباس ، ونزل عبد الله بن الزبير مهرولا الى امه ، فقال : اخبريني عن بردي عوسجة ، والحق عليها مغضبا ، فقالت له : إن اباك كان مع رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وقد أهدى له رجل يقال له عوسجة بردين ، فشكا أبوك الى رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) العزوبة فاعطاه برداً منها ، فجاءني فمتعني به ومضى فمكث عني برهة واذا به قد أتاني ببرد ثان فمتعني به فعلقت بك وإنك من متعة ، فمن أين وصلك هذا . قال : من ابن عباس فقالت ألم أنك عن بني هاشم وأقل لك إن لهم السنة لا تطاق . كذا في المختصر من الأصل للحافظ ابن شهر آشوب السروي (رحمه الله) . الكاتب

(١) روى مسلم في كتاب الحدود باب حد الخمر من صحيحه بسنده عن انس بن مالك : ان النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أتى برجل قد شرب الخمر فجلبده بجريدتين نحو أربعين قال : وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس ، فقال عبد الرحمن بن عوف ، أخف الحدود ثمانين ، فأمر به عمر ، وروى مثل ذلك روايات أخر بطرق مختلفة ، ووافقه النووي في الشرح ، وقال ابن حجر الهيتمي المكي في شرح الأربعين حديثاً النووي ما نصه : وجلبدهم في الخمر ثمانين ليس فيه زيادة محظورة وان اقتصر ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فيه وأبو بكر على أربعين ، لأن الناس لما أكثروا الشرب في زمنه ما لم يكثروا قبله ، استحقوا ان يزيد في جلبدهم تنكيلاً لهم وزجراً ، فكانت الزيادة اجتهاداً منه بمعنى صحيح مسوغ لها (انتهى) . وقد ذكر ذلك ايضاً السيوطي في تاريخ الخلفاء فقال : انه أول من ضرب على الخمر =



الافتراء لوجب على الشارب حدان ، حد الشرب ، وحد الافتراء والقذف ، كما لو زنى رجل في حرز حال السرقة منه ، لوجب عليه حد الزنى ، وحد السرقة .

ومن ذلك حد السارق : فان اهل الأثر اجمعوا ان امير المؤمنين ( عليه السلام ) قطع الرجل من مفصل الكعب وترك الحق<sup>(١)</sup> ليقوم عليه للصلاة ، وأنه قطع اليد من مفصل مجمع الأصابع وترك الكف مع الإبهام لوضوء الصلاة ، وقال : بهذا امر الله ورسوله ، فخالف عمر ذلك ، فقطع اليد من الزند ، والرجل من مفصل أسفل الساق مع الكعب ، خلافا على الله ورسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) .

ومنه ما دخل به الفساد : العظيم على جميع الأمة ، من تولاه ومن لم يتولاه ، وذلك في الطلاق والنكاح فان الله ورسوله جعل الطلاق على العدة وعلى السنة ، فقال عمر : من طلق ثلاثا في مجلس او يمين فقد لزم حكم الطلاق سواء كان لك في جد أو غير جد ، واحتج في ذلك بانه زعم أن الناس قد استعذبوا الايمان بالطلاق فالوجه ان ينفذ عليهم الحنث في ذلك ليرتدعوا عنه<sup>(٢)</sup> فالزم الحنث في يمينه بالطلاق ، وسماه

---

= ثمانين ، ومثل ذلك ما ذكره العلامة الشيخ علاء الدين في كتابه ( محاضرة الأوائل ) في الفصل الثامن والعشرين منه نقلا عن أوائل السيوطي فقال : اول من جلد في الخمر ثمانين جلدة عمر . ولم يشك احد في أن ذلك من بدع عمر ومن مستحدثاته . الكاتب

(١) الحق بضم الحاء المهملة وتشديد القاف رأس العضد ورأس الورك .

(٢) روى مسلم في كتاب الطلاق من صحيحه عن ابن عباس بطرق مختلفة ، قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وأبي بكر ، وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، قال : فقال : عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه اناة فلو أمضيئنا عليهم ، قال : فامضاه عليهم ونقله قاسم بك امين في ( ص ١٧٣ ) من كتابه « تحرير المرأة » عن صحيح البخاري ، =

طلاق البدعة ، واتبعوه على ذلك ورضوا فيه مع اجماعهم انه بدعة ، وهم قد سمعوا الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) يقول : كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ، فدخل الضرر العظيم على جميع الناس بهذه البدعة لأن المطلق هذا الطلاق الذي قد اجمعوا انه بدعة فهو غير مُطْلَق فالمرأة تخرج من بيت زوجها وهي غير مطلقة ، فيتزوجها رجل آخر ، وهي غير مطلقة الأول وهي حرام عند الثاني ، وفسد ايضا النكاح لفساد الطلاق ، وابتاحت الفروج حراما ، وفسد النسل بفساد النكاح .

وروى مشايخنا عن امير المؤمنين ( عليه السلام ) انه قال : تجنبوا المطلقات ثلاثا في مجلس واحد فانهن ذوات ازواج فانه ( عليه السلام )



= ونقله الفاضل الرشيد في ( ص ٢١٠ ) من المجلد الرابع من مناره ، عن ابي داود النسائي ، والحاكم ، والبيهقي ، ثم قال ما هذا لفظه : ومن قضاء النبي بخلافه ما اخرج به البيهقي عن ابن عباس قال : طلق ركانة امرأته ثلاثا في مجلس واحد ، فحزن عليها حزنا شديدا فسأله رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) كيف طلقتهما قال : ثلاثا قال : في مجلس احد قال : نعم قال : فانما تلك واحدة فارجمها ان شئت .

وذكر ايضا ابن اسحق في ( ص ١٩١ ) من الجزء الثاني من سيرته ، وروى قاسم بك أمين في ( ص ١٧٢ ) من كتابه تحرير المرأة ايضا عن النسائي ، والقسري ، والزبيعي بالاسناد الى ابن عباس ، قال : أخبر رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عن رجل طلق امرأته ثلاثا جمعا ، فقام غضبان ثم قال : اتلعبون بكتاب الله وأنا بين اظهركم ؟

قلت : وفي تفسير سورة الطلاق من الكشف نحوه ، وربما قيل ان هذا الحديث دال على فساد الطلاق الثلاث بالمرّة لكونه لعبا ، وبذلك قال سعيد بن المسيب وجماعة من التابعين ، لكن الحق ان اللعب انما هو في قوله ثلاثا ، فيلغى ، واما قوله : انت طالق ، فيؤثر اثره ، إذ لا لعب فيه كما هو واضح اورد ذلك كله العلامة الحجة شرف الدين في الفصول المهمة ص ٥٢ الكاتب .

قال : لا يكون الطلاق طلاقاً حتى يجمع الحدود الأربعة ، فان نقص منها حد واحد لا يقع الطلاق وهي :

الاول : ان تكون طاهراً من غير جماع ، ويقع بعد خروجها من حيضها .

والثاني : ان يكون الرجل مريداً للطلاق اختياراً .

والثالث : ان يحضره شاهدا عدل .

والرابع : ان ينطق بالطلاق ، مع اجماعهم ان هذا هو الحق<sup>(١)</sup> ولهذا الحال قل المحبون لأمر المؤمنين ( عليه السلام ) إذ كان نكاحهم فاسداً لفساد طلاقهم ، ونسلهم فاسداً لفساد نكاحهم ، وقد حكم الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) انه قال ، لا يجب أمير المؤمنين الا طاهر الولادة دون خبيثها .

ونظير هذه البدعة : ~~منه ما قد شمل فساد~~ وعم ضرره ، ودخلت مصيئته على جميع المسلمين والمعاهدين ، وهو منعه من بيع امهات الأولاد في حياة السيد ، وبعد وفاته ، وإيجابه حریتهن بعد وفاة مالکهن ، فكل من كانت له أمة فولدت منه ولداً مات الولد او بقي فسيدها يمنع من بيعها ، واذا مات سيدها منعوا ورثته من ادخالها في

---

(١) وفي نسخة : ثم زعموا ان عائشة قالت قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل ، فعملوا على هذا الحديث ، وجعلوه من أصولهم ، ولو ميزوا وفهموا لعلموا ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لا يجوز له ان يكتف فريضة مثل هذه ، عظيمة في الدين من جميع اصحابه ، حتى يديها لأمراة من نسائه دون غيرها ، سبحانه الله ، ما أبين هذا الجهل وابعدهم من كل فهم وعقل ، وانما فعل الرجل هذا والزمه الناس ليثبت له ما نهى عن متعة النساء التي اباحها الله تعالى فحرمها عمر على الناس .

الميراث ، ويزعمون انها صارت حرة بعد موت سيدها عنها ، فما اعظم بلية هذه البدعة على جميع من هو تحت حكم الاسلام ، وذلك ان الأمة إن كانت اذا ولدت من سيدها تصير حرة فقد حرمت على سيدها في وطئها واستخدامها إلا بعقد النكاح تزويجاً بعد عقد الملك ، وان كانت أمة حللها بعقد الابتاع فمحال ان يحرم بعض مقتضى العقد ويحل بعضه .

وقد اجمعوا ان سيدها يطأها بعد ولادتها منه بعقد الابتاع الذي يملك به بيعها او هبتها ، ووطئها قبل الولادة منه وغير جائز ان يفسخ من ملكها بذلك العقد حد واحد ، إلا فسدت حدود ذلك العقد ، ولا يثبت جميع حدوده حتى يخص ذلك كتاب من الله وسنة من رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وهذا ما لا يجد احد اليه سبيلا ، فاذا مات سيد الأمة ولها منه ولد وكان ولدها هو الوارث دون غيره لزمه حرية والدته ، لقول رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من ملك ذا رحم فهو حر ، وان كان مع ولدها وارث غيره كان لمن معه من الورثة نصيبهم من الأمة ، إذ لم يعتقها سيدها ووجب على الولد ان يستخلص والدته من الورثة بدفع حقهم بحكم ثمنها على والده من نصيبه من الميراث .

فاذا استخلصها صارت حرة فان كان ولدها قد مات قبل موت السيد وورثها غير ولدها فهي أمة للورثة يحل لهم جميعاً<sup>(١)</sup> وطئها ، وبيعها ، وهبتها ، واستخدامها غير ولد سيدها من غيرها ، فان كان لسيدها ولد من غيرها فلولده من غيره ملكها ، وبيعها ، وهبتها ، واستخدامها ، ولا يحل وطئها ، فهذا حكمها الذي أمر الله به ورسوله ،

---

(١) أي يحل لكل واحد منهم مع إذن الباقيين من الورثة . الكاتب .



فهم الآن يمنعون ورثة الأمة من ملكها من كل وجه وهي أمة لهم ، إذ لم يكن سيدها أعتقها ، فيحولون بين مالها من السورثة وبينها ، ويمنعون الوارث من تزويجها ممن يخطبها على سبيل حكم الحرية دون حكم المال ، فان فعلوا اولاد زوجها ففرجها حرام بتزيج مالها ، ويتزويجهم إياها دون وارثها على من تزوجها ، والوارث انما تزوجها على انها حرة ، وليس عنده أنها ملك له ، ولا اولاد من تزوجها منها ممالك للورثة .

فان الاجماع من المسلمين : أن من تزوج أمة لغيره بغير اذن مالها فنكاحها حرام ، وفرجها عليه حرام ، وأولادها منه عبيد لسيدها ، سواء كان المتزوج بها حراً او عبداً ، فلينظر الآن ذو الفهم في هذه البدعة في حكم الأمة ما أعظم مصيبتها واطهر ضررها ، وخزيها ، ونكالها في حال الدين والدنيا ، فانه قد لحق وارث الأمة ضرر منعهم إياه من أمته ، ولحق الأمة ضرر امتناعها على وارثها في ملكها ، ولحق المتزوج ضرر ما هو مقيم عليه من وطئ فرجها حراما ، ولحقها هي ايضا من ضرر هذا التحريم مثل الذي لحق المتزوج بها ، ولحق ولدها في تلك الحالة ضرر ولادتهم من وطئ حرام ، وحكم وجوب رقهم لوارث الأمة ، فكم من وجه قد لحق الخلق من ضرر هذه البدعة ، وجميع وزر هذه الوجوه التي لحق ضررها منها لازم لمن ابتدعها الى يوم القيامة ، من غير ان ينقص القوم من وزرهم في ذلك شيئا .

واجمع اهل الأثر ان علياً أمير المؤمنين ( عليه السلام ) كان يحكم بملك امهات الأولاد وبيعهن على احكام ملكهن للورثة ، مما قدمنا ذكره وأنه ( عليه السلام )<sup>(١)</sup> أمر في وصيته وقت وفاته : ان يجعل امهات

(١) واجمعوا ان علياً ( عليه السلام ) لما حضرته الوفاة كان له ثمانى عشرة سرية ، فقال في وصيته : أن جميع امهات اولاده من الاماء محسوبات على اولادهن بما ابتاعهن به من

اولاده بيعاً على اولادهن منه من انصباثهم من الميراث بالاثمان التي اشتراهن بها ، وجعل كل أمة لا ولد لها حرة من ثلث ماله ، ليعلم ذو الفهم ان أمهات الأولاد على حال ملكهن ، ولما جعل أمير المؤمنين ( عليه السلام ) أمهات أولاده كذلك على اولادهن صرن عند ذلك احراراً على اولادهن ، لقول الرسول ( عليه الصلاة والسلام ) : « من ملك ذا رحم فهو حر » وصرن امهات اولاده بذلك ظاهرات طيبات في تزويجهن لعبده وغير تزويجهن .

ومن بدعه في النكاح : ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) جعل المسلمين اكفاء بعضهم لبعض في النكاح ، من غير أن يميز في ذلك قرشياً ولا عربياً ولا عجمياً ولا مولى ، وقال فيما نقل عنه باجماع : من جاءكم خاطباً ترضون دينه وأمانته فزوجوه ، ان لا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير<sup>(١)</sup> وقال في حجة الوداع : المؤمنون اخوة تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد واحدة على من سواهم ، وقوله هذا ( عليه السلام ) موافق لقول الله تعالى : ﴿ انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم ﴾<sup>(٢)</sup> ولم يميز الله ورسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم )

---

= اثمانهن ، فجعلهن في حال قسمة الميراث من قسط اولادهن من الميراث ، قال : ومن كان من إمامه غير ذوات اولاد فهن حرائر من ثلثه ، اولا ترى ان أمير المؤمنين ( عليه السلام ) قد باع امهات اولاده من إمامه خاصة دون غيرهن من الاماء على اولادهن ، ليعلم ذو الفهم ان الأمة ملك للوارث كان لها ولد أو لم يكن - كذا في بعض النسخ بدل عن العبارة المذكورة - .

(١) روى هذا الحديث ابن الربيع في تيسير الوصول اختصار جامع الأصول لابن الأثير الجزري ج ٤ ص ٢٦٤ ، عن أبي هريرة عن النبي (ص) ولكن بلفظ : (ترتضون دينه وخلقه) وقال أخرجه الترمذي . الكاتب .

(٢) سورة الحجرات : الآية : ١٠ .

(وسلم) بين المؤمنين في حال من الأحوال بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب ، فميزهم عمر ، فاطلق تزويج<sup>(١)</sup> قريش في سائر العرب والعجم ، وتزويج العرب<sup>(١)</sup> في سائر العجم ، ومنع العرب من التزويج<sup>(١)</sup> في قريش ، ومنع العجم من التزويج<sup>(١)</sup> في العرب ، فانزل العرب في قريش منزلة اليهود والنصارى ، وانزل العجم في سائر العرب كذلك ، إذ أطلق الله تعالى للمسلمين التزويج في أهل الكتاب ولم يطلق تزويج أهل الكتاب في المسلمين ، وقد زوج رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب من المقداد بن الأسود الكندي ، وكان مولى لبني كندة ثم قال ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : أتعلمون لم زوجت ضباعة بنت عمي من المقداد ؟ قالوا : لا قال ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : ليتضع النكاح فينا له كل مسلم ، ولتعلموا أن أكرمكم عند الله أتقاكم ، فمن يرغب بعد هذا عن فعل الرسول فقد رغب عن سنة الرسول وقال ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : من رغب عن سنتي فليس مني ، وقيل لأمر المؤمنين ( عليه السلام ) أيجوز تزويج الموالي بالعربيات ، فقال : تتكافأ دماؤكم ولا تتكافأ فروجكم<sup>(٣)</sup> .

ومنها : منع اليهود والنصارى إذا أسلموا من ميراث ذوي أرحامهم الذين لم يسلموا ، فحرمهم الميراث بإسلامهم وصير الإسلام وبإلا

(١) أقول : هكذا في الأصل . والصواب هو : تزويج .

(٢) وفي نسخة فمن يرغب بعد هذا عن سنة رسول الله فقد سفهه ومن سفه رسول الله فقد كفر ، وقال ( صلى الله عليه وآله وسلم ) الخ .

(٣) في صدر قول أمير المؤمنين ( عليه السلام ) استفهام مقدر ، وهو استفهام إنكاري فكأنه ( عليه السلام ) قال أتتكاافأ دماؤكم ولا تتكاافأ فروجكم ، إذ الدماء أهم مراعاة عند الشارع المقدس من الفروج ، فإذا جاز ذلك فهذا أولى بالجواز .

الكاتب

عليهم في منعهم به من حقوقهم ، واحتج في ذلك بقول الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : أهل الملتين لا يتوارثان ، ولم يعلم تأويل هذا القول من الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) واجمع أهل الروايات ان عثمان بن عفان خالفه في ذلك ، وورثهم وكذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وقال أمير المؤمنين (عليه السلام) ما معنى قول الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : أهل الملتين لا يتوارثان ، لانه يعني ان ترثهم ولا يرثونا ، واذا كان ذلك كذلك لم تكن متوارثين ، كما أننا ننكح فيهم ولا ينكحون فينا ، ثم قال (عليه السلام) : ويمنع المسلم من ميراثه لأجل الاسلام وهل زاده الاسلام الا خيراً وعزاً .

ومنها : أحكام الموارث في الاسلام ، فان عمر امر الناس ان يتبعوا قول زيد بن ثابت في الفرائض ، وقال : إن زيدا أفرضنا فزادوا بعده في الخبر وعلي اقصانا وأبي أقرانا ، ثم أسندوا الخبر الى الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) تخرصاً وافتراء لأن هذا بعيد من قول الرسول (عليه السلام) إذ لم يكن في حياة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وآله وسلم ) لأحد ان يقول في القضاء ولا في الفرائض ولا في غيرها ، وكان من حكم زيد بن ثابت في ايام عمر في الفرائض ان جعل مال ذوي الأرحام وغيرها الذي حكم الله به في كتابه بقوله : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾<sup>(١)</sup> للعصبة ، وقال زيد : لا يعطى ذو الأرحام شيئاً من الميراث عناداً لله ولرسوله في ذلك .

ثم تخرصوا للعاميين خيراً انقادت لهم به أسندوه الى ابن عباس ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : ما أبقت الفرائض فلا ولي عصبة ذكر ، وقال رجل : هذا الكلام لا يليق بالرسول ، لو كان للقوم

(٢) سورة الأحزاب : الآية : ٦ .



تميز وفهم ، إذ كانت العصبية في اللغة هم الذكران دون الاناث من اهل بيت الأب دون الأم ، والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : أنا افصح العرب ، ولا فخر ، وكذلك يجب ان يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) افصح الخلق ، واعلمهم بالحقائق ، فكيف يجوز ان يقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع فصاحته وعلمه وحكمته (عصبية ذكر) ولو تكلم بهذا لجهل الناس بالعربية من الولدان والنسوان لسخر منه ، فصير زيد كلما كان باقيا بعد القسمة في الكتاب للعصبية بزعمه رجوعا بالناس الى احكام الجاهلية في المواريث ، فانهم كانوا يورثون الرجال ولا يورثون النساء ، ويورثون الأعمام ولا يورثون الأخوال ، فخالف الله احكام الجاهلية باحكام شريعته فقال عز من قائل : ﴿ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً ﴾<sup>(١)</sup> ثم قال : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾<sup>(٢)</sup> فدخل في ذلك الرجال والنساء وأهل بيت الأب وأهل بيت الأم جميعا على العموم دون الخصوص ، ثم اضطروا لفساد حكمهم الى القول بالعدل في حساب الفرائض ، فمنعوا بذلك ايضا كثير من اصحاب السهام سهامهم التي سماها الله لهم ، وكان هذا من حكمهم يوجب الجهل على الله تعالى بالحساب إذ فرض السهام ما لا يستقيم بزعمهم في الحساب ، لأنهم قالوا : إنه قد يتفق بالقسمة نصف ونصف وثلاث ، حتى اضطرب ابن عباس في انكار ذلك عليهم الى ان قال : اترى الذي احصى رمل عالج لم يعلم بانه لا يجوز ان يكون في مال نصف ونصف

(١) سورة النساء : الآية : ٧ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية : ٦ .

وثالث . ثم قال : ومن شاء فليباهلني حتى اباهله ، ان العول غير جائز في دين الله .

وذلك مثل قولهم في امرأة تركت زوجها وأمها واختها لأبيها وأمها ، فزعموا ان للزوج النصف وللأخت من الأب والأم النصف وللأم الثلث ، وكل ذي فهم يعلم ان الله تعالى لا يجوز في حكمته وتقسيم تدبيره ان يجعل للأخت من الأم والأب أكثر من الأم في الميراث مع قوله تعالى : ﴿ واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ واجماع من المسلمين : ان كل من كان رحمه اقرب كان أحق بالميراث ، ولا خلاف ان الأم اقرب رحماً الى بنتها من رحم اختها ، قال المخالفون لنا : وكيف حكمكم انتم بهذه الفريضة .

قلنا : للزوج النصف تاماً كاملاً ، وللأم الثلث بآية التسمية مع الأب ، ويبقى من المال السدس مستحق آية الرحم ، وكانت الأم اقرب الأرحام فاخذته ايضاً فصار لها النصف وسقطت الأخت ولا ترث مع الأم شيئاً ، وذلك لأن الله حكم بهذا ، وانما ورث الأخوة والأخوات في حال الكلالة من قوله تعالى ﴿ وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ﴾ <sup>(١)</sup> فهؤلاء الأخوة من الأم بغير خلاف .

وقال في الأخوة من الأب والأم : ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلها الثلثان عما ترك وان كانوا اخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ <sup>(٢)</sup> فهؤلاء الأخوة من

(١) سورة النساء : الآية : ١٢ .

(٢) سورة النساء : الآية : ١٧٦ .

الأب والأم ولم يذكر معهم والداً ولا ولداً ، وكل من خلف والداً أو ولداً فهو غير موروث كلاله ، وذلك مما لا حظ للاخوة في تركته ، وكل من لا يترك والداً ولا ولداً فهو عند ذلك موروث كلاله ، والأخوة اول درجات الكلاله ، لأن الكلاله مأخوذة في حقيقة اللغة من الكل ، وكل من تقرب من الميت في اخذ ميراثه بغيره فهو كلاله ، لأنه كل على من تقرب به ، وكل من تقرب بنفسه دون غيره فليس هو بكلاله ، فقد تحير في معرفة الكلاله المتسببون الى اللغة ممن تقدم وتأخر ، حتى قال عمر : أخرج من الدنيا ولا اعرف الكلاله ما هي (١) .

(١) روى العلامة الشيخ علاء الدين الهندي الشهير بالمتقي في كتاب الفرائض من كتابه «كنز العمال» بسنده عن سعيد بن المسيب : أن عمر سأل رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) كيف يورث الكلاله قال (صل الله عليه وآله وسلم) : «أوليس قد بين الله ذلك ثم قرأ (صل الله عليه وآله وسلم) : ﴿وإن كان رجل يورث كلاله﴾ إلى آخرها فكان عمر لم يفهم فأنزل الله : ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله﴾ إلى آخر الآية ، فكان عمر لم يفهم ، فقال لحفصة : إذا رأيت من رسول الله طيب نفس فأسأله عنها ، فسأته عنها فقال : أبوك ذكر لك هذا ما أرى أباك [يتـ] علمها أبداً ، فكان يقول : ما أراني أعلمها أبداً ، وقد قال رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) ما قال ، ثم قال : أخرجه ابن راهويه ، وابن مردويه ، وهو صحيح . وروى أيضاً بسنده عن عمر قال : لأن أكون أعلم الكلاله أحب إلي من أن يكون لي مثل قصور الشام ، ثم قال : أخرجه ابن جرير . وروى أيضاً عن ابن سيرين : أن عمر كان إذا قرأ ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾ النساء / ١٦٧ - اللهم من بينت له الكلاله فلم تتبين لي ، ثم قال : أخرجه عبد الرزاق في الجامع . وروى أيضاً عن مسروق قال : سألت عمر بن الخطاب عن ذي قرابة لي ورث كلاله ، فقال : الكلاله ، الكلاله ، وأخذ بلحيته ثم قال : والله لأن أعلمها أحب إلي من أن يكون لي ما على الأرض من شيء ، فسألت عنها رسول الله فقال : ألم تسمع الآية التي أنزلت في الصيف ، فاعادها ثلاث مرات ، ثم قال أخرجه ابن جرير .

«وروي» أحمد بن حنبل في مسنده فيما ذكره من مسند عمر بن الخطاب ، بسنده عن معدان بن أبي طلحة ، قال : قال عمر : ما سألت رسول الله عن شيء أكثر مما =

وإن أبا بكر قال : وددت أني سألت رسول الله عن الكلالة ما هي  
فاخبروا جميعا بجهلها بالكلالة ، ومن اقتفى بعدهما آثارهما فهو أكثر  
جهلا بمعرفة الكلالة .

---

= سألته عن الكلالة ، حتى طعن باصبعه في صدري ، وقال : يكفيك آية الصيف التي  
في آخر سورة النساء .

«وروي» أيضا في مسنده في ضمن حديث طويل الى ان قال عمر : وايم الله ما اغلظ  
الي نبي الله في شيء منه صحبتته اشد مما اغلظ لي في شأن الكلالة ، حتى طعن  
باصبعه في صدري وقال : تكفيك آية الصيف التي نزلت في آخر سورة النساء ، واني  
ان أعش فسأفتي فيها بقضاء يعلمه من يقرأ ومن لا يقرأ ( نقلنا ذلك كله من كتاب  
تشبيد المطاعن للعلامة السيد محمد قلي الهندي المتوفي سنة ١٢٦٠ (ج ١ ص ٥٥٣ -  
٥٥٤) طبع الهند . الكاتب .

أقول : روى كل من : القرطبي في تفسيره : ج ٥ ص ٧٧ ، وابن كثير في تفسيره :  
ج ١ ص ٥٩٥ ، والحاكم في المستدرک : ج ٢ ص ٣٠٤ ، والبيهقي في السنن  
الكبرى : ج ٦ ص ٢٢٥ عدة أحاديث في الكلالة .



## فيا ابدعه الثالث منهم

منها : أنه استبد بهذه الأموال التي تؤخذ من الناس ظلماً واعتداءً ، على ما تقدم به الشرح في باب الخراج ، فاستبد بها في اهل بيته من بني أمية دون المسلمين<sup>(١)</sup> .

ومنها : انه منع المراعي من الجبال والأودية وحماها ، حتى اخذ عليها مالا وباعها من المسلمين ، فهل يستجيز هذا ، او يستحله مسلم يعتقد دين الاسلام ؟ فان المال الذي يؤخذ حراماً من ابواب الخراج

---

(١) قال ابن ابي الحديد المعتزلي في شرحه للنهج (ج ١ ص ٦٦) ما لفظه : صحت فيه فراسة عمر فانه اوطأ بني امية رقاب الناس وولاهم الولايات ، واقطعهم للقطايع وافتتحت أرمينية في أيامه ، فأخذ الخمس كله فوهبه لمروان فقال عبد الرحمن بن الحنبل جنيد الجمحي :

أحلف بالله رب الأنام	ما ترك الله شيئاً سدى
ولكن خلقت لنا فتنة	لكي نبتلي بك او تبتلي
فان الأميين قد بينا	منار الطريق عليه الهدى
فما أخذنا درهماً غيلة	ولا جعلنا درهماً في هوى
وأعطيت مروان خمس البلاء	د فبهات سعيك ممن سعى
وقد ذكر ابن ابي الحديد كثيراً مما استبد به من اسراقه وإقطاعاته التي أقطعها لبني أمية أقاربه ، فانظرها في (ج ١ ص ٦٦ - ص ٦٧) وانظر بقية مطاعنه وما نقموا عليه . الكاتب .	

ظاهر الخلاف لشريعة الإسلام ، ولن يستحله الأمن كان غير معتقد  
 الاسلام ، والمراعي التي باعها من المسلمين ليست تخلوا من ان تكون  
 الأودية والجبال له او للمسلمين ، فان كانت له فعلى مدعي ذلك إقامة  
 الدليل على ملكه إياه ، وان كانت للمسلمين فهم فيه شرع سواء ، فما  
 باله استحله منعهم من شيء<sup>(١)</sup> هو لهم حتى يصانعهم عليه ، هل هذا  
 من فعل المسلمين ؟ كلا ، ما يتوهم ذلك الا جاهل .

ومنها : أن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) نفى الحكم بن أبي  
 العاص عم عثمان عن المدينة ، وطرده عن جواره ، ولعنه ، ولم يزل طريداً عن  
 المدينة ومعه ابنه مروان أيام الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وأيام  
 أبي بكر وإيام عمر ، وهو يسمى طريد رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم )  
 حتى استولى عثمان على الأمر ، فرده الى المدينة وآواه ، وجعل  
 ابنه مروان كاتبه وصاحب تدبيره في داره<sup>(٢)</sup> فهل هذا منه الا خلاف على

(١) قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح النهج ( ج ١ ص ٦٧ ) : حي المراعي حول  
 المدينة كلها من مواشي المسلمين إلا عن بني أمية ، واعترف به القوشجي الأشعري  
 في شرحه للتجريد ( ص ٤٠٨ ) . والكاتب .

(٢) قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح النهج ص ٦٦ - ٦٧ أعاد الحكم بن أبي العاص  
 بعد أن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قد سيره ثم لم يرده أبو بكر ولا عمر  
 واعطاه مائة ألف درهم ، واقطع مروان فداك وقد كانت فاطمة ( عليها السلام )  
 طلبتها بعد وفاة أبيها ( صلوات الله عليه ) تارة بالميراث وتارة بالنخلة فدفعته عنها ،  
 وأمر لمروان ايضاً بمائة ألف من بيت المال ، قال : فجاء زيد بن ارقم صاحب بيت  
 المال بالمفاتيح ، فوضعها بين يدي عثمان وبكى ، فقال عثمان : أتبكي ان وصلت  
 رحي ، قال : لا ، ولكن ابكي لأنني أظنك أنك أخذت هذا المال عوضاً عما كنت  
 أنفقت في سبيل الله في حياة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) والله لو اعطيت  
 مروان مائة درهم لكان كثيراً ، فقال القى المفاتيح يا بن ارقم فانا سنجد غيرك .  
 الكاتب

أقول : قال الشهرستاني في المقدمة الرابعة من الملل والنحل : منها رده الحكم بن أمية =

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومضادة لفعله ، فهل يستجيز  
الخلاف على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والمضادة لأفعاله الا  
خارج عن الدين بريء من الاسلام .

وهل ظن ذوقهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) طرد  
الحكم ولعنه وهو مؤمن ، واذا لم يكن مؤمناً فما الحال الذي دعا عثمان  
الى رده والاحسان اليه ، وهو رجل كافر ، لولا ان يتعصب لرحمه ،  
ويكون يكفر في دينه ، فحققت فيه الآية في وعيد الله عز وجل من سورة  
المجادلة حيث قال جل من قائل : ﴿ لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم  
الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابناءهم او  
إخوانهم او عشيرتهم ﴾<sup>(١)</sup> ولعمري لو كان عثمان يؤمن بالله واليوم  
الآخر ما ود من حاد الله ورسوله ، فلم يطرد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)  
الحكم من جواره الا وقد ثبت انه كان من الذين يحادون الله  
ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم).

ومنها : أنه جمع ما كان عند الناس من صحف القرآن فلم يترك  
عند احد صحيفة فيها شيء من القرآن الا اخذها منه ، غير عبد الله بن  
مسعود ، فانه امتنع من دفع صحيفته اليه ، فطالبه بدفعه فابي ، فضربه  
حتى كسرت منه ضلعان ، وحمل من موضعه وهو لما به عليل فبقى أياما  
ومات في تلك الأيام التي ضرب فيها<sup>(٢)</sup> ثم عمد الى الصحف ، فألف

---

= إلى المدينة بعد أن طرده النبي (ص) وكان يسمى طريد رسول الله ، وبعد أن تشفع  
إلى أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) أيام خلافتيهما ، فما أجاباه إلى ذلك ، ونفاه عمر  
من مقامه أربعين فرسخاً ، إلى أن قال : وتزويجه مروان بن الحكم بته ، وتسليمه  
خمس غنائم أفريقية له ، وقد بلغت مئتي ألف دينار . إلى آخره .

(١) سورة المجادلة : الآية : ٢٢ .

(٢) قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح النهج (ج ١ ص ٢٣٦) : ولما مرض ابن مسعود

منها هذا المصحف الذي في أيدي الناس ، فامر مروان بن الحكم وزياد بن سمية وكانا كاتبيه يومئذ ، فكتبوا هذا المصحف مما ألفه من تلك المصاحف ، ودعا زيد بن ثابت فامره ان يجعل له قراءة يحمل الناس عليها ، ففعل ذلك<sup>(١)</sup> ثم طبخ تلك المصاحف بالماء ورمى بها<sup>(٢)</sup> وهي

= مرضه الذي مات فيه ، أنه عثمان عائداً فقال : ما تشكي فقال : ذنوبي ، قال : ما تشتهي ؟ قال : رحمة ربي ، قال : الا ادعوك طبيباً ، قال : الطبيب امرضني قال : أفلا آمر لك بعطائك ؟ قال : منعته وانا محتاج اليه ، وتعطينيه وانا مستغن عنه ، قال : يكون لوليدك ، قال : رزقهم على الله تعالى ، قال : استغفر لي يا أبا عبد الرحمن ! قال : أسأل الله ان يأخذ لي منك حقي . وقال : انه لما حضره الموت أوصى عماراً ان لا يصلي عليه عثمان ، فجاء عثمان ووقف على قبره واثني عليه وقال : رفعتهم والله ايديكم عن خير من بقي . الكاتب .

(١) ويعتذر قاضي القضاة عن فعل عثمان هذا بان الوجه في جمع القرآن على قراءة واحدة تحصيل القرآن وضبطه ، وقطع المنازعة والاختلاف فيه ، وقد اعترضه السيد المرتضى (رحمه الله) في الشافي فقال : ان اختلاف الناس في القراءة ليس بموجب لما صنعه عثمان ، لأنهم يروون ان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : نزل القرآن على سبعة احرف كلها شاف كاف ، فهذا الاختلاف عندهم في القرآن مباح مسند عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فكيف يخطر عليهم عثمان من التوسع في الحروف ما هو مباح ، فلو كان في القراءة الواحدة تحصيل القرآن كما ادعى لما اباح النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في الاصل ، الا القراءة الواحدة ، لأنه اعلم بوجوه المصالح من جميع امته من حيث كان مؤيداً بالوحي موقفاً في كل ما يأتي ويذر ، وليس له ان يقول : حدث من الاختلاف في ايام عثمان ما لم يكن في ايام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا ما اباحه ، وذلك لان الامر لو كان على هذا لوجب ان ينهي عن القراءة الحادثة ، والامر المبتدع ، ولا يحمله ما احدث من القراءة على تحريم المتقدم بلا شبهة ، انظر شرح النهج لابن ابي الحديد المعتزلي ج ١ ص ٢٣٨ . الكاتب .

(٢) أقول : اختلف المؤرخون في إحراق المصاحف وطبخه . وذكر إحراقه الكثير ، ومنهم ابن الأثير في كامله : ج ٣ ص ٤٢ وأرسله إرسال المسلمات .



بدعة في الاسلام عظيمة الذكر فظيعة الشر ، لأنه لا يخلو من ان يكون في تلك المصاحف ما هو في هذا المصحف ، او كان فيها زيادة عليه ، فان كان فيها ما هو في ايدي الناس فلا معنى لما فعله بها والطبخ لها ، إذ كان جائزاً ان يكون عند قوم بعض القرآن في بعض الصحف من غير ان يكون عنده القرآن كله ، وان كان فيها زيادة على ما في ايدي الناس فقصده لذهابه منع جميع المسلمين منه .

فقد قصد الى ابطال بعض كتاب الله ، وتعطيل بعض شريعته ومن قصد الى ذلك فقد حق عليه قول الله تعالى : ﴿ أفؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة تردون الى اشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون ﴾ <sup>(١)</sup> هذا مع ما يلزم فيه من الحجة أنه لم يترك ذلك تعمداً إلا وفيه ما يكرهه ، ومن كره ما انزل الله تعالى في كتابه حبط جميع عمله كما قال الله تعالى : ﴿ ذلك بانهم كرهوا ما انزل الله فاحبط اعمالهم ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وما احد يستحق هذه الآية فيه أحق ممن قصد الى صحن القرآن فطبخها بالماء ، وغسلها ، معطلا لما كان فيها من القرآن مع اجماع اهل القبلة والأئمة من الخاص والعام ان هذا الذي في ايدي الناس من القرآن ليس هو القرآن كله ، وانه قد ذهب من القرآن ما ليس هو في ايدي الناس ، وهذا مما الحق ما قلناه : انه كان في تلك الصحف شيء من القرآن كرهه عثمان فزاله من ايدي الناس ، وكفى بذلك شاهداً على عناده لله ولرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) <sup>(٣)</sup> .

(١) سورة البقرة : الآية : ٨٥ .

(٢) سورة محمد : الآية : ٩ .

(٣) أقول : روي في كتاب روائع القرآن من كتاب صحيح البخاري : ج ٦ ص ٩٩ : إن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية ،

ومنها : أن عمار بن ياسر (رضي الله عنه) قام يوماً في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وعثمان يخطب على المنبر ، فويخ عثمان على شيء من أفعاله ، فنزل عثمان من المنبر إليه وركزه برجله ، والقاء على ظهره ، وجعل يدوس بطنه برجله ، وأمر أعوانه بذلك حتى غشي عليه ، وعثمان يغري عليه ويشتمه ، هذا مع ما رووا جميعاً أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : عمار مع الحق والحق مع

---

= وأذريجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة إختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين ، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب إختلاف اليهود والنصارى ، فأرسل عثمان إلى حفصة : أن ارسل إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك ، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن حارث بن هشام ، فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فلما نزل بلسانهم . ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ، رد عثمان الصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق . . .

والجدير بالذكر أنه وأمثاله رووا ما رواه في البخاري : ج ٦ ص ٥٧ من الكتاب نفسه أن : زيد بن ثابت هذا هو من أشهر الصحابة ظبطاً للقرآن وحفظه ، وهو صاحب العرضة الأخيرة للقرآن على رسول الله (ص) قبيل وفاته ، فأقره الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأمر الناس بأخذ القرآن عنه .

ولكن عثمان مخالفة لرسول الله (ص) أمر بالأخذ بلسان قريش ، والظاهر من المذكور أعلاه أن عدم موافقة حفصة إحراق القرآن - الذي كان موجود عندها منذ زمن أبي بكر وعمر - لمعرفتها بأهداف عثمان ، مع أن مروان قد بذل جهده للأخذ من حفصة وحرقه ، ولكن أبت حفصة عن ذلك - كما في المصاحف لابن داود : ص ٧٤ .

وأقول : هذا ما في كتبهم المعتبرة لديهم ، ولكن يلزم التأمل في كل الأقوال التي ذكروها في هذا المجال ، ولا يجوز المرور عنه والله سبحانه هو الهادي .

عمار ، يدور معه حيث دار ، وإذا افترق الناس يمينا وشمالا فانظروا  
 الفرقة التي هو فيها ، فاتبعوها ، فانه يدور مع الحق حيث ما دار<sup>(١)</sup>  
 فليس يخلو حال عمار في حال ضربه من ان يكون فعل باطلا ، وقال  
 باطلا أو أن يكون فعل حقا وقال حقا ، فان ادعى مدع إن عماراً قال  
 باطلا استجب به من عثمان ما فعل به من ضربه له ، كان مدعي ذلك  
 مكذبا بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ كان الاجماع واقعا ان  
 رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : عمار مع الحق والحق مع  
 عمار ومن قال فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هذا القول كان  
 محالا ان يظن به ذو فهم ان يقول باطلا ، واذا فسد قول من يدعي ذلك  
 ثبت عن عماراً قال حقا وفعل حقا كرهه عثمان فضر به عليه ، واذا كره  
 عثمان الحق فقد كره كتاب الله لقوله تعالى : ﴿ وبالحق انزلناه وبالحق  
 نزل ﴾<sup>(٢)</sup> واذا كره كتاب الله كان ممن قال الله فيه ﴿ ذلك بانهم كرهوا

مركز تحقيق مكتبة البرهان

(١) أخرج العلامة المتقي الهندي في كنز العمال ج ٧ ص ٧٥، طبع حيدر اباد ، من  
 طريق ابن عساكر عن مسند علي (عليه السلام) : ان عماراً مع الحق والحق معه  
 يدور عمار مع الحق أينما دار ، وقاتل عمار في النار ، وأخرج الحاكم النيسابوري في  
 المستدرک ج ٣ ص ٣٩١، طبع حيدر اباد ، بسنده عن حبة العرفي قال : دخلنا مع  
 أبي مسعود الأنصاري على حذيفة بن اليمان فسأله عن الفتن فقال دوروا مع كتاب  
 الله حيث ما دار ، وانظروا الفئة التي فيها ابن سمية ، فاتبعوها ، فانه يدور مع كتاب  
 الله حيث ما دار ، قال : فقلنا له : ومن ابن سمية قال : عمار ، سمعت رسول الله  
 (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول له : لن تموت حتى تقتلك الفئة الباغية ، تشرب  
 شربة ضياع تكن آخر رزقك من الدنيا ، ثم قال : هذا حديث صحيح عال ولم  
 يخرجاه ، ورواه ايضا الذهبي في تلخيص المستدرک المطبوع في ذيله ج ٣ ص ٣٩١  
 وقال : انه صحيح . والكاتب ،

أقول : ورواه ابن أبي الجمهور في عوالي اللثالي : ج ١ ص ١١٣ ح ٢٤ .

(٢) سورة الإسراء : الآية : ١٠٥ .

ما انزل الله فاحبط اعمالهم ﴿١﴾ وهذا يحقق لما وصفناه من امر الصحف  
انه غسلها لشيء كرهه منها (٢).

ومنها ما فعل بابي ذر الغفاري (رضوان الله عليه) حين نفاه من  
المدينة الى الربرة (٣) من اجماع الأمة في الرواية ان رسول الله (صلى الله

(١) سورة محمد : الآية : ٩ .

(٢) قال الشريف السيد المرتضي في كتاب الشافي ، في الرد على قاضي القضاة ما لفظه :  
« روى العوام بن حوشب ، عن سلمة بن كهيل ، عن علقمة عن خالد بن الوليد :  
ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : من عادى عماراً عاداه الله ومن  
ابغض عماراً ابغضه الله » وأي كلام غليظ سمعه عثمان من عمار يستحق به شيء  
المكروه العظيم الذي يجاوز مقدار ما فرضه الله تعالى في الحدود ، وانما كان عمار  
وغيره أثبتوا عليه احداثه ويعاتبه احياناً على ما يظهر من شيء أفعاله ، وقد كان يجب  
عليه احد امرين : إما ان ينزع عما يوافق عليه من تلك الأفعال ، او يبين من عذره  
عنها وبرأته منها ما يظهر ويشتهر ، فان اقام مقيم بعد ذلك على توبيخه وتفسيقه  
زجره عن ذلك بوعظ او غيره ، ولا يقدم على ما يفعله الجبابة والاكاسرة من شفاء  
الغيظ بغير ما انزل الله تعالى وحكم به » انظر شرح النهج لابن أبي الحديد المعتزلي  
ج ١ ص ٢٤٠ ..  
الكاتب

أقول : وقال ( ص ) : من يحقر عماراً يحقره الله ، ومن يسب عماراً يسبه الله ، ومن  
يبغض عماراً يبغضه الله ، كما في سنن أحمد بن حنبل : ج ٤ ص ٨٩ - ٩٠ ورواه  
ابن أبي الجهمور في العوالي : ج ١ ص ١١٣ ح ٢٣ - وكذلك روي عنه ( ص ) أنه  
قال : عمار جلدة بين عيني ، تقتله الفئة الباغية . - كما في العوالي : ج ١ ص ١١٣  
ح ٢٤ .

(٣) قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح النهج ج ١ ص ٢٤٠ قد روى جميع اهل السير  
على اختلاف طرقهم واسانيدهم : أن عثمان لما أعطى مروان بن الحكم ما أعطاه  
واعطى الحرث بن الحكم ب بن أبي العاص ثلثمائة الف درهم ، واعطى زيد بن  
ثابت مائة الف درهم ، جعل ابوذر يقول ﴿ بشر الكافرين بعذاب اليم ﴾  
ويتلو قول الله تعالى : ﴿ والذين يكتزون الذهب الفضة ولا ينفقونها في سبيل الله =



عليه وآله وسلم) قال : ما اقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر ، وأنه قال : إن الله جل اسمه أوحى الي انه يحب اربعة من اصحابي ، وعلي سيدهم ، وأمرني بحبهم ، فقبل له من هم يا رسول الله ؟ قال : علي سيدهم وسلمان والمقداد وأبو ذر الغفاري<sup>(١)</sup> (رضوان الله عليهم اجمعين) ، واذا كان ذلك كذلك فقد ثبت أن أبا ذر قد أحبه الله ورسوله ، ومحال عند ذوي الفهم ان يكون الله ( جل جلاله ) ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) يحبان رجلاً يفعل فعلاً يستوجب به النفي من حرم الله وحرم رسوله ، ومحال أيضاً ان يشهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لرجل انه ما على الأرض فقيلاً لعمر : ان عبيد الله قتل الهرمزان ، فقال : أخطأ فان الذي ضربني أبو لؤلؤة ، وما كان للهرمزان في أمري اصبع ، وان عشت



= فبشرهم بعذاب اليم - التوبة / ٣٤ - فرفع ذلك مروان الى عثمان فارسل الى أبي ذر قائلاً مولاه ان انتة عما يبلغني عنك فقال : أينما عثمان عن قراءة كتاب الله وعيب من ترك أمر الله ، فوالله لأن أرضي الله بسخط عثمان أحب الي وخير لي من أن أسخط الله برضاه ، فاغضب عثمان ذلك وأحفظه ، فقال عثمان : قد كثر اذاك لي وتولمك يا صحابي الحق بالشام ، فاخرجه اليها ، فكان أبو ذر ينكر على معاوية اشياء يفعلها ، فكتب معاوية الى عثمان فيه ، فكتب عثمان الى معاوية : أما بعد فاحمل جندياً الي على اغلظ مركب وأوعره ، فوجه به مع من ساربه الليل والنهار وحمله على شارب ليس عليها الا قتب حتى قدم به المدينة ، وقد سقط لحم فخذه من الجهد ، فلما قدم أبو ذر المدينة بعث اليه عثمان : ان الحق بأبي ارض شئت : فقال : بمكة ، قال : لا ، قال : فبيت المقدس ، قال : لا ، قال : فاحد المصريين ، قال : لا ، ولكني مسيرك الى الربرة فسيره اليها فلم يزل بها حتى مات . الكاتب .

(١) أورد الحديث السيوطي في الجامع الصغير ، وصححه وتبعه المناوي في شرحه الفيض القدير بلفظ : إن الله أمرني بحب اربعة وأخبرني انه يحبهم ، قبل بينهم لنا يا رسول الله ، قال : علي منهم وأبو ذر والمقداد وسلمان ، ثم قال : السيوطي : اخرجه الترمذي وابن ماجه ، والحاكم في المستدرک على شرط مسلم . الكاتب .

ولا تحت السماء أصدق منه ، ثم يفعل بعد ذلك فعلاً ويقول قولاً يكون فيه مبطلاً ، وذلك ان عثمان حين نفى أبا ذر عن المدينة الى السريضة لم يخل الحال فيه من ان يكون ابو ذر فعل باطلاً ، وقال كذبا ، فاستوجب بذلك النفي عن حرم الله وحرم رسوله .

او ان يكون فعل حقاً ، وقال صدقا ، فأكبره عثمان فنفاه لذلك ، فان قال قائل : ان أبا ذر قال كذبا وفعل باطلاً كان قائل هذا مكذبا بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما شهد به لأبي ذر من الصدق ، ومن كذب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد كفر بلا خلاف ، فلما فسد هذا الوجه ثبت ان أبا ذر قال صدقا وفعل حقا فأكبره عثمان فنفاه عن الحرم ، ومن كره الحق ولم يحب الصدق فقد كره ما انزل الله سبحانه في كتابه ، وخالف امره ، لأن الله عز وجل أمر بالكينونة مع الصادقين فقال جل ذكره ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(١)</sup> وقال : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ﴾<sup>(٢)</sup> وقال ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾<sup>(٣)</sup> فمن كره الحق فارق الصدق ومن فارق الصدق فقد خرج عن حدود الله .

ومن بدعه : انه نقل الخطبة من يوم النحر بمكة الى يوم عرفة ، فجعل عيد الناس في أشرف بلاد الله وأشرف أيام الله يوم التاسع من ذي الحجة ، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جعله العاشر بغير الخلاف<sup>(٤)</sup> وهكذا هو في سائر الأمصار ، فلو جاز ان ينقل من العاشر الى التاسع لوجب ان يكون الناس تبعاً في جميع البلدان لمن هو بمكة .

(١) سورة التوبة : الآية : ١١٩ .

(٢) سورة الصف : الآية : ٩ .

(٣) سورة الإسراء : الآية : ١٠٥ .

(٤) أقول : كذا في الأصل ، والصواب بحذف الألف واللام ، أي بغير خلاف .

ألا ترى ان النحر بمكة يوم العاشر ومن نحر قبل ذلك لم يجز عنه ما نحر ، وكذلك هو في جميع الأمصار ، ومن نحر قبل العاشر أو ذبح لم يعتد بذلك النحر ، وكذلك يلزم في الخطبة لمن خطب في يوم عرفة وجعل عيده في عرفة لم يكن معتداً ، وأعجب من ذلك انه جعل الخطبة ايضاً يوم عرفة ، وقت صلاة الظهر ، وأسقطها من يوم النحر ، واسقط صلاة الأضحى من هذا العيد في يوم عرفة ، وفي يوم النحر جميعاً ، فعطل سنة سنّها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في أفضل الأيام ، وأشرف البلدان ، فصار الحاج بعد ذلك على هذه البدعة الى هذه الغاية ، فافسد حجهم عليهم بتعطيل سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من غير علة ، وقد رووا : ان عثمان قال لأمر المؤمنين (عليه السلام) في سنة من السنين : تحج بالناس ، فقال علي (عليه السلام) : لا يصلح لي ذلك ، قال : ولم ، قال : لأنّ إن حججت بالناس خطبت كما خطب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وفعلت مثل ما فعل .

فبعث عثمان بغيره ولم يبعث به ، وهذه البدعة داخلة الضرر على جميع من يحج البيت إذ كان فيها إبطال الحج على الراضي بها ، مع ما تقدم من شرحنا لفساد الحج على أوليائهم فيما ابتدعه عمر قبل عثمان .

ومنها : أن عبيد الله بن عمر بن الخطاب لما ضرب أبو لؤلؤة أباه الضربة التي مات فيها سمع قوماً يقولون : قتل العليج أمير المؤمنين ، فقدر عبيد الله انهم يعنون الهرمزان رئيس فارس ، وكان اسلم على يد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) ثم اعتقه من قسمة الفيء ، فبادر اليه عبيد الله بن عمر فقتله من قبل ان يموت عمر ،

احتجت أن اقتله به ، فان علياً لم يقبل منه الدية وهو مولاه ، فمات عمر واستولى على الناس عثمان ، فقال علي ( عليه السلام ) لعثمان : إن عبيد الله بن عمر قتل مولاي الهرمزان بغير حق ، وأنا وليه ، والطالب بدمه ، فسلمه لي لاقتله به .

فقال عثمان : بالأمس قتل عمر واقتل اليوم ابنه ، أورد على آل عمر ما لا قوام لهم به ، فامتنع من تسليمه الى امير المؤمنين شفقة منه بزعمه على آل عمر ما لا قوام لهم به<sup>(١)</sup> فقال علي (صلوات الله عليه) : أما لئن مكنت منه يوماً لأقتلنه ، فلما رجع الأمر اليه ( عليه السلام )

(١) اعترف بذلك قاضي القضاة ، ولكن اعتذر عن عثمان بأنه إنما أراد عثمان بالعفو عنه ما يعود الى عز الدين ، لأنه خاف ان يبلغ العدو قتله ، فيقال : قتلوا امامهم ، وقتلوا ولده ولا يعرفون الحال في ذلك ، فيكون فيه شماتة ، واعترضه السيد المرتضى (رحمه الله) في الشافي ص ٢٨١ من طبع ايران ، فقال : وأي شماتة للعدو في إقامة حد من حدود الله تعالى ، وإنما الشماتة كلها من اعداء الاسلام في تعطيل الحدود ، وأي حرج في الجمع بين قتل الامام وابنه حتى يقال : كره ان ينتشر الخبر بان الامام وابنه قتلا ، وإنما قتل أحدهما ظلماً والآخر عدلاً ، أو أحدهما بغير امر الله والآخر بامر سبحانه ، وقد روى زياد بن عبيد الله البكائي عن محمد بن اسحق ، عن ابان بن صالح أن امير المؤمنين ( عليه السلام ) اتى عثمان بعد ما استخلف فكلمه في عبيد الله ولم يكلمه احد غيره ، فقال : اقتل هذا الفاسق الخبيث الذي قتل اميراً مسلماً ، فقال عثمان : قتلوا اباء بالأمس وأقتله اليوم ، وإنما هو رجل من اهل الأرض ، فلما أبى عليه مر عبيد الله على علي ( عليه السلام ) فقال له : إيه يا فاسق ، أما والله لئن ظفرت بك يوماً من الدهر لأضربن عنقك ، فلذلك خرج مع معاوية عليه .

وروى القتاد بن الحسن بن عيسى بن زيد عن أبيه : ان المسلمين لما قال عثمان : اني قد عفوت عن عبيد الله بن عمر قالوا ليس لك ان تعفو عنه ، قال : بل انه ليس لجفينة والهرمزان قرابة من اهل الاسلام ، وأنا ولي امر المسلمين ، وأنا أولى بهما =



هرب عبيد الله بن عمر الى الشام ، فصار مع معاوية وحضر صفين مع معاوية محارباً لعلّي ( عليه السلام ) فقتله في معركة الحرب ، فوجدوه يومئذ متقلداً بسيفين .

فانظروا يا أهل الفهم في امر عثمان كيف عطل حداً من حدود الله جلّ ذكره ، لا شبهة فيه ، شفقة منه بزعمه على آل عمر ، ولم يشفق على نفسه من عقوبته بتعطيل حدود الله ، ومخالفته ، واشفق على آل عمر في قتل من أوجب الله قتله ، وامر به رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) هل هذا فعل من يؤمن بالله واليوم الآخر ؟ كلا .

ومنها : انه عمد الى صلاة الفجر فجعلها بعد الاسفار والتنوير وظهور ضياء النهار ، فاتبع أكثر الناس بدعته هذه منذ ذلك الى يومنا هذا ، وزعم انه فعل ذلك اشفاقاً منه على نفسه ، في خروجه الى المسجد في ذلك خوفاً ان يقتل في غلس الفجر كما قتل عمر ، وذلك ان جعل سرباً تحت الأرض من داره الى المسجد ، فقعد له أبو لؤلؤة في

---

وقد عفوت ، فقال علي ( عليه السلام ) : انه ليس كما تقول انما انت في امرهما بمنزلة اقص المسلمين ، انه قتلها في إمرة غيرك وقد حكم السوالي الذي قتل في إمارته بقتله ، ولو كان قتلها في امارتك لم يكن لك العضو عنه ، فاتق الله فان الله سائلك عن هذا ، فلما رأى عثمان أن المسلمين قد ابوا الا قتل عبيد الله ، امره فارتحل الى الكوفة وأقطعها بها داراً ، وأرضاً ، وهي التي يقال لها : كويقة ابن عمر ، فعظم ذلك عند المسلمين واكبروه وكثر كلامهم فيه ، أنظر تفصيل القصة في شرح النهج لابن أبي الحديد المعتزلي ( ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٣ ) وقد اعتذر عن عثمان ايضاً القوشجي الأشعري في شرح التجريد ص ٤٠٩ وقال : انه اجتهد ورأى انه لا يلزمه حكم هذا القتل ، لانه وقع قبل عقد الامامة له فاقرأ واعجب . الكاتب

السرب فضربه بخنجر من صدره الى بطنه ، فلما ولي الأمر عثمان آخر صلاة الفجر الى الأسفار ، فعطل وقت فريضة الله تعالى ، وحمل الناس على صلاتها في غير وقتها ، وذلك ان الله تعالى يقول : ﴿ اقم الصلاة لادلوک الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا ﴾ (١) .

والفجر هو اول ما يبدو في المشرق من الضوء ، وعنده تحجب صلاة الفجر ، فاذا علا الأفق ، وانبسط الضياء ، وزالت الظلمة صار صباحاً ، وزال عن ان يكون فجرأ ، وعند ذلك ينقضي آخر صلاة الفجر ، وتبدو الحمرة المشرقية ، فيصير عند ذلك نهارأ ، فقال عثمان : فريضة الفجر من وقت الفجر الى وقت النهار ، ودرج على هذه البدعة اولياؤهم الى هذه الغاية ، ثم تخرصت بنو أمية من بعده احاديث ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) غلب بصلاة الفجر وأسفر بها وقال للناس : اسفروا بها فانه اعظم لأجرکم ، فصلی المصلي صلاة الفجر في وقتها من طلوع الفجر عند كثير من اوليائهم مبتدعأ ، ومن ابتدع بدعة عثمان فهو على السنة ، فما اعجب امرهم في كل احوالهم ، سبحان الله كيف طبع الله على قلوبهم فهم لا يفقهون .

ثم ختم عثمان بدعه : بان اهل مصر شكوا عامله الذي كان عليهم ، وسألوه ان يصرفه عنهم ، او يبعث رجلاً ناظراً بينه وبينهم ، فوقع الاختيار على محمد بن أبي بكر (رضوان الله عليه) ناظراً ، وذلك انه كان احد من ينصر الحق ، ويأمر به ، ويقوم فيه ، وينهى عن مخالفته في ايام عثمان ، وأيام أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وكان أمره يثقل على عثمان ويؤذيه وكان عثمان يحب أن لو كفي أمر محمد بن أبي بكر بحيلة

---

(١) سورة الإسراء : الآية : ٧٨ .

لفعلها ، فلما وقع الاختيار في نفوذه ناظراً بين اهل مصر وعامله ، اعجبه ذلك واخرجه معهم ، وكتب عثمان في عقيب خروجه الى عامله بمصر يأمره بقتل محمد بن أبي بكر إذا صار اليه ، ودفع الكتاب الى عبد من عبيده ، فركب العبد راحلة لعثمان وسار نحو مصر بالكتاب مسرعاً ليدخل مصر قبل دخول محمد بن أبي بكر اليها ، فعبر العبد على منهل بحيث لا ينظر اليه احد من القوم الذين كانوا مع محمد بن أبي بكر ، فلما نظروه اخبروا محمداً بذلك فبعث خلفه خيلاً فاخذوه واتوا به الى محمد ، فلما رآه فتشه فوجد الكتاب معه ، فرآه وانصرف راجعاً مع القوم والعبد والراحلة معهم ، فنادوا في المدينة باجتماع الناس ، فاجتمعوا فوقفهم على الكتاب والعبد والراحلة ، فساروا الى عثمان في ذلك وناظروه ، فقال عثمان : أما العبد فعبدى ، والراحلة راحلتي ، وختم الكتاب ختمي ، وليس الكتاب كتابي ، ولا أمرت به ، وكان الكتاب بخط مروان ، فقبل له : ان كنت صادقاً فادفع الينا مروان فهذا خطه ، وهو كاتبك ، فامتنع عليهم فحاصروه ، وكان في ذلك سبب قتله (١).

---

(١) قال السيد المرتضى ( رحمه الله ) في الشافي ( ص ٢٧٠ ) عند رده لقاضي القضاة ما لفظه : أن جميع من روى هذه القصة ذكر انه اعترف بالخاتم والغلام والراحلة ، وإنما انكر أن يكون أمر بالكتاب ، لأنه روي : ان القوم لما ظفروا بالكتاب قدموا المدينة فجمعوا أمير المؤمنين ( عليه السلام ) وطلحة ، والزبير ، وسعداً ، وجماعة من الأصحاب ، ثم فتحوا الكتاب بمحضر منهم ، وأخبروهم بقصة الغلام ، فخذلوا على عثمان والكتاب مع أمير المؤمنين ( عليه السلام ) فقال له : هذا الغلام غلامك ، قال : نعم ، قال : والبعير بعيورك ، قال : نعم ، أفأنت كتبت هذا الكتاب ، قال : لا ، وحلف بالله أنه ما كتب الكتاب ، ولا أمر به ، فقال له : فالخاتم خاتمك ، فقال : نعم ، قال : كيف يخرج غلامك بعيورك بكتاب عليه خاتمك ولا تعلم به .

فهذه جمل من بدع القوم مما تقرّ به أولياؤهم ، وتركنا ذكر ما لا يقرّون به ، وهي أضعاف ما شرحناه<sup>(١)</sup> وفيما ذكرناه منها كفاية ومقنع ونهاية .

وفي رواية أخرى : انه لما وافقه قال له عثمان : أما الخط فخط كاتبي ، وأما الخاتم فعل خاتمي ، قال : فمن تتهم ، قال اتهمك واتهم كاتبي ، فخرج امير المؤمنين ( عليه السلام ) مغضباً وهو يقول : بل هو امرك ، ولزم داره وقعد عن توسط امره ، حتى جرى ما جرى في امره ، واصعب الأمور قوله لامير المؤمنين ( عليه السلام ) اني اتهمك ، وتظاهره بذلك وتلقيه اياه في وجهه بهذا القول مع بعد امير المؤمنين ( عليه السلام ) عن التهمة والظنة في كل شي في امره ، خاصة فان القوم في الدفعة الأولى أرادوا ان يعجلوا له فيما اخروه حتى قام امير المؤمنين ( عليه السلام ) بامره وتوسطه واصلحه ، وأشار اليه بان يقاربهم ويتبعهم حتى انصرفوا عنه ، وهذا فعل النصيح المشفق الحذب المتحنن ، ولو كان ( عليه السلام ) - وحوشي من ذلك - منها عليه لما كان للتهمة مجال عليه في امر الكتاب ، خاصة لان الكتاب بخط عدو الله وعدو رسوله وعدو امير المؤمنين ( عليه السلام ) مروان ، وفي يد غلام عثمان ، ومختوم بخاتمه ، ومحمول على بعيره ، فاي ظن تعلق بامير المؤمنين ( عليه السلام ) في هذا المكان ، لولا العداوة ، وقلة الشكر للنعمة ، انظر شرح النهج ( ج ١ ص ٢٢٩ ) . الكاتب .

(١) ومن الأحداث والبدع التي نقموا بها عليه وأقر بها أولياؤه : أنه ولي أمور المسلمين من لا يصلح لذلك ولا يؤتمن عليه ، ومن ظهر منه الفسق والفساد ومن لا علم عنده ، مراعاة منه لحرمة القرابة وعدولاً ، عن مراعاة حرمة الدين ، والنظر للمسلمين حتى ظهر ذلك منه ، وتكرر نحو استعماله الوليد بن عقبة وتقليده اياه ، حتى ظهر منه شرب الخمر وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يفتنون ﴾ فالؤمن ها هنا امير المؤمنين ( عليه السلام ) والفاسق الوليد على ما ذكره اهل التأويل ، وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾ الخ ، ولو قصصنا مخازيه المتقدمة ومساويه لطال بها الشرح .  
وأما شربه الخمر بالكوفة وسكره حتى دخل عليه من دخل ، واخذ خاتمه من اصبعه وهو لا يعلم ، فظاهر ، وقد سارت به الركبان .



وكذلك كلامه في الصلاة والتفاته الى من يقتدي به فيها ، وهو سكران ، وقوله لهم :  
أزيدكم ؟ فقالوا : لا قد قضينا صلاتنا .

ومنها : استعماله سعيد بن العاص حتى ظهرت منه الأمور التي عندها أخرجه أهل  
الكوفة منها .

ومنها : توليته عبد الله بن أبي سرح وإيواؤه له بعد أن أهدر النبي (صلى الله عليه  
 وآله وسلم) دمه حتى روي عنه في أمر ابن أبي سرح : أنه لما تظلم منه أهل مصر  
 وصرفه عنهم بمحمد بن أبي بكر كاتبه بأن يستمر على ولايته ، فابطن خلاف ما أظهر  
 فعل من غرضه خلاف الدين .

ومنها : توليته معاوية الشام حتى ظهرت منه الفتن العظيمة مما هو مشهور في التاريخ ، وتوليته  
 عبد الله بن عامر بن كريز البصرة حتى أحدث ما أحدث .

ومنها : إعطاؤه من بيت مال الصدقة المقاتلة ، وغيرها ، وذلك مما لا يحل في الدين ولا يجوز  
 ذلك بالإجتهد كما اعتذر عنه أوليائه .

ومنها : أنه كان إذا خرج من مكة إلى هرات يتم فيها ، وفي منى صلاة الظهرين  
 والعشاء ، مع أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأبا بكر وعمر كانوا إذا خرجوا  
 إليها يقصرون صلاتهم فيها ، بل كان عثمان أول إمارته يقصر أيضا ، كما روى  
 البخاري في باب الصلاة بمعنى من كتاب الحج ، من صحيحه ، وأخرجه مسلم أيضا  
 في باب قصر الصلاة بمعنى من كتاب صلاة المسافر من صحيحه بإسناد متعددة ، انظر  
 ما ذكرناه كله في كتاب الملل والنحل للشهرستاني ، في الخلاف التاسع من  
 الاختلافات التي أوردتها في المقدمة الرابعة من المقدمات الخمس ، التي جعلها في أول  
 كتابه ، وانظرها أيضا في شرح التجريد للقوشجي الأشعري ص ٤٠٨ ، وشرح  
 النهج لابن أبي الحديد المعتزلي (ج ١ ص ٢٣٤) وانظرها أيضا في الفصول المهمة ،  
 للعلامة الخبير الحجة سيدنا السيد عبد الحسين آل شرف الدين الموسوي العاملي إدام  
 الله وجوده ، في (ص ١١٢) . م الكاتب .

أقول : ومن بدعهم أنهم ألغوا الصلاة المعروفة بالبردين التي كان يصليها رسول الله  
 (ص) بإجماع أئمة المسلمين بعد الغداة والعصر .

فمن العامة ، روى مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٢١١ عن أبي إسحاق ، عن عبد  
 الرحمن ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : لم يتركها رسول الله (ص) في بيتي سرا  
 وعلانية .

وروى في ج ٢ ص ١١٤ عن أبي حمزة عن أبي بكر عن أبيه قال رسول الله (ص) :  
من صلى البردين دخل الجنة .

وأخرج أبو داود في ج ١ ص ٢٩٤ عن حفص بن عمر ، عن شعبة ، عن أبي  
إسحاق ، عن مسروق ، عن عائشة ، أنها قالت : كان رسول الله عندي يصلي بعد  
العصر ركعتين . وروى نحوه الدارمي في السنن : ج ١ ص ٣٣٤ عن شعبة بن  
الحجاج .

ومن الخاصة ، عن الصدوق في الخصال ص ٩٦ باب الإثنين ح ١٠٥ أنه روى عن أبي  
القاسم عبد الله بن أحمد الفقيه ، في ما أجازته يبلغ قال : أخبرنا علي بن عبد  
العزيز ، قال : حدثنا عمرو بن عون ، قال : أخبرنا خلف بن عبد الله ، عن أبي  
إسحاق الشيباني ، عن عبد الرحمن بن الأسود - قال فيه ابن حجر : أنه ثقة كما في  
التقريب - عن أبيه - وقال فيه ابن حجر : هو أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان  
الشيباني الكوفي وأنه ثقة - عن عائشة قالت : صلاتان لم يتركهما رسول الله (ص)  
سراً وعلانية : ركعتين بعد العصر ، وركعتين قبل الفجر .

وروى في ص ٧٠ ج ١٠٦ عن عبد الله بن أحمد ، عن علي بن عبد العزيز ، عن أبي  
نعيم ، عن عبد الواحد بن أيمن ، عن أبيه ، عن عائشة ، أنه دخل عليها يسألها عن  
الركعتين بعد العصر قالت : والذي ذهب بنفسه - تعني رسول الله (ص) - ما تركها  
حتى لقي الله عز وجل ، وحتى ثقل عن الصلاة وكان يصلي كثيراً من صلاته وهو  
قاعد ، فقلت : إنه لما ولي عمر كان ينهي عنهما ، قالت : صدقت ، ولكن رسول  
الله (ص) كان لا يصليهما في المسجد مخافة أن يثقل على أمته وكان يحب ما خفف  
عليهم .

وروى في ص ٧١ ح ١٠٧ عن عبد الله بن أحمد ، عن يعقوب بن إسحاق  
الحضرمي ، عن الحوضي عن شعبة ، عن أبي إسحاق عن مسروق ، عن عائشة أنها  
قالت : كان رسول الله (ص) عندي يصلي بعد العصر ركعتين .

وروى في المصدر نفسه ح ١٠٨ عن عبد الله بن أحمد ، عن محمد بن علي بن طرخان  
- شيخه عبد الله بن الصباح كما ذكره ابن حبان في الثقات - عن عبد الله بن الصباح  
القطار ، عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس - هو أبو حمزة نصر بن عمران الضبي  
البصري - نزيل خراسان ، يروي عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري المعروف ،

وقد دخلت شبهة من امرهم على من نقصت معرفته ، وقصرت بصيرته ، وقل تمييزه ، وجهل امره ، فقال قائلهم : فما العلة في تزويج علي ( عليه السلام ) لعمر بن الخطاب ابنته ام كلثوم ، وهي بنت فاطمة بنت رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ، ومن قبل زوج رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ابنتيه من عثمان .

---

واسم أبي بكر : عمرو واسم أبي موسى هو عبد الله بن قيس بن سليم - عن أبيه عن رسول الله (ص) أنه قال : من صلى البردين دخل الجنة .  
قال الشيخ الصدوق : يعني بعد الغداة وبعد العصر .

أقول : وحمله النووي على فريضة الفجر والعصر ، وهو كما ترى خلاف الظاهر ، ورواه في لسان العرب : ج ١ ص ١٨٨ مادة برد وقال : البردان والابردان : الغداة والعشي ، وقال في مكان آخر : ويمكن أن يكون جمع الأبردين : وهما الضل والقيء . وقال في مكان آخر : البردان العصران وكذلك الأبردان .

وأخرج أبو عوانة في مسنده : ج ١ ص ٣٨٣ ، ومسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٢١١ عن أبي سلمة ، أنه سأل عائشة عن السجدين اللتين كان رسول الله (ص) يصليهما بعد العصر ، فقالت : كان يصليهما قبل العصر ثم انه شغل عنها أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ، ثم اثبتها ، وكان إذا صلى صلاة أثبتها . هذا ما رواه الطرفين في الإثبات .

وأما في الغائهما ، فقد روى أحمد في مسنده ، والطبراني في الكبير بإسناد حسن ، عن زيد بن خالد الجهني ، أنه رآه عمر بن الخطاب - وهو خليفة آنذاك - ركع بعد العصر ركعتين ، فمشى إليه فضربه بالدرّة - بكسر الدال - وهو يصلي كما هو ، فلما انصرف قال زيد : يا أمير المؤمنين ، فوالله لا أدعهما أبداً بعد إذ رأيت رسول الله (ص) يصليهما . قال : فجلس عمر إليه ، وقال : يا زيد بن خالد ، لولا أني أخشى أن يتخذها الناس سلباً إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما .

أقول : هذا بعدما أقسم زيد على قراءته للصلاة أسوة برسول الله (ص) فكلام عمر لارضائه واقناعه بعدما غير أسلوبه من الضرب إلى الإقناع .

وروى في مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٢٢ نحوه عن تميم الداري ، وفيه : لكني أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى الغروب حتى يمروا بالساعة التي هي رسول الله (ص) أن يصلي فيها .

فقلت في ذلك مستعيناً بهداية الله قولاً واحداً على مصدر من نظر فيه وميزه وتدبره وفهمه طالباً للهداية والنجاة ، رجوت ان يتضح له صوابه ، ويستبين له برهانه ، ان اسعده الله بتوفيقه ، وهداه بارشاده ، اذ الرشاد بيده والسعادة بهدايته :

أما ما روت العامة من تزويج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عثمان بن عفان رقية وزينب ، فالتزويج صحيح غير متنازع فيه ، إنما التنازع بيننا وقع في رقية وزينب هل هما ابنتا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أم ليستا ابنتيه ، وليس لأحد من اهل النظر اذا وجد تنازعا من خصمين كل منهما يدعي ان الحق معه وفي يده الميل الى احد الخصمين دون الآخر بغير بيان وايضاح ، ويجب البحث عن صحة كل واحد منهما بالنظر والاختبار والتفحص والاعتبار ، فاذا اتضح له



أقول : أراد بالساعة التي نهى (ص) عنها الغروب ، لما روي عنه (ص) قال : لا تصلوا حين تطلع الشمس ، ولا حين تسقط ، فإنها تطلع بين قرني الشيطان ، وتغرب بين قرني الشيطان - وهذه الرواية متفق عليها بإجماع الطوائف والفرق ولكن نهى (ص) للكرامة كما ورد أخبار كثيرة بذلك - وفي رواية مسلم في ج ٢ ص ٢١٠ عن عائشة عنه (ص) : لا تتحروا طلوع الشمس ولا غروبها فتصلوا عند ذلك .

وقد ورد من طريق الخاصة أحاديث في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، راجع وسائل الشيعة كتاب الصلاة أبواب المواقيت الباب ٣٨ .

أقول : هذه حادثتين عثرت عليهما في مستعجل مطالعتي على أن عمر نهى عن الصلاة ، ولربما عثر على أكثر من ذلك ، وأجاب عمر عنهما على تحويل لارضائهم . هذا مع أنه لا يبين أي دليل على صحة ما ادعاه .

وقال النووي في توجيه هذه الأخبار والجمع بينها وبين أخبار النهي عن الصلاتين في هاتين الساعتين - أي عند طلوع الشمس وعند غروبها - ما لفظه : انه - أي الصلاة - من خصائصه (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا يجوز لغيره .

أقول : وهذا القول كما ترى اقتراح بلا دليل ، والأحاديث في اثبات الصلوات تلك كثيرة فراجع كتبهم .



الحق منها وبأن له الصدق من أحدهما اعتقد عند ذلك قول المحق من الخصمين ، وطرح الفاسد من المذهبيين ، ولم يدحضه كثرة مخالفين ، وقلة عدد مؤلفيه ، فإن الحق لا يتضح عند أهل النظر والفهم والعلم والتمييز والطلب لكثرة متبعيه ، ولا يبطل لقلة قائليه ، وإنما يتحقق ويتضح الصدق بتصحيح النظر والتمييز والطلب للشواهد والأعلام التي تنجاب معها طخياء الكلام ، ونحن نبين ونوضح وبالله التوفيق :

إن رقية وزينب زوجتا عثمان لم يكونا ابنتي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا ولد خديجة زوجة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإنما دخلت الشبهة على العوام فيهما لقلة معرفتهم بالأنساب ، وفهمهم بالأسباب ، وذلك أنا نظرنا في الآثار المختلفة فيهما وما يصح به معرفتهما فوجدنا الإجماع من أهل النقل على أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد كان زوج هاتين المرأتين المنسوبتين عند العوام إليه في الجاهلية ، من أبي العاص بن الربيع ، ومن عتبة بنت أبي لهب ، فكانت زينب عند أبي العاص ودخل بها وهي في منزله ، وكانت رقية متزوجة بعتبة بن أبي لهب ، ولم يكن دخل بها وهي في منزله ، فلما أظهر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دعوته ودعا إلى نبوته ، وظهرت عداوة قريش له على ذلك ، قالت قريش لعتبة بن أبي لهب : طلق رقية بنت محمد حتى نزوجك بمن شئت من نساء قريش ، ففعل ذلك .

وقالوا لأبي العاص مثل ذلك فلم يفعل ، وقال : ما أريد باهلي بدلا ، فبقيت زينب عنده على حالها ودعا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على عتبة بن أبي لهب بأن يسلط الله عليه كلباً من كلابه فاستجيب دعوته فيه ، فأكله الأسد في طريق الشام وهو مع السفر في العير ، فإن قريشا كانت تخرج العير في كل سفرة لهم مع رئيس من رؤسائهم ، ف وقعت النوبة على عتبة ، فامتنع أبو لهب من إخراجهم في

العر وقال : ان محمداً دعا عليه وأنه لم يدع في شيء الا كان كذلك ،  
وانا خائف من دعوته عليه من جهة الأسد .

فقال اهل العير الذين خرجوا معه : نحن نحفظه حفظاً لا يصل  
اليه الأسد ابداً فاطلق له الخروج ، قال : وكيف تصنعون قالوا : نجعل  
الابل مثل الحلقة ثم نجعل من داخلها الجواليق كذلك مثل الحلقة ثم  
نبني نحن حوله من داخل الجواليق ، ونجعله في وسطنا ، فمحال ان  
يصل اليه الاسد عند ذلك ، واطلق له الخروج معهم ، فكانوا يفعلون  
كذلك في طريقهم ، فاقبل اليهم الأسد ليلة من الليالي فتخطى الابل  
والجواليق والقوم جميعاً حتى صار اليه ، فاخذه من وسطهم فأكله ،  
فاشتدت عند ذلك عداوة ابي لهب لرسول الله (صلى الله عليه وآله  
وسلم) .

وكانت زينب عند ابي العاص وهو كافر ، فلما هاجر رسول الله  
(صلى الله عليه وآله وسلم) الى المدينة وكانت بينه وبين قريش وقعة أسر  
ابو العاص بن الربيع ، فيمن أسروا من قريش ، وهي وقعة يوم بدر ،  
ثم وقع الفداء على الأسراء ، فبعث كل بيت من قريش فداء صاحبهم  
المأسور في ايدي اصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعثت  
زينب قلادتها في فداء زوجها ابي العاص ، فلما نظر رسول الله (صلى الله  
عليه وآله وسلم) الى القلادة استعبر ، وقال : هذه القلادة كانت عند  
خديجة جهزت بها زينب ، وكانت زينب قد أسلمت وهي في بيت ابي  
العاص ، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ان رددت  
عليك القلادة واطلقتك تبعث الينا زينب ، فقال أبو العاص : نعم ،  
وكان لأبي العاص منها ابن يسمى ربيعا ، وبنت تسمى امامة ، فأما الابن  
فانه مات حين راهق بالمدينة ، وأما البنت فبقيت حتى توفيت فاطمة  
(عليها السلام) وتزوجها أمير المؤمنين (عليه السلام) ، فعاهد رسول



الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ان يبعث اليه زينب مع ولدها ، فاطلق عنه ، فلما وصل الى مكة حملهم وأنفذهم الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ووفى له بذلك ، وقد كان قيل لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : كيف تثق بضمان كافر . فقال : انه ليوفي فلقد صاهرنا وحمدنا مصاهرته ، ولقد كنا محاصرين في شعب عبد المطلب فكان ابو العاص يجيئنا بالليل بالبعير عليها الطعام حتى ينتهي الى باب الشعب ثم يزجر البعير ويهتف به ، حتى يدخل الشعب ثم يتركه وينصرف ، فكنا نأخذ ذلك الحمل الذي على البعير فنفرقه على جماعة من بني هاشم ، فصارت زينب ولدها عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

إن أبا العاص خرج في غير لقريش ، فاخذ اصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تلك البعير وأسروا أبا العاص ، فلما قربوا من المدينة احتال ابو العاص فبعث الى زينب فاخبرها بانه أسر ، فلما صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صلاة الفجر باصحابه أخرجت زينب رأسها من الحجرة ، وقالت : يا معاشر المسلمين إني قد اجرت ابي العاص فلا يعرض له ولا لما معه ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : سمعتم ما سمعنا ، قالوا : نعم قال : وما أمرت به ولا شورت ، وقد اجرنا من أجارت ولا تجيروا بعدها امرأة .

فلما قدم ابو العاص على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خلى سبيله ولم يعرض لما كان معه من غير قريش ، ثم قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : أما تستحي قد أسرت مرتين وأنت مقيم على الكفر ، فقال ابو العاص : أنا أشهد ان لا إله إلا الله وأنت محمد رسول الله ، ثم قال : يا محمد إن قريشاً اذا علمت باسلامي قالت : انما اسلمت طمعا في ما لهم عندي أفتأذن لي بالرجوع الى مكة فارد عليهم ودائعهم وبضائعهم التي معي وأنصرف اليك ؟ فاذن له في

ذلك ، فمضى ابو العاص الى مكة فرد عليهم ما كان معه ، ثم قال : هل بقي لأحد منكم عندي شيء ؟ قالوا : لا ، قال : إني أشهد أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله ، ولحق برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فرد عليه زوجته زينب بالنكاح الأول ، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد زوج أختها رقية من عثمان ، فبقيت زينب عند أبي العاص بعد ذلك مدة يسيرة ، ومات عنها أبو العاص ، ثم ماتت رقية عند عثمان ، فخطب بعد موتها زينب ، فزوجها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) منه ، وماتت عنده<sup>(١)</sup> .

فلما كان الأثر موجوداً من غير خلاف في تزويجها في الجاهلية من رجلين كافرين لم يخل الحال في ذلك من أن يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في زمن الجاهلية على دين الجاهلية ، أو كان مخالفاً لهم بالآيمان بالله .

فان قال قائل : ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان على دين الجاهلية كفر بالله ورسوله ، لأن الله تعالى يقول في الامامة حين قال في قصة ابراهيم (عليه السلام) : ﴿ اني جاعلك للناس اماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين ﴾<sup>(٢)</sup> ومن كان كافراً كان اكبر الظالمين لقوله تعالى : ﴿ ان الشرك لظلم عظيم ﴾<sup>(٣)</sup> ومن كان كذلك كان عابداً للأصنام ، ومن كان عابداً للأصنام كان محالاً أن يتخذه الله عن ذكره نبياً أو اماماً يحكم هذا الوجه ، ولو جاز أن يكون الله يجعل كافراً أو

(١) ولذلك يلقب عثمان عند أوليائه بذئ النورين لزعيمهم انه تزوج ابنتي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) رقية وزينب ، وفي تلقيبه بهذا اللقب افعال خمسة ذكرها المحب الطبري في الرياض النظرة في ترجمة عثمان فراجعها .

(٢) سورة البقرة : الآية : ١٢٤ .

(٣) سورة لقمان : الآية : ١٣ .



مشرکاً نبياً او اماماً لجاز في حكم النظر ان يكون نبی او امام يرجعان عن النبوة والامامة مشرکین کافرین ، وکما انه جاز ان ينقل کافراً مشرکاً الى الايمان فيصير مؤمناً بعد ان كان کافراً ، جاز بعد ذلك أن ينقل رجلاً مؤمناً من بعد إيمانه الى الکفر ، فيصير بعد ان كان مؤمناً کافراً .

وكذلك يجب في النظر ان يكون حال الأنبياء والأئمة ( عليهم السلام ) لو كان يجوز ان ينقل الله من كان کافراً مشرکاً فيصير نبياً أو اماماً لجاز ذلك ، فلما فسد ذلك في حكمة الله جل اسمه ، اوجبنا على من يقول : ان الرسول كان في الجاهلية کافراً يعبد الأصنام الکفر والالحاد ، ولما وجب ذلك ، كذلك ثبت ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان في زمن الجاهلية على دين يرتضيه الله غير الجاهلية ، وقد شرحنا من هذا الحال في كتاب الأنبياء ما فيه كفاية لأولي الألباب .

ولما وجب ما وصفناه وثبت حجته نقول : ان محالا ان يزوج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ابنتيه من کافرين من غير ضرورة دعت الى ذلك ، وهو مخالف لهم في دينهم ، عارف بكفرهم والحادهم ، ولما فسد هذا بطل ان تكونا ابنتيه وصح لنا فيها ما رواه مشايخنا من اهل العلم عن الأئمة من اهل البيت (عليهم السلام) وذلك ان الرواية صحت عندنا عنهم انه : كانت لخدیجة بنت خويلد من أمها أخت يقال لها : هالة قد تزوجها رجل من بني مخزوم ، فولدت بنتا اسمها هالة ، ثم خلف عليها بعد أبي هالة رجل من تميم ، يقال له : ابو هند ، فاولدها إنا كان يسمى هنداً بن أبي هند ، وابنين فكانتا هاتان الابنتان منوسبتين الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) زينب ورقية من امرأة اخرى قد ماتت ، ومات ابو هند ، وقد بلغ ابنه مبالغ الرجال ، والابنتان طفلتان ، وكان في حدثان تزويج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله وسلم) بخديجة بنت خويلد ، وكانت هالة أخت خديجة فقيرة ، وكانت خديجة من الأغنياء الموصوفين بكثرة المال .

فاما هند بن أبي هند فانه لحق بقومه وعشيرته بالبادية ، وبقيت الطفلتان عند أمهما هالة أخت خديجة ، فضمت خديجة أختها هالة مع الطفلتين اليها وكفلت جميعهم ، وكانت هالة أخت خديجة هي الرسول بين خديجة وبين الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في حال التزويج ، فلما تزوج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بخديجة ماتت هالة بعد ذلك بمدة يسيرة ، وخلفت الطفلتين زينب ورقية في حجر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وحجر خديجة ، فرباهما ، وكان من سنة العرب في الجاهلية من يربي يتيماً ينسب ذلك اليتيم اليه .

واذا كانت كذلك فلم يستحل لمن يربّيها تزويجها لأنها كانت عندهم بزعمهم بنت المربي لها ، فلما ربي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخديجة هاتين الطفلتين الابنتين ، ابنتي أبي هند زوج أخت خديجة نسبتا الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخديجة ، ولم تزل العرب على هذه الحال الى ان ربي بعض الصحابة يتيمة بعد هجرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فقالوا : لو سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هل يجوز في الاسلام تزويج اليتيمة عن ربها ، ففعل ذلك ، فانزل الله جل ذكره : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتَوْنَ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْوُلْدَانِ وَإِنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ ۖ ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا

(١) سورة النساء آية : ١٢٧ .

طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة ﴿١﴾ .

فهذا الخطاب كان كله متصلاً ببعضه ببعض في حال التنزيل ، ففرق وقت التأليف لهذا المصحف الذي في أيدي الناس جهلاً كان من المؤلفين بالتنزيل ، فأطلق الله سبحانه في الاسلام تزويج اليتيمة ممن يربيهها فسقط عن المربي للأيتام انتسابهم اليه ، فكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في نسب ابنتي ابي هند على ما وصفناه من سنة العرب في الجاهلية ، فدرج نسبهما عند العامة كذلك ، ثم نسب أخوهما ايضاً هند الى خديجة ، إذ كان اسم خديجة ثابتاً معروفاً ، وكان اسم اختها هالة خاملاً مجهولاً ، فظنوا لما غلب اسم خديجة على اسم هالة اختها في نسب ابنها أن أبا هند كان متزوجاً بخديجة قبل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فانتسبوا اليها ، لذلك تحقق في ظنهم بجهلهم بأمهم اخت خديجة أن هنداً كان قد عمّر حتى لحق أيام الحسين (صلوات الله عليه وآله) فقتل بين يديه وهو شيخ .

فقال الناس : قتل خال الحسين (عليه السلام) هند بن ابي هند التميمي ، وانه كان عند ابن خالة فاطمة أم الحسين (عليه السلام) على ما شرحناه ، فلم يميز العوام هذا القول ، وقدر السامع له أن هنداً كان ابن خديجة ولم يجهلوا ابا هند التميمي انه والد هند لبلوغ ، هند قبل موت ابي هند ، و جهلهم اسم أم هند عند خولها ، مع ظهور اسم خديجة فجعلوا اسم خديجة و جهلوا اسم هالة اختها ام هند بن ابي هند التميمي .

---

(١) سورة النساء آية : ٣ .

ولما وقع بيني وبين من نسب الى هند من ولده ، مجادلات ومناظرات  
 فيما يتسبون اليه من خديجة ، وما يجهلون من جدتهم هالة اخت  
 خديجة ، ولما عرفتهم الصحيح من ذلك اشتد عليهم ، وجادلوني أشد  
 مجادلة في انهم من ولد خديجة ، فاعلمتهم ان ذلك جهل منهم بنسبهم ،  
 وان خديجة لم تتزوج بغير رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وذلك  
 ان الاجماع من الخاص والعام من اهل الآثار ونقله الأخبار على انه لم  
 يبق من اشراف قريش ومن ساداتهم وذوي النجدة منهم إلا من خطب  
 خديجة ، ورام تزويجها ، فامتنعت على جميعهم من ذلك ، فلما تزوجها  
 رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) غضب عليها نساء قريش  
 وهجرنها ، وقلن لها : خطبك اشراف قريش وأمرؤهم فلم تتزوجي  
 أحداً منهم وتزوجني محمداً يتيم أبي طالب ، فقيراً لا مال له ، فكيف  
 يجوز في نظر أهل الفهم أن تكون خديجة يتزوجها أعرابي من تميم ،  
 وتمتنع من سادات قريش واشرافها على ما وصفناه ، ألا يعلم ذو التمييز  
 والنظر : انه من أبين المحال وأفظع المقال ، ولما وجب هذا عند ذوي  
 التحصيل ثبت ان خديجة لم تتزوج بغير رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) .

ثم قلت لمن يجادلني منهم على هذه الحالة : وليس ما ذهب عنكم  
 وجهلتموه من معرفة جدتكم أهي خديجة أم أختها هالة باعجب مما قد  
 لحق ولد الحسين ( عليه السلام ) من الاختلاف في نسبهم الذي هو  
 اشرف الأنساب واجل الأحساب في الدنيا ، وارجاها سعادة في  
 الآخرة ، فلم يمنعهم شرفه وجلالته ، وعظيم قدره من اختلافهم فيه  
 على فرقتين ، وذلك ان عقب الحسين ( عليه السلام ) من ابنه علي بن  
 الحسين ( عليه السلام ) وكان للحسين ( عليه السلام ) ابنان يسمى كل  
 واحد منهما بعلي ، أحدهما أكبر من الآخر ، فقتل أحدهما معه بكر بلاء ،  
 وبقي الآخر ، والعقب كله من الباقي منها من غير خلاف في ذلك .



ثم اختلف ولده فيه ما بين الأصغر والأكبر ، فمن كان من ولد الحسين ( عليه السلام ) قائلاً في الامامة بالنصوص ، يقول : انه من ولد علي بن الحسين الأكبر ، وانه هو الباقي بعد ابيه ، وان المقتول هو الأصغر منهما ، وهو قولنا ، وبه نأخذ وعليه نعول ، وان علي بن الحسين الباقي كان في اليوم الذي قتل فيه الحسين ( عليه السلام ) من أبناء ثلاثين سنة وأن ابنه محمداً الباقر كان يومئذ من أبناء خمس عشرة سنة ، وكان المقتول هو علي بن الحسين الأصغر من أبناء اثنتي عشرة سنة جاهد بين يدي أبيه حتى قتل<sup>(١)</sup> .

(١) أقول : اختلف المؤرخون في ذلك :

فقال بعضهم : كان للحسين من الولد : علي الأكبر وأمه ليلى ، وعلي الأصغر وأمه حرار بنت يزديجرد ، كما في تاريخ البغوي : ج ٢ ص ٢١٩ .

وقال بعضهم : أولاد الحسين بن علي ستة : علي بن الحسين الأصغر ، وعلي بن الحسين الأكبر ، قتل مع أبيه بالطف ، وجعفر بن الحسين ، وعبد الله بن الحسين ، وسكينة ، وفاطمة ، كما في نور الأبصار ص ١٣٧ .

وقال آخر : كان للحسين من الولد ستة بنين ، وثلاث بنات ، وهم : علي الأكبر ، وعلي الأصغر ، ومحمد وجعفر . . . كما في بغية الطالب ، ونور الأبصار ص ١٣٨ .

وقال آخر : أولاد الحسين : علي الأكبر ، وعلي الأصغر ، وجعفر ، وعبد الله ، ومحمد ، كما في تذكرة الخواص : ص ٢٧٧ . وبه قال الشيخ عباس القمي في منتهى الأمال : ج ١ ص ٦٤٢ .

وقال في المناقب : أبناؤه علي الأكبر الشهيد ، وعلي الإمام وهو علي الأوسط ، وعلي الأصغر ، وهم من شهر بانويه ، ومحمد ، وعبد الله الشهيد من أم الرباب بنت امرئ القيس ، وجعفر وأمه قضاعية - الى أن قال - : وأعقب الحسين من ابن واحد ، وهوزين العابدين ، كما في المناقب لابن شهر آشوب : ج ٤ ص ٧٧ .

والفرقة الأخرى : وهم الذين يقولون بمذهب الزيدية ، منهم من يقول : إن العقب من الأصغر وانه كان في اليوم الذي قتل فيه الحسين ( عليه السلام ) من ابني سبع سنين ، ومنهم من يقول : اربع سنين ، وعلى هذا النسابون من العوام وهو عندنا قول فاسد ، ومشايخنا كلهم من اهل العلم من الامامية ، من العلوية ، وغيرهم من الشيعة على خلاف هذا القول الأول ، فلينظر ذو الفهم الى هذا الاختلاف الذي وصفناه من ولد الحسين ( عليه السلام ) مع جلالة نسبهم ، وعظيم قدرهم في جميع ولد آدم ، وقربه من عدد الآباء ، فلم يكن فيهم من الحفظ لهذا النسب العالي العظيم الشريف ، الذي يتمنى جميع الناس أن يكونوا منه ، ولا يتمنى اهله ان يكونوا من احد من اهل البريات ، ما يحيطون بمعرفته على حقيقته ، حتى لا يجهلوا جدتهم الذي يتسبون اليه ، أي الأخوين الأكبر او الأصغر ، وإنما أكثر ما بينهم وبينه ( عليه السلام ) من الآباء إلى عصرنا هذا ما بين ستة آباء الى سبعة ، فذهب

مركز تحقيق كتب التراث

وقال الأربلي : المذكور : علي الأكبر ، وعلي الأوسط ، وهوزين العابدين وعلي الأصغر ، ومحمد ، وعبد الله ، وجعفر ، فأما علي الأكبر فإنه قاتل بين يدي أبيه حتى قتل شهيداً بالطف ، وأما علي الأصغر فجاءه سهم وهو بكربلاء فقتله ، وقيل : إن عبد الله قتل مع أبيه شهيداً وجعفر مات في حياة أبيه . . . وقال في آخره : هذا هو القول المشهور - كما في كشف الغمة : ص ١٨٦ .

وقال صاحب الإرشاد : أولاد الحسين هم : علي بن الحسين الأصغر وكنيته أبو محمد ولقبه زين العابدين ، أمه شاه زنان بنت كسرى أنو شروان ملك الفرس ، وعلي بن الحسين الأكبر قتل مع أبيه بالطف وأمّه ليل . . . وجعفر بن الحسين وأمّه قضاعية ، مات في حياة أبيه ، ولا نسل له ، وعبد الله بن الحسين قتل مع أبيه صغيراً ، أجاء سهم وهو بكربلاء فقتله ، كما في الفصول المهمة : ص ١٨٦ ، وعمدة الطالب : ص ١٩٢ . وفي مقتل الخوارزمي : ج ١ ص ١٤٣ كذلك .

ونقل ان كان عمر علي الأكبر ثمانى عشرة سنة ، وكان هو الثاني من ولده عليه السلام ، وكان علي بن الحسين آنذاك عمره ثلاثون سنة ، وكان مريضاً لا يمكن له

عنهم او عن اكثرهم معرفة من هم من ولده من الأخوين ، مع ما وصفناه من قرب النسب وشرفه وعلوه .

اتعجب ان يذهب على ولد هند ابن ابي هند معرفة جدتهم حين جهلوا من الأختين فلا يعرفونها أمي خديجة أم اختها هالة .

هذا مع ما كان من سلفهم فيه من الرغبة في الافتخار ، والشرف على قومهم وغيرهم بمناسبة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) والقرباة من ذوي ارحام الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فانتسب منتسبهم الى خديجة ليثبت له خولة ولد الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) إما جهلاً من المنتسب الأول منهم ، بنسبه على ما وصفناه من جهل اكثر ولد الحسين ( عليه السلام ) معرفة نسبهم في علي بن الحسين ( عليه السلام ) وذلك احسن احوال المنتسبين من ولد هند الى خديجة ، وأما قصداً منه وتعمداً على معرفته بذلك ، طلباً للافتخار لما وصفناه من الخولة لولد رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وذلك أنكر لدين الفاعل منهم ، وأدعى الى كشف باطلهم عند ذوي المعرفة ، فاتبعه على ذلك الخلف منهم فدرجوا على هذه الغاية ، فهم على جهلهم وضلالهم عن معرفة جدتهم من الأختين ، خديجة أو هالة ، وهذا غير مستنكر عند

---

في القتال ، وكان ولده الباقر حينئذ في الخامس من عمره ورافقه إلى كربلاء وفي حديث عن الباقر ( ع ) قال : قتل جدي الحسين ( ع ) ولي أربع سنين ، وإني لأذكر مقتله ، وما نالنا في ذلك الوقت ، كما ذكره اليعقوبي : ج ٢ ص ٦١ .

والثالث من أبناء الحسين هو علي الأصغر ، وكان آنذاك رضيع ، وفي بعض المقاتل : أنه ولد ليلة العاشر من محرم وسموه بعضهم علي الرضيع ، وقال بعضهم : إسمه علي الأصغر ، وهو الملقب بعبد الله الرضيع . للتفصيل راجع : عوالم العلوم للبحراني ، كتاب المقتل ، ومقتل الخوارزمي ، ومقتل ابن نما ، والبيحارج ٤٥ ، وروضة الواعظين .

ذوي الفهم من جهلهم ، وذلك لغلبة الجهل على عوام الناس ، وقلة معرفة كثير منهم بالأنساب وذوي الأحساب ، حتى ان اليمن كلها مجمعة في نسبهم الى قحطان ، ثم يزعمون ان قحطان بن عابر لا يدرون من ولد عابر<sup>(١)</sup> حتى قالوا ان عابر هو هود النبي ( عليه السلام ) .

وزعمت اليمن والنسابون من العوام : أن اسماعيل بن ابراهيم تعلم العربية من جرهم ، وهم قبيلة من العرب من اليمن ، كانت نازلة بمكة وحولها ، وقد الف ذلك من العامة في كتاب المبتدأ وغيره من كتب ايام الناس وذكر الأنساب ، فاخرجوا بهذا القول الفاسد نبيهم اسماعيل بن ابراهيم ، وولده من العرب ، وهم لا يعلمون بذلك ، انه إذا جاز ان يكون اسماعيل بن ابراهيم تعلم العربية من قوم قد سبقوه بالكلام منها ، ودرست على ذلك منهم قرون فصارت لهم في العربية قبائل من قبل اولاد اسماعيل وغير اسماعيل ، فلم يكن ابوه ابراهيم من العرب ، وكان ابراهيم ( عليه السلام ) باجماع الفرق على غير لسان العرب ، ثم تعلم اسماعيل بزعمهم على ذلك العربية من العرب الذين سبقوه بلسان العربية من اولاد الأعاجم ، فهو عربي على هذا القياس وهذه العلة .

أو ان اسماعيل لم يكن عربياً ، اذ كان سبق الى لسان العربية بزعمهم ، وانما تكلم بلسان العربية تعلماً ممن سبقه اليه ، فيكون قائل هذا موجبا لاجراج رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من العرب ، ومبطلا لنسبه في العربية ، وكذلك جميع ولد اسماعيل ، وفي هذا الكفر بالله وبرسوله ، فلما وجدنا العرب في الجاهلية والاسلام لا يجعلون من تعلم اللسان من ولد الأعاجم عربياً بطل قول من زعم ان

(١) من ولد عابر من « هنا موصولة و » ولد « بصيغة الفعل الماضي و » عابر « فاعل الفعل .



اسماعيل تعلم العربية من اليمن ، إذ لو كان ذلك كذلك لوجب ان لا يكون إسماعيل ولا احد من ولده عربيا ، فقد بطل قول القائل بذلك ، وثبت قول علماء اهل البيت (عليهم السلام) : إن اول من تكلم بلسان العربية اسماعيل بن ابراهيم (عليهما السلام) <sup>(١)</sup> وان قحطان بن عابر من ولد اسماعيل ، وعابر تفسيره بلسان قوم هود في زمن عاد هو هود ، فقدر من وقف على ذلك إن هذا عابر والد قحطان وهو هود النبي (عليه السلام) فأخطأ ، وليس احد من اهل اليمن اليوم يتنسب الى إسماعيل بن ابراهيم (عليهما السلام) ، ولو قيل لهم ذلك أنكروه أشد نكراً ولعادوه أشد عداوة .

وهذا شهرته من منكرات العامة والجهل بالأنساب وغيرها ، إذ كانت علومهم مأخوذة من غير اولياء الله جل سلطانه ، والأئمة من الأنبياء والأوصياء ، الحافظين لعلم ما تقدم وتأخر ، وان العامة لتروي



(١) قال العلامة الشيخ علاء الدين في عاصرة الأوائل ، ومسامرة الأواخر (ص ٢٣ طبع بولاق سنة ١٣٠٠) نقلا عن اصول التواريخ ما نصه : أول من تكلم بالعربية من ولد ابراهيم (عليه السلام) اسماعيل (عليه السلام) لأن اسحق بقي لسانه سريانيا ، وان اسماعيل ألهم من يوم ولد لسان العرب ، وهو ابن ثلاث عشرة سنة واولاد ابراهيم جميعهم ما عدا اسماعيل كان لسانهم لسان ابراهيم وكان عبرانيا ، وتزوج ابراهيم بعد وفاة سارة بجارية من الترك يقال لها قطورا ، فولد له منها سبعة اولاد . ثم قال نقلا عن اوائل السيوطي إن اول من تكلم العربية بلسان فصيح يعرب بن قحطان وبه سميت العرب عرباً ، وقد كانت عاد تكلمت بالعربية ولم تفصح فاعرب - أي أظهر وبين - يعرب . ثم قال ايضا نقلا عن اوائل السيوطي : ان اول من فتق لسانه بالعربية المينة على ما هي عليه من النظام والفصاحة اسماعيل (عليه السلام) تكلم بالعربية المحضنة التي نزل القرآن بها ، رواه ابن عباس وقال : لما انزله أبوه مع امه هاجر بمكة مرت بهم رفقة من جرهم فقالوا ناديهم - أي نزلوا منزلهم - حتى اذا شب اسماعيل وتعلم العربية منهم وفتق الله لسانه بالفصاحة ففاق العرب العاربة فكان لسانه بين أظهرهم معجزة بديعة . الكاتب

جميعا ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) انتسب الى معد ، ثم قال عند ذلك : وكذب النسابون ، فلم يمنع ذلك العامة ان تنسب رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) الى آدم ( عليه السلام ) لأنها اذا جاوزت نسب الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) مما انتسب اليه الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لم يخل حالهم في ذلك من ان يكون ما قاله الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من تكذيب النسابين عندهم حقا ، او يكون عندهم باطلا .

فان زعم أن الذي قاله الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) حق فقد شهد على نفسه وعلى جميع من تجاوز في النسب جد رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) باستعمال الكذب واتباعه إياه استحساناً بينهم ، وكفى بذلك خزيا وفضيحة .

وان زعم زاعم منهم ان ما قاله الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من ذلك غير حق كان قد كذب الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ولزمه الكفر بغير خلاف ، ولا محيص لهم من احد الوجهين .

ولقد رويانا من طريق علماء اهل البيت (عليه السلام) في اسرار علومهم التي خرجت عنهم الى علماء شيعتهم : أن قوماً يتسبون الى قريش وليسوا هم من قريش في حقيقة النسب ، وهذا مما لا يجوز ان يعرفه الا في معرفة معدن النبوة ، وورثة علم الرسالة ، وذلك مثل بني أمية ، ذكروا انهم من قريش وليسوا من قريش ، وأن أصلهم من الروم ، وفيهم تأويل هذه الآية : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ألم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيفلبون ﴿<sup>(١)</sup>﴾ معناه أنهم غلبوا على الملك وسيغلبهم على ذلك بنو العباس ، وذلك ان العرب في الجاهلية إذا كان لاحد عبد فاراد ان ينسبه ويلحقه بنسبه فعل ذلك ،

وجاز عندهم ، وقد وجدنا ذلك من وجوه كريمة من العرب فيلحق  
 بنسب مولاه ، فكان هذا من سيرة العرب وقد فعل ذلك رسول الله  
 ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بيزيد بن حارثة ، اشتراه من سوق عكاظ بمال  
 خديجة ( عليها السلام ) وكان زيد قد سرق<sup>(٢)</sup> من أبيه حارثة الكلبي  
 فبيع في سوق عكاظ ، فاشتراه رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم )  
 فلما أظهر رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) الدعوة سارعت  
 خديجة للاسلام ، فسارع زيد ايضا اليه ، فاستوهبه الرسول ( صلى الله  
 عليه وآله وسلم ) من خديجة ليعتقه ففعلت خديجة ذلك ، فبلغ اباه  
 خبره انه مع رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بمكة ، فقبل الى  
 مكة في طلبه ، وكان ابوه حارثة من وجوه بني كلب ، فصار الى ابي  
 طالب في جماعة من العرب ، فاستشفع بهم الى رسول الله ( صلى الله  
 عليه وآله وسلم ) في ان يرد عليه ابنه زيدا بعثق او بيع .

فقال رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : زيد حر فليذهب  
 اين شاء ، فقال له ابوه : الحق يا بني بقومك ونسبك وحسبك : فقال  
 زيد : ما كنت لأفارق رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فجهد به  
 ابوه وتلطف له فقال : ما افارق رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم )  
 فقال له ابوه : اني اتبرأ منك ، فقال له زيد : فذاك اليك ، فقال  
 حارثة : يا معاشر قريش والعرب ، اني قد تبرأت من زيد فليس هو  
 ابني ، ولا انا ابوه ، فقال رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : يا  
 معاشر قريش ، زيد ابني ، وأنا أبوه ، فدعي زيد بن محمد على رسمهم  
 الذي كانوا عليه في الجاهلية في ادعيائهم ، وكان زيد كذلك حتى هاجر  
 رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ثم تزوج بامرأة زيد ، فانكر

(١) سورة الروم : الآية : ٢ .

(٢) سرق بالبناء للمفعول فلا تغفل . الكاتب

ذلك جماعة من جهال الصحابة ، فحاضوا فيه خوضاً فانزل جل ذكره في ذلك ، يعلمهم العلة في تزويج رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بامرأة زيد فقال تعالى : ﴿ ما كان محمد أباً أحدهم من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾ (١) .

ثم قال : ﴿ وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل أدعوهم لأبائهم هو اقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً ﴾ (٢) .

ثم ذكر العلة وقال : ﴿ فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج ادعيائهم إذا قضوا منهن وطراً وكان أمر الله مفعولاً ﴾ (٣) .

فاخبر الله عز وجل ان الرسول (صلوات الله عليه وآله وسلم) فعل ذلك ليعلم المسلمين ان أزواج ادعيائهم عليهم حلال تزويجهن بعد مفارقتهم ، وأنهن لسن كأزواج الأبناء اللاتي حرمن الله على الآباء ، وكان عبد شمس بن عبد مناف أخا هاشم بن عبد مناف قد تبني عبداً له روميا يقال له : أمية ، فنسبه عبد شمس الى نفسه ، فنسب أمية بن عبد شمس ، فدرج نسبه كذلك الى هذه الغاية .

فاصل بني أمية من الروم ونسبهم في قريش ، وكذلك أصل الزبير بن العوام بن اسيد بن خويلد ، كان العوام عبداً لأسيد بن خويلد ، فتبناه ولحق بنسبه ، ولم يكن غرضنا ذكر مثل هذا ، ولكن

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٤٠ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية : ٤ - ٥ .

(٣) سورة الأحزاب : الآية : ٣٧ .



عرض ذكره في هذا الموضع فذكرنا هذا المقدار منه استشهاداً به على غفلة كثير من الناس عن معرفة الحقيقة في الأنساب وغيرها وكان السبب في ذكر هذا كله ما أردناه من بيان البنتين المنسوبتين عند العامة الى رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فقد شرحنا خبرهما ووصفنا حالهما بما فيه كفاية ومقنع ونهاية<sup>(١)</sup>.

وأما تزويج عمر من أم كلثوم بنت أمير المؤمنين ( عليه السلام ) فانه حدثنا جماعة من مشايخنا الثقة ، منهم جعفر بن محمد بن مالك الكوفي ، عن أحمد بن الفضل ، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان ،

(١) قد عرفت رأي صاحب الكتاب في زينب ورقية وأنها ليستا ابنتي رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ولا خديجة وأن تزويج النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) إياهما عثمان بن عفان بعد عتبة بن أبي لهب وأبي العاص بن الربيع صحيح غير متنازع فيه ، ولكن قد خالف صاحب الكتاب في هذا الرأي جماعة من اساطين العلماء من الفقهاء والنسابين ممن لا يستهان بهم .

منهم العلامة الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المتوفى سنة ٤١٣ هـ فانه في (اجوبة المسائل الحاجبية ) في جواب المسألة المتعمدة للخمسين لما سئل عن ذلك قال رحمه الله ما نصه : إن زينب ورقية كانتا ابنتي رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) والمخالف لذلك شاذ بخلافه ، فاما تزويجه ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بكافرين فان ذلك كان قبل تحريم مناكحة الكفار ، وكان له ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أن يزوجهما ممن يراه ، وقد كان لأبي العاص وعتبة نسب برسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وكان لهما محل عظيم اذ ذاك ، ولم يمنع شرع من العقد لهما فيمتنع رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من اجله .

وقال رحمه الله في (اجوبة المسائل السروية) ما نصه : قد زوج رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عليه وآله وسلم ) ابنتيه قبل البعثة كافرين كانا يعبدان الأصنام ، احدهما عتبة بن أبي لهب والآخر أبو العاص ابن الربيع ، فلما بعث ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فرق بينهما وبين ابنتيه ، فمات عتبة على الكفر وأسلم أبو العاص بعد إيسائه الاسلام ، فردهما عليه بالنكاح الأول، ولم يكن ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في حال من الأحوال كافراً ولا مالياً لأهل الكفر ، وقد زوج من تبرأ من دينه وهو معادلة في الله

قال : سألت جعفر بن محمد الصادق ( عليه السلام ) عن تزويج عمر من أم كلثوم ، فقال ( عليه السلام ) : ذلك فرج غصبنا عليه ، وهذا الخبر مشاكل لما رواه مشايخنا عامة في تزويجه منها ، وذلك في الخبر أن عمر بعث العباس بن عبد المطلب إلى أمير المؤمنين ( عليه السلام ) : يسأله أن يزوجه أم كلثوم فامتنع ( عليه السلام ) فلما رجع العباس إلى عمر يخبر امتناعه قال : يا عباس أيأنف من تزويجي ، والله لئن لم يزوجني لأقتلنه ، فرجع العباس إلى علي ( عليه السلام ) فأعلمه بذلك ، فأقام علي ( عليه السلام ) على الامتناع ، فآخبر العباس عمر فقال له عمر : احضر في يوم الجمعة في المسجد وكن قريباً من المنبر لتسمع ما

عز وجل ، وهاتان البتان هما اللتان تزوجهما عثمان بن عفان بعد هلاك عتبة وموت أبي العاص ، وإنما زوجه النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) على ظاهر الاسلام ، ثم إنه تغير بعد ذلك ، ولم يكن على النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) تبعة فيما يحدث في العاقبة ، هذا على قول أصحابنا من أصحابنا من يقولون : وعلى قول فريق آخر : إنه زوجه على الظاهر وكان باطنه مستوراً عنه ، ويمكن أن يستر الله عن نبيه ( عليه السلام ) نفاق كثير من المنافقين ، وقد قال الله سبحانه : ﴿ ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم ﴾ سورة التوبة : الآية : ١٠١ . فليكن في أهل مكة كذلك والنكاح على الظاهر دون الباطن على ما بيناه ثم قال : ويمكن أن يكون الله تعالى قد أباحه مناهجة من تظاهر بالاسلام ، وإن علم من باطنه النفاق ، وخصه بذلك ورخص له فيه ، كما خصه في أن يجمع بين أكثر من أربع حرائر في النكاح ، وأباحه أن ينكح بغير مهر ، ولم يحظر عليه المواصلات في الصيام ، ولا الصلاة بعد قيامه من النوم بغير وضوء ، وأشبه ذلك مما خص به وحظر على غيره من عامة الناس ، فهذه الأجوبة الثلاثة عن تزويج النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عثمان ، كل واحد منها كاف بنفسه ، مستغنى به عما ورد .

هذا رأي الشيخ الجليل المفيد ( رحمه الله ) في ذلك ، ووافقه تلميذه السيد الشريف المرتضى علم الهدى رحمه الله في رسالته التي عملها في هذه المسألة بعد أن سئل عن رأيه فيها ، وبذلك اتضح الحق لذي عينين ولم تبق شبهة والحمد لله . الكاتب



يجري فتعلم أي قادر على قتله إن أردت ، فحضر العباس المسجد .

فلما فرغ عمر من الخطبة قال : أيها الناس إن ها هنا رجلا من اصحاب محمد وقد زنى وهو محصن وقد اطلع عليه أمير المؤمنين وحده فما انتم قائلون ، فقال الناس من كل جانب : إذا كان أمير المؤمنين اطلع عليه فما الحاجة الى ان يطلع عليه غيره ، وليمض في حكم الله ، فلما انصرف عمر قال للعباس : إمض الى علي فاعلمه بما قد سمعته ، فوالله لئن لم يفعل لأفعلن !!<sup>(١)</sup> فصار العباس الى علي ( عليه السلام ) فعرفه ذلك فقال علي ( عليه السلام ) أنا أعلم أن ذلك مما يهون عليه وما كنت بالذي افعل ما يلتسمه أبداً .

فقال العباس : لئن لم تفعله فانا أفعل وأقسمت عليك أن لا تخالف قولي وفعلي ، فمضى العباس الى عمر فاعلمه أن يفعل ما يريد من ذلك ، فجمع عمر الناس فقال : إن هذا العباس عم علي بن أبي طالب وقد جعل اليه أمر ابنته أم كلثوم ، وقد أمره أن يزوجني منها ، فزوجه العباس بعد مدة يسيرة فحملوها اليه وأصحاب الحديث إن لم يقبلوا

(١) أقول : وفي الوسائل : ... فلقى العباس فقال له : ما لي ؟ أبي بأس ؟

قال : وما ذاك ؟ قال : خطبت الى ابن اخيك فردني ، اما والله لاعودن زمزم ، ولا ادع لكم مكرمة

الا هدمتها ، ولا قيمن عليه شاهدين بانه سرق ، ولا قطعن يمينه . ج ١٤ ص ٢١٧ ح ٣ هذا

وصي رسول الله - بزعمهم - بجبر ابن عم رسول الله لكي يزوجه ابنته والا ... ، ونعم الكلام

كلامه ( عليه السلام ) حيث قال : أنزلني الدهر ثم أنزلني حق قالوا : ...

(٢) هذا رأي صاحب الكتاب في وجه تزويج علي ( عليه السلام ) ابنته أم كلثوم من

عمر ، وقال الشيخ الجليل المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المتوفي

سنة ٤١٣ في جواب المسألة العاشرة من المسائل السروية ، لما سأله السائل عن حكم

ذلك التزويج ما نصه : ان الخبر الوارد بتزويج أمير المؤمنين ( صلى الله عليه وآله

وسلم ) ابنته من عمر غير ثابت ، وطريقه من الزبير بن بكار ، وطريقه معروف لم

هذه الرواية منافاه لا خلاف بينهم في ان العباس هو الذي زوجها من  
عمر .

يكن موثقاً به في النقل ، وكان متهماً فيما يذكره من بغضه لأمير المؤمنين ( عليه السلام ) وغير مأمون فيما يدعيه عنهم على بني هاشم ، وإنما نشر الحديث إثبات أبي محمد الحسن بن يحيى صاحب النسب ذلك في كتابه ، فظن كثير من الناس انه حق لرواية رجل علوي له ، وهو إنما رواه عن ابن الزبير ، كما روي الحديث نفسه مختلفاً فتارة يروي أن أمير المؤمنين ( عليه السلام ) تولى العقد له على ابنته ، وتارة يروي عن العباس أنه تولى ذلك عنه ، وتارة يروي أنه لم يقع العقد الا بعد وعيد من عمر وتهديد لبني هاشم وتارة يروي انه كان من اختيار وإيثار ، ثم بعض الرواة يذكر ان عمر اولدها ولداً سماه زيدا ، وبعضهم : ان لزيد بن عمر عقبا ، ومنهم من يقول : انه قتل ولا عقب له ، ومنهم من يقول انه وامه قتلا ، ومنهم من يقول ان أمه بقيت بعده ، ومنهم من يقول : ان عمر أمهر أم كلثوم أربعين الف درهم ، ومنهم من يقول : أمهرها أربعة آلاف درهم ، ومنهم من يقول : كان مهرها خمسمائة درهم ، ويده هذا القول وكثرة الاختلاف يبطل الحديث ، ولا يكون له تأثير على حال . ثم انه لو صح لكان له وجهان لا يتأنيان مذهب الشيعة في ضلال المتقدمين على أمير المؤمنين ( عليه السلام ) .

« أحدهما » : أن النكاح إنما هو على ظاهر الاسلام الذي هو الشهادتان ، والصلاة الى الكعبة ، والاقرار بجملة الشريعة ، وان كان الأفضل ترك مناكحة من ضم الى ظاهر الاسلام ضلالا لا يخرجهم عن الاسلام ، إلا أن الضرورة متى قادت الى مناكحة الضال مع اظهاره كلمة الاسلام زالت الكراهة من ذلك ، وساغ ما لم يكن محتسب مع الاختيار ، وأمير المؤمنين ( عليه السلام ) كان محتاجا الى تأليف ، وحقق الدماء ، ورأى انه ان منع عمر عما رغب فيه من مناكحة ابنته اثمر ذلك الفساد في الدين والدنيا ، وانه ان اجاب اليه اعقب ذلك صلاحا في الأمرين فاجابه الى ملتصقه لما ذكرناه .

والوجه الآخر : ان مناكحة الضال لجحد الامامة وادعائها لمن لا يستحقها حرام إلا أن يخاف الانسان على دينه ، ودعه ، فيجوز له ذلك كما يجوز له اظهار كلمة الكفر المضادة لكلمة الايمان ، وكما يحمل له الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، عند الضرورات ، وان كان ذلك محرما مع الاختيار ، وأمير المؤمنين ( عليه السلام ) كان



وقد قيل لمن انكر هذه الحكاية من فعل عمر ما العلة التي اوجبت ان يجعل علي ( عليه السلام ) امر ابنته أم كلثوم الى العباس دون غيرها من بناته ، وليس هناك امر يضطره الى ذلك وهو صحيح سليم ، والرجل الذي زوجه العباس بزعمهم عنده مرغوب رضي فيه ، أتقولون انه انف من تزويج ابنته أم كلثوم وتعاضم وتكبر عن ذلك ، فقد نجده قد زوج غيرها من بناته فلم يأنف من ذلك ولا تعاضم ولا تكبر فيه ، وقد زوج رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ابنته سيدة نساء العالمين فلم يأنف ولم يتكبر ولا وكل في تزويجها ، أفنقولون ان علياً ( عليه السلام ) رأى العباس افضل منه واقدم سابقة في الاسلام فجعل امر ابنته اليه ، وهذا ما لا يقوله مسلم وما بال العباس زوج أم كلثوم دون اختها زينب بنت فاطمة ( عليه السلام ) من عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، والعباس حاضراً ، فلم يوكله في تزويجها ولا أنف من ذلك .

فلم يبق في الحال إلا ما رواه مشايخنا مما سبقنا حكايته ، وذلك مشاكل للرواية عن الصادق ( عليه السلام ) انه قال : « ذلك فرج غصبنا عليه » فكان من احتجاج جهالهم أن قالوا : ما كان دعا علياً ( عليه السلام )

مضطراً الى مناكحة الرجل لأنه يهدده ، ويتواصده ، فلم يأمنه أمير المؤمنين ( عليه السلام ) على نفسه وشيعته ، فاجابه الى ذلك ضرورة ، كما قلنا : ان الضرورة توجب اظهار كلمة الكفر حسب ما قدمناه ، قال الله تعالى : ﴿ إلا من اكراه وقلبه معطمئن بالآيمان ﴾ - سورة النحل : الآية : ١٠٦ وليس ذلك بأعجب من قوم لوط ( عليه السلام ) كما حكى الله تعالى عنه بقوله ﴿ هؤلاء بناتي هن اطهر لكم ﴾ - سورة هود : الآية : ٧٨ - فدعاهم الى العقد عليهم لبناته وهم كفار ضلال قد أذن الله تعالى في هلاكهم .

هذا رأي الشيخ المفيد ( رحمه الله ) في المسألة ، وواقفه . على ذلك الرأي جمهور كثير من اساطين العلماء المتفقيين ، منهم تلميذه السيد الشريف المرتضى علم الهدى ( رحمه الله ) في رسالته التي عملها في هذه المسألة . والكاتب =

( السلام ) ان يسلم ابنته غصباً على هذا الحال الذي وصفتم ، فقيل لهم هذا منكم جهل بوجوه التدبير وذلك ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لما أوصي علياً ( عليه السلام ) بما احتاج اليه في وقت وفاته عرفه جميع ما يجري عليه من بعده من أمته واحداً بعد واحد من المستولين فقال علي ( عليه السلام ) : فما تأمرني ان اصنع قال : تصبر وتحسب الى ان ترجع الناس اليك طوعاً ، فحينئذ قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين ولا تنابذن أحداً ابداً من الثلاثة ، فتلقى بيدك الى التهلكة ، ويرتد الناس في النفاق الى الشقاق .

فكان ( عليه السلام ) حافظاً لوصية رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) إبقاء في ذلك على المسلمين المستضعفين ، وحفظاً للدين ، لئلا ترجع الناس الى الجاهلية الجاهلاء ، وتشور القبائل تريد الفتنة في طلب ثارات الجاهلية ودخولها ، فلما جرى من عمر في حال خطبته لأم كلثوم ما تقدم به الحكاية فكر علي ( عليه السلام ) فقال : ان منعتهم رام قتلي - على ما وصفناه - وان رام قتلي فمنعتهم عن نفسي خرجت بذلك عن طاعة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وخالفت وصيته ودخل في الدين ما كان حاذره رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من ارتداد الناس الذي لأجله اوصاني بالصبر والاحتساب ، وكان تسليم ابنته أم كلثوم في ذلك اصلح من قتله ، او الخروج من وصية رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ففوض امرها الى الله ، وعلم ان الذي كان اغتصبه الرجل من اموال المسلمين وأمورهم ، وارتكبه من انكار حقه وعوده في مجلس رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وتغيير احكام الله ، وتبديل فرائض الله ، على ما قدمنا ذكره أعظم عند الله وأفظع واشنع من اغتصابه ذلك الفرع ، فسلم وصبر واحتسب كما أمر رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وأنزل ابنته في ذلك منزلة آسية بنت

مزاحم امرأة فرعون، إذ الله عز وجل وصف قولها : ﴿ رب ابن لي  
عندك بيتاً في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم  
الظالمين ﴾ (١) ولعمري الذي كان قد ارتكبه فرعون من بني اسرائيل من  
قتل اولادهم واستباحة حريمهم في طلب موسى ( عليه السلام ) على ما  
ادعاه لنفسه من الربوبية أعظم من تغلبه على آسية امرأته ، وتزويجها ،  
وهي امرأة مؤمنة من اهل الجنة بشهادة الله لها بذلك ، وكذلك سبيل  
الرجل مع أم كلثوم كسبيل فرعون مع آسية لأن الذي ادعاه لنفسه من  
الامامة ظلماً وتعدياً وخلافاً على الله ورسوله بدفع الامام عن منزلته التي  
قدرها الله ورسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) له ، واستيلاؤه على امر  
المسلمين يحكم في أموالهم وفروجهم ودمائهم بخلاف احكام الله ،  
واحكام رسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) اعظم عند الله من اغتصابه  
الف فرج من نساء مؤمنات دون فرج واحد ، ولكن الله قد اعمى  
قلوبهم فهم لا يهتدون للحق ولا يعقلون عن باطل ، والحمد لله الذي  
منّ علينا بهدايته ورزقنا من التمييز ما نصل به الى وجود عبادته واليه  
نرغب في زيادته من كرائم فوائده ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

تم الجزء الأول من كتاب الإستغاثة في بدع الثلاثة ويليه الجزء  
الثاني .

---

(١) سورة التحريم : الآية : ١١ .





قال الذين دخلت عليهم الشبهة في أمرهم بما وصفناه في هذه الأبواب ، ما قد أسفر من لوامع الحق ، وتبين فيه من وجوه الصدق ، قد ركبنا الحجة فيما رواه اصحاب الحديث فيهم من الفضائل والمناقب التي بها يصلون وعليها في حسدتهم يعولون<sup>(١)</sup> وذلك :



(١) لقد أجحف أصحاب الحديث من أوليائهم ، فكالوا لهم مناقب وفضائل كيلاً جزافاً ، ورفعوهم فوق مستوى البشر ، ونحتوا لهم روايات ونسبوها الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إفكاً وزوراً ، وقلبوا احاديث كثيرة وردت عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في فضل صهره ووصيه الامام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) فزادوا فيها ونقصوا ، وغيروا وبدلوا ، ورووها في فضائل اوليائهم ، ذلك ليرفعوا من شأنهم الى رتبة الامام علي (عليه السلام) اذ ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في فضله ما ملاء الحافقين بالرغم من اخفاء اعدائه فضائله ومناقبه بكل ما لديهم من حول وقوة ، فترى ابن حجر الهيتمي في الصواعق ، والمحب الطبري في الرياض النضرة ، وغيرهما يروون عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في فضائل اوليائهم ما تمججه الاسماع ، ولا يتفق مع المنطق الصحيح ، وكلها موضوعة مكذوبة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ويتضح ذلك جلياً لمن تتبع اسنادها ، فان رجالها اكثرهم من اولياء بني أمية ، المستأجرين لهم ، ومن المشهورين بالنصب والعداوة لأهل البيت النبوي ، ومن المسطعون فيهم عند علماء الجرح والتعديل منهم ، وقد دسوا في الاحاديث أكاذيب ارضاء لشهوات اوليائهم ، مما لا =

مثل : روايتهم أن رسول الله (صلوات الله عليه وآله وسلم) أمر بتقديم أبي بكر للصلاة في مرضه الذي توفي فيه ، فاحتج بذلك محجتهم وقال : لما رضى رسول الله لديننا رضىناه لدنيانا .

ومثل : روايتهم وحجتهم في قول الله تعالى : ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا﴾<sup>(١)</sup> وهذه فضيلة ليست ولا مثلها لأحد اذ سماه الله صاحباً لرسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) .

ومثل : روايتهم ان ابا بكر وعمر كانا وزيرى رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) .

ومثل : روايتهم أن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال :



« بعد ولا يحصى ، فهذا العلامة الفقيه الشيخ محمد الدين ، محمد بن يعقوب الفيروز ابادي الشيرازي صاحب القاموس المتوفى سنة ٨٢٦ يحدثننا في كتابه سفر السعادة ( ص ١٤٢ - ١٤٣ ) من طبع مصر سنة ١٣٣٢ ما هذا نصه :

خاتمة الكتاب في الاشارة الى ابواب روي فيها احاديث وليس منها شيء صحيح ولم يثبت منها عند جهابذة علماء الحديث ( ثم قال ) : أشهر المشهورات من الموضوعات : ان الله يتجلى للناس عامة ولاي بكر خاصة ، وحديث : ما صب الله في صدري شيئاً الا وصبه في صدر أبي بكر ، وحديث : أنا وأبو بكر كفرسي رهان ، وحديث : ان الله لما اختار الارواح اختار روح ابي بكر ، وامثال هذه المقتريات المعلوم بطلانها ببديهة العقل « انتهى ما ذكره » وقد وافقه على ذلك كثير من الاساطين المنقبين في مؤلفاتهم التي الفوها في ذكر الاحاديث الموضوعية ، كالسيوطي في اللثائي المصنوعة ، وابن الجوزي في الموضوعات ، والمقدسي في تذكرة الموضوعات ، والشيخ محمد بن درويش الشهير بالحق البيروني في اسنى المطالب وغيرهم ، فهلا في ذلك مقتنع لمن انصف وتدبر يا أولي الالباب . الكاتب

(١) سورة التوبة : الآية : ٤٠ .

ما نفعتني مال كمال أبي بكر ، لقد زوجني ابنته ، وأنفق علي أربعين ألف دينار - أو قال : درهما - .

ومثل : روايتهم اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر<sup>(١)</sup> .

ومثل : روايتهم هذان سيدا كهول أهل الجنة<sup>(٢)</sup> .

ومثل : روايتهم ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : ليؤمكم افضلكم واعلمكم . قالوا : فلما اختاره المسلمون واجمعوا عليه للامامة دل ذلك منهم على انه اعلمهم وافضلهم .

ومثل : روايتهم ان الرسول قال : لما أسري بي الى السماء رأيت مكتوبا على ساق العرش : لا إله الا الله ، محمد رسول الله ، أبو بكر الصديق عمر الفاروق ، عثمان ذو النورين<sup>(٣)</sup> .



(١) قال العلامة المحدث الشيخ محمد بن درويش الخوت البيروني في أسنى المطالب ص ٤٨ : خبر اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر . رواه أحمد والترمذي ، وحسنه وأعله أبو حاتم وقال البزار ابن حزم لا يصح . الكاتب .

(٢) قال العلامة الحبير الشيخ محمد الخوت في أسنى المطالب ص ١٢٣ : خبر سيدا كهول أهل الجنة أبو بكر وعمر ، وان أبا بكر في الجنة مثل الثريا في السماء ، فيه يحيى بن عتبة ، ذكره الذهبي في الضعفاء قال ابن حبان : دجال يضع الحديث .

(٣) أورد الحديث السيوطي في اللثالي المصنوعة ص ١٦٥ وفي سننه أبو بكر عبد الرحمن ابن عفان الصوفي ، قال السيوطي : أبو بكر وشيخه كذابان ، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ص ١١٣ : عبد الرحمن بن عفان كذبه يحيى بن معين ، قال ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان ج ٣ ص ٤٢٣ من طبع حيدر آباد : عبد الرحمن بن عفان السرخسي سكن بغداد ، يروي عن السماك ، والفضيل بن عياض الرقاق والحكايات ، قال ابن الجنيدي : سمعت يحيى بن معين وذكر أبا بكر بن عفان ختن مهدي بن حفص فقال : كذاب مكذوب ، رأيت له حديثاً حدث به عن أبي اسحق =

ومثل : روايتهم ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال يوم بدر حين انزل الله : ﴿ لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ﴾ <sup>(١)</sup> فقال رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : لو انزل من السماء عذاب ما نجا منا غير ابن الخطاب .

ومثل : روايتهم : ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : ما ابطأ عني الوحي الا ظننت أنه نزل على عمر .

ومثل : روايتهم أن الشيطان كان يهرب من عمر ويخاف من حسه .

ومثل : روايتهم : ان السكينة تنطق على لسان عمر .

ومثل : روايتهم ان الشيطان كان لا يأمر بالمعاصي في ايام عمر ، كراهة ان ينهى عنها عمر ، فلا يعود فيها احد من بعد نهيهِ .

ومثل : روايتهم ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : لو لم ابعث فيكم لبعث عمر بن الخطاب <sup>(٢)</sup> .

ومثل روايتهم : ان عمر نادى قوماً بنهاوند ، وهو يومئذ بالمدينة ، وكان قد بعث جيشاً وقدم عليه رجلاً يقال له : سارية . الى نهاوند ،

---

الفزاري كذباً قلت وله خبر آخر عن محمد بن محمد بن محمد بن الصائغ عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً : لما أسري بي رأيت على العرش مكتوباً لا إله الا الله ، محمد رسول الله ، ابو بكر الصديق ، عمر الفاروق ، عثمان ذو النورين ، يقتل ظلماً ، وواه المختلي في الديباج عنه ، والمتهم به صاحب الترجمة ، انتهى ومراده بصاحب الترجمة عبد الرحمن بن عفان . الكاتب .

(١) سورة الأنفال : الآية : ٦٨ .

(٢) قال العلامة الشيخ محمد بن درويش الخوت في أسنى المطالب ص ١٨٤ : خبر لو لم ابعث لبعث عمر موضوع نص عليه الحافظ بن حجر . الكاتب .



فوقعت عليهم الهزيمة بنهاوند ، وعمر يخطب على المنبر بالمدينة ، فنظر اليهم عمر فصاح : يا سارية الجبل ، قال سارية : فسمعت صوت عمر فالتجأت مع اصحابي الى الجبل فسلمنا<sup>(١)</sup>.

ومثل : روايتهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : اللهم اعز الاسلام باحب الرجلين اليك ، بعمر بن الخطاب ، أو بأبي جهل بن هشام ، فسبقت الدعوة لعمر<sup>(٢)</sup>.

ومثل : روايتهم عن عبد الله بن مسعود : أنه قال لما مات عمر ذهب تسعة أعشار العلم<sup>(٣)</sup>.

ومثل : روايتهم : ان الله جل اسمه لم يبد علانية حتى أسلم عمر وشهر سيفه ، وقال : لا يعبد الله سراً بعد هذا اليوم.

ومثل : روايتهم : ان شاعراً كان عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ينشده إذ أقبل عمر الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ينشده إذ أقبل عمر الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

---

(١) قال العلامة الشيخ محمد بن درويش الخوت في اسنى المطالب (ص ٢٦٥) : خبر ياسارية الجبل هو من كلام عمر قاله على المنبر حين كشف له عن سارية وهو بنهاوند من ارض فارس ، روى قصته الواحدي ، والبيهقي ، بسند ضعيف ، وهم في المناقب يتوسعون .

(٢) أخرج هذا الحديث الترمذي والطبراني عن ابن مسعود وأنس عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كما ذكره ابن حجر الهيثمي في الصواعق ، ولكن ابن مسعود وأنس أحالهما في الضعف معلوم . الكاتب .

(٣) ذكره ابن حجر الهيثمي في الصواعق ص ٥٩ وقال : أخرجه الطبراني والحاكم عن ابن مسعود ، ولكن بلفظ ، لو أن علم عمر يوضع في كفة ميزان ووضع علم احياء الأرض في كفة لرجح علم عمر بعلمهم ، ولقد كانوا يرون انه ذهب بتسعة أعشار العلم . الكاتب .

وسلم) فإشار رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الى الشاعر ان اسكت ، حتى إذا خرج عمر من عنده ، استعاده الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) النشيد ، وإن عمر عاد الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فإشار الى الشاعر ان اسكت ، حتى فعل ذلك ثلاث مرات ، فلما كان في الرابعة وخرج عمر من عنده استعاده الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) النشيد فقال الشاعر : يا رسول الله من هذا الذي اذا جاء اسكتني واذا خرج استنشدتني فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) : هذا رجل لا يحب الباطل - او قال : يكره الباطل - .

ومثل : روايتهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) شهد لعشرة من اصحابه بالجنة ، منهم أبو بكر وعمر .

ومثل : روايتهم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : لما أسري بي الى السماء دخلت الجنة ، فرأيت فيها قصراً من ذهب (وفي رواية اخرى) قصراً ابيض ، فأعجبني فقلت : لمن هذا القصر ، فقيل لي : لفتى من قريش ، فقلت : من هو ، قيل : عمر بن الخطاب ، فما منعني ان ادخله الا ما اعرفه من غيرتك يا عمر ، فبكى عمر عند ذلك ، وقال : وعلى مثلك يغار يا رسول الله<sup>(١)</sup> .

ومثل : روايتهم : ان اهل الجنة ليتراءون في عليين كما يتراءى الكوكب الدرّي لأهل الأرض ، وان ابا بكر وعمر لمنهم<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ذكره ابن حجر الهيتمي في الصواعق ص ٥٩ بتغيير يسير ، وقال : أخرجه أحمد والترمذي وابن حبان في صحيحه عن أنس ، وأحمد والشيخان عن جابر ، وأحمد عن بريدة وعن معاذ ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال الحديث ، قلت : يلوح على هذا الحديث آثار الوضع كما لا يخفى على أولي البصيرة . الكاتب

(٢) ذكر هذا الحديث المقدسي في تذكرة الموضوعات ص ٢٧ بلفظ : ان اهل الجنة ليرون =

ومثل : روايتهم : ان عثمان كان اقرب الناس مجلساً من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بحيث تمس ركبته ركبتيه ، فلما توفيت زوجته رقية بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جلس في طرق البساط ، فمر به عمر ، فقال : مالك يا ابن عفان نزلت عن مجلسك ، فقال : اليوم انقطع ظهري ، فعرفت نفسي ، فدعاه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فزوجه زينب أخت رقية بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فعاد الى مجلسه ، فلما توفيت زينب قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : لو كانت لنا ثلاثة لزوجناكها - أو قال : ما عدوناك .

ومثل : روايتهم : أن عثمان جهز جيش العسرة بماله عظيم من ماله<sup>(١)</sup>.

ومثل : روايتهم : أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : من يشتري بئر رومة وله الجنة ، فاشترها عثمان من ماله وجعلها للناس سبيلاً<sup>(٢)</sup>.

أهل عليين ، وإن أبا بكر وعمر منهم وأنعم ، ثم قال فيه مجاهد بن سعيد ضعيف ، وذكره أيضاً ابن حجر في الصواعق ص ٤٦ بلفظ : إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : إن أهل الدرجات العلى ليأراهم من هو أسفل منهم ، كما ترون الكوكب الدرّي في أفق السماء ، وإن أبا بكر وعمر منهم وأنعم ، وقال : رواه ابن عساکر عن ابن عمر وعن أبي هريرة ، قلت : وحال ابن عمر وأبي هريرة معلوم فلا يعتمد على ما يرويان .

(١) روى ذلك المحب الطبري في الرياض النضرة عند ترجمته لعثمان ، وابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة في ترجمته أيضاً عن عبد الرحمن بن خباب ، وعن عبد الرحمن أبو سمرة ، وقال : أخرجه الترمذي والحاكم وصححه ، وذكره أيضاً البغوي في مصابيح السنة في ترجمته .

(٢) رواه ابن حجر في الصواعق عن أبي هريرة ، وقال : أخرجه الحاكم ، ورواه أيضاً =

ومثل : روايتهم : أن عثمان حمل الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دنائير كثيرة ، فجعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقلبها بيده ويقول : ما على ابن عفان ما فعل بعد هذا<sup>(١)</sup> .

ومثل : روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يوماً جالسا في حجرته ، فدخل عليه جماعة من أصحابه ، وفيهم أبو بكر وعمر ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مكشوف الفخذ لم يغط فخذيه ، حتى دخل عثمان فغط فخذيه ، فقليل : يا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم ذلك ، فقال : ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة<sup>(٢)</sup> .

المحب الطبري في الرياض النضرة عن بشر بن بشر الأسلمي عن أبيه ، وقال : أن عثمان اشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ورواه أيضاً البغوي في المصابيح .  
الكاتب

(١) قال ابن حجر الهيتمي في الصواعق ص ٢٥ : أخرج الترمذي عن عبد الرحمن بن خباب ، قال شهدت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو يث على جيش العسرة ، فقال : عثمان بن عفان ، يا رسول الله علي مائة بغير باحلاسها وأقتابها في سبيل الله ، ثم حض على الجيش فقال عثمان : يا رسول الله علي مائتا بغير باحلاسها وأقتابها في سبيل الله ، ثم حض على الجيش فقال عثمان : يا رسول الله علي ثلثمائة بغير باحلاسها وأقتابها في سبيل الله ، فنزل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو يقول ما على عثمان ما فعل بعد هذه ، وروى أيضاً عن عبد الرحمن ابن سمرة : أن عثمان جاء الى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالف دينار حين جهز جيش العسرة فتنها في حجره فجعل رسول الله يقلبها ويقول ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم ، ورواه أيضاً المحب الطبري في الرياض النضرة مثل ذلك .  
الكاتب

(٢) ذكر هذا الحديث كل من ابن حجر في الصواعق ، والمحب الطبري في الرياض النضرة ، والبغوي في مصابيح السنة ، في مناقب عثمان وقالوا : أخرجه الشيخان ، وأحمد ، وأبو حاتم ، ورزين ، كلهم عن عائشة بنت أبي بكر ، ليت شعري ما



ومثل : روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال :  
عمر سراج اهل الجنة في الجنة (١).

ومثل روايتهم : أن افضل الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، ثم علي ، فزعموا عند ذلك أن  
أبا بكر أفضل من عمر وعثمان وغيره ، وأن عمر أفضل من عثمان بعد  
أبي بكر ، ثم منهم من ساوى بين عثمان وعلي (عليه السلام) ومنهم  
من فضل عثمان على علي (عليه السلام) وشهدون للعشرة أنهم من  
اهل الجنة وهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وطلحة ،  
والزبير ، وسعد ، وسعيد ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة بن  
الجراح .



الذي رأت من عثمان - إن كان ما روت فيه صحيحاً - حين حرضت على قتله يوم  
الدار قائلة بملاً فيها : اقتلوا نعللاً قتل الله نعللاً ، فلقد غير سنة النبي (صلى الله  
عليه وآله وسلم) أفلا كان الأخرى بها أن تقتدي بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم)  
فتستحي ممن تستحي منه الملائكة ، فهل من المعقول أن يعتمد على مثل هذه  
الروايات الغريبة فاحكم وانصف .

أقول : هذا مع أنهم رووا عنه (ص) حيث قال : الفخذ عورة . ورواه كل من  
البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة - الباب ١٢ ما يذكر في الفخذ ، وابن أبي داود  
في سننه في كتاب الحمام ، باب النهي عن التعري ح ٤٠١٤ ، والترمذي ، في  
صحيحه ، كتاب الأدب ، باب ما جاء أن الفخذ عورة ح ٢٧٩٥ ، والدارمي في  
سننه في كتاب الاستيذان باب أن الفخذ عورة ، وأحمد في مسنده : ج ٣  
ص ٤٧٨ و ٤٧٩ .

(١) ذكر هذا الحديث ابن حجر في الصواعق ص ٥٨ وقال : أخرجه البزار عن ابن  
عمرو ، وأبو نعيم في الحلية عن أبي هريرة ، وابن عساكر عن الصعب ابن جثامة ،  
 وذكره أيضاً المحب الطبري في الرياض النضرة في ترجمة عمر (ثم قال) : ومعنى  
ذلك : والله أعلم أن اهل الجنة هم المؤمنون وكانوا قبل اسلام عمر في ظلمة ظلم  
الكفار من قريش ، فلما أسلم عمر أنقذهم من ظلمهم ، وأظهر شعار الاسلام ، فإن =

ومثل : روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال :  
ان الله اطلع على اهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم .

ومثل : روايتهم : في قول الله عز وجل : ﴿ والسابقون الأولون  
من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم  
ورضوا عنه واعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها ابداً ذلك  
الفوز العظيم ﴾ (١) قالوا : ابو بكر وعمر من المهاجرين والأنصار  
الأولين (٢) .

ومثل : روايتهم في تأويل قول الله عز وجل : ﴿ لقد رضي الله عن  
المؤمنين إذ يبائعونك تحت الشجرة ﴾ (٣) قالوا : العشرة ممن بايعوا تحت  
الشجرة ، ومن رضي الله عنهم ، وهم اهل الجنة .

ومثل : روايتهم في قول الله عز وجل : ﴿ والذي جاء بالصدق  
وصدق به ﴾ (٤) أن ذلك كان أبا بكر سماه الله صديقاً .

مركز تحقيق المخطوطات الإسلامية

= فائدة السراج ضوءه في الظلمة والجنة لا ظلمة فيها ، فكان معناه ما ذكرناه (انتهى  
بحروفه) ولعمري إن هذا التفسير مما يضحك الثكلى لو كان الحديث صحيحاً ،  
ولكنه من الموضوعات فلا يحتاج الى التجشم في تفسيره بالنافهات ، فقد قال العلامة  
الخبير الشيخ محمد بن درويش الخوت في أسنى المطالب ص ١٤٤ ان خبر عمر بن  
الخطاب سراج اهل الجنة ، فيه عمر الواقدي وهو هالك وساقط عند المحدثين .  
الكاتب

(١) سورة التوبة : الآية : ١٠٠ .

(٢) ذكر ابن حجر الهيتمي في الصواعق ص ٣٩ اثنتي عشرة آية من آيات القرآن المجيد  
وقال إنها نزلت في أبي بكر فافقرأ وأعجب فان أكثرها نزلت في فضل الامام  
أمير المؤمنين (عليه السلام) على ما ذكره ثقات المفسرين . الكاتب

(٣) سورة الفتح : الآية : ١٨ .

(٤) سورة الزمر : الآية : ٣٣ .

ومثل : روايتهم في تأويل قول الله عز وجل : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ  
وَاتَّقَى ، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ﴾ إلى قوله :  
﴿ وَسَيَجْزِيهَا الْآتِقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ، وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ  
تُجْزَى ، إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى وَلَسَوْفَ يَرْضَى ﴾ (١) قالوا : هذا  
ابو بكر .

ومثل : روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال :  
أوحى الله سبحانه إلي أن قل لأبي بكر : إني عنك راض فهل أنت عني  
راض (٢) .

وكان الجواب عن ذلك ، وبالله المستعان وعليه التوفيق : أن القوم  
قد رَوَوْا ذلك وهم ينقلونه بينهم ، ومن ناصح نفسه وصح له تمييزه ونظر  
وتدبر في حقائق ما يروونه لم يشبهه عليه باطل جميع هذا وشبهه ، إذ كان  
كل باب منه فيه من أدلة الفساد ما لا يخفى على ذي فهم ونظر وتميز  
وصحة فكر ، والواجب على طالب النجاة أن يقصد في تحقيق الآثار  
وصحة الأخبار إلى معرفة الشواهد والعلامات ، والدلائل الواضحات  
التي يتحقق معها الحق ويبطل بها الباطل .

(١) سورة الليل : الآية : ٤ - ١٨ .

(٢) قال ابن حجر في الصواعق ص ٤٤ أخرج البغوي وابن عساكر عن ابن عمر قال :  
كنت عند النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وعنده أبو بكر الصديق ، وعليه عباءة قد  
خللها في صدره بخلال فتزل عليه جبرئيل فقال : يا محمد مالي أرى أبا بكر عليه  
عباءة قد خللها في صدره بخلال ، فقال : يا جبرئيل أنفق ماله علي قبل الفتح ،  
قال : فإن الله يقرأ (عليك السلام) ويقول : قل له أراض أنت عني في فقرك هذا  
أم ساخط ، فقال أبو بكر : أسخط علي ربي ، أنا عن ربي راض ، أنا عن ربي  
راض ، أنا عن ربي راض ، ثم قال ابن حجر : وسنده غريب ضعيف جداً ثم  
قال : وأخرج أبو نعيم عن أبي هريرة ، وابن مسعود مثله وسندهما ضعيف أيضاً ،  
وابن عساكر نحوه من حديث ابن عباس . الكاتب

فأول ما نبدأ به من القول في ذلك : أنه قد علم ذو الفهم ان الآثار منقولة عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في أيامه وأيام من كان بعده من وجهين في الامامة لا ثالث لهما .

احدهما : طرق اهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم .

والثاني : طرق الحشوية من اصحاب الحديث .

فمن ادعى من جميع الأمة ممن تقدم في الأعصار السالفة غير هذين الوجهين فهو متخرص كذاب ضال مضل فاسد المعرفة داحض الحجة ، واذا كان ذلك كذلك فليعلم ذو الفهم أن ما كان يرويه الحشوية من طرق اهل البيت وشيعتهم ولم يرو ذلك اهل البيت وشيعتهم فلا حجة للحشوية ومن تابعهم في ذلك على مخالفتهم ، وكذلك إذا روى اهل البيت وشيعتهم آثاراً من طرقهم وعن رجالهم المتصلين عن رجل من الحشوية ولم يرو ذلك الحشوية فلا حجة لشيعته اهل البيت في ذلك على الحشوية ، وان كانت الرواية في نفسها كثيرة صحيحة محقة ، وهذا هو وجه النصفة والنصيحة .

فاذا أجمعوا على رواية من طريقيهم المتضادين المختلفين ، فتكون تلك الرواية مما لا يشك في صحتها وعليها الفقهاء من الفريقين المعول في الاحتجاج والنظر عليهم ، واذا اختلفوا في رواية فروى كل فريق منهم من طريقه ضد ما رواه الفريق الآخر كان المعول في ذلك عند اهل النظر على الفحص عن الأسباب المتضادة بشواهد الكتاب ، ودلالات الأخبار ، المجمع عليها ، فايها ثبت وجوبه من المتضادين لزمته حجته ، وأيها وجدت شواهد باطلة بطلت حجته ، ومهما لم توجد شواهد تحققة ، ولا علامات تبطله ، كان سبيله الوقوف فيها ، فلا يلزم الخصم فيها حجة يطالب فيها بواجب ، ثم يجب النظر بعد ذلك في



معرفة الفريقين من نقله الأخبار من أهل البيت (عليهم السلام) ومن الحشوية ، أيها أولى بالاتباع عند وقوع التنازع والاختلافات ، فأيها ثبت صدقه وصحت تزكيته من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والأمر منه باتباعه منها وجب قبول آثاره ، واطراح ما خالفها أو ضادها ، وقد اجمعوا جميعاً على الرواية في تزكية أهل البيت (عليهم السلام) وإشارة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إليهم بالهدى ، والبعد من الضلالة ، والأمر منه باتباعهم ، والكينونة معهم .

فقال (عليه السلام) : « اني تارك فيكم الثقلين ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، لن تضلوا ما تمسكتم بهما ، فإن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض » (١) .

وقد أخبرنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ان أهل بيته (عليهم السلام) مع القرآن والقرآن مع أهل بيته (عليهم السلام) (٢) وهذه دلالة الصحة على أن أهل بيته (عليهم السلام) ، معدن العلم ، إذ كان علموا ما يحتاج إليه في كتاب الله تعالى ، ولم يقل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إنهم قرءوا القرآن إلا بعد علمهم به ثم شهد بإزالة الضلالة عن تبعهم وتمسك بهم ، وإذا زالت الضلالة عنهم ، وعن تبعهم ، وتمسك بهم ، كانوا غير مفارقين للهدى ، ولن يكونوا كذلك حتى يكونوا قد حووا جميع العلوم التي هي خارجة من كل ضلالة ، وإذا كان ذلك كذلك واختلفت الحشوية وأهل البيت (عليهم السلام)

---

(١) أقول : وذكر محب الدين الطبري في كتابه : ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى ، عدة أحاديث من هذا الباب في ص ١٦ .

(٢) أقول : ذكره كل من مسلم والبخاري في صحيحيهما وابن حجر في الصواعق المحرقة .

السلام ) في الروايات ، وتضادوا في التحقيقات ، كان الاتباع لمن شهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لهم بإزالة الضلالة عن المتمسك بهم أولى واجدر .

وهذه الروايات التي رويناها من مناقبهم وفضائلهم فهو شيء تفردوا بنقله دون مخالفيهم ، من نقلة طرق أهل العلم من أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم ، بل هؤلاء قد رووا فيهم ضدها وأنكروا روايتهم هذه التي تخرصوها ، فلو أنصفونا وجروا معنا في ميدان النظر وحقائق التعبير كانت الحجة عنا ساقطة في جميع ذلك ، ولما احتجنا إلى شرح فسادها وإظهار باطلها ، إذ كانوا نقلوها دون غيرهم ، ولعمري لو اقتصرنا على هذه الحجة لكان فيها كفاية ومقنع ونهاية ، مع ما قد شرحناه من بدع القوم ، وتغييرهم ، وتبديلهم لدين الله عز وجل ، وحدوده ، ولعبادته ، ولكن من مذهبنا الاستقصاء في الشرح والبيان وإيضاح للبرهان علينا ولنا : ﴿ ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة ﴾<sup>(١)</sup> و : ﴿ الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور ، والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت ، يخرجونهم من النور إلى الظلمات ، أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾<sup>(٢)</sup> فنقول في ذلك وبالله نهتدي :

أما ما رووا : من التقديم لابي بكر في الصلاة ، فروايتهم في ذلك من بلال عن عائشة ، فلو كنا نحن يميل إلى إبطال الأحاديث من جهة ناقلها دون شواهد وعلامات لإبطالها ، لكان في إبطال هذا الخبر أو كد مقال ، وذلك أن الحشوية يزعمون أن الحديث يثبت لهم من جهة

(١) سورة الأنفال : الآية : ٤٢ .

(٢) سورة البقرة : الآية : ٢٥٧ .

ناقليه ، ويفسد عندهم كذلك من جهة ناقليه ، على قدر تزكيتهم الناقل ، وانحرافهم عنه من غير نظر في معانيه ، ولا طلب لشواهد تصديقه وعلامات باطله ، وهذه حالة لا يرضاها إلا قليل البصيرة ، ناقص التمييز والمعرفة ، زائل الفهم .

فأما نحن فلا نعول على ذلك ، ولا نقتصر عليه دون الشواهد ، والعلامات ، والدلائل الواضحات ، الدالة على تحقيقها أو بطلانها ، إذ كان من يظن به أمثالنا الصدق قد يجوز أن يكذب بحال من الاحوال الحقيقية ، وكذلك من يظن به أمثالنا الكذب يجوز أن يصدق بحال يقوم به في ذلك ، فهذا أو شبهه لم نشق باطراح خبر ، ولا بحقيقة من عدو ولا ولي ، حتى يعلم صحته ، أو بطلانه ، بالشواهد اللائحة ، والاعلام الواضحة ، واتبعنا في ذلك تأديب الله عز وجل من قائل إذ يقول : ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ﴾ (١) وقال : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ (٢) فأمر الله أن يتدبروا لكتابه ليتحقق حقه ويزول الخلاف فيه وعنه .

وإذا كان جميع ابواب الحق ووجوهه متفقة متسقة كان جميع ابواب الباطل وسبله متضادة مختلفة ، وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : سيكذب علي فاعرضوا ما تحدثوا به عني على كتاب ربي ، فما وافق كتاب الله فخذوه ، وما خالف كتاب الله فانبدوه ، واخبر أن كتاب الله مع اهل بيته مقروناً بهم ، لا يفارقهم ولا يفارقونه ، فدل ذلك على أنهم علمائهم فوجب الرجوع الى اهل بيته (عليه السلام) في تحقيق الأشياء ، إذ كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمرنا أن نحقق

(١) سورة محمد : الآية : ٢٤ .

(٢) سورة النساء : الآية : ٨٢ .



اخباره بكتاب الله ولسنا نحيط بكتاب الله علماً ، ولا شك في إحاطة أهل بيت رسول الله ( عليه السلام ) بعلمه ، إذ قرنهم رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) به ، فوجبنا عند ذلك في كل ما نقل اليها من اخبار رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) النظر والتمييز ليتحقق لنا حقها ، ويتضح لنا باطلها ، ولو عولنا في ذلك على ما تذهب اليه الحشوية في الاخبار لقلنا : ان بلالاً مولى ابي بكر ، وعائشة ابنته ، ويجوز ان يتهم بلال في الميل الى مولاه ، وتتهم عائشة في الميل الى ابيها ، ويبطل الحديث من هذه الجهة ، لكن هذه الحالة لا نرضاها لانفسنا ، فنقول في فساد هذا الخبر وبالله التوفيق .

إن أول ما يدل على فساده أنهم مختلفون في روايتهم .

فمنهم من روى : أن ابا بكر صلى بالناس أياماً في حياة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في علة .

ومنهم : من يقول انه قدمه لصلاة واحدة وهي الصلاة التي توفي عقبها ، وقالوا : لما كبر ابو بكر في المحراب خرج رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بين علي ( عليه السلام ) والفضل بن العباس ، ورجلاه تخطان في الأرض ضعفاً من العلة ، فدخل المحراب وصلى بالناس في روايتهم قاعداً ، ثم اختلفوا ايضاً فقالوا : إنه أزال ابا بكر عن المحراب واقامه بينه وبين الصف الأول ، فكان ابو بكر يصلي بصلاة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) والناس يصلون بصلاة ابي بكر .

وفي قول آخر : بقي معه في المحراب يصلان جميعاً .

فلما اختلفوا في هذه الرواية هذا الاختلاف الذي شرحناه وهي عندهم من أفضل مناقب صاحبهم ، التي بها يزعمهم استحق الامامة



عندهم كان اختلافهم فيها دليلاً على ابطال ما ادعوه من تقديم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) له ، ولو قدمه كما زعموا ما اختلفوا فيه على هذا الحال ، كما لم يختلفوا في تقديم عتاب بن أسيد للصلاة بالناس بمكة ، حين فتحها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومحال أن يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يقدم رجلاً للصلاة في مسجده فيجهل له اولياؤه ذلك ، حتى لا يدرون هل صلى أم لم يصل ، او هل ازاله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عن المحراب أم لم يزله .

فهذا احد الدلائل على ابطال ما يدعونه من هذه الرواية ، وقد اجمعوا مع ذلك في روايتهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) خرج حين كبر ابو بكر في المحراب في آخر صلاة صلاها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهي صلاة العصر ، التي توفي عقبها قبل ان تغرب الشمس .

فنقول: ان كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قدمه لصلاة على زعمهم ، وبدعواهم ، ثم خرج بعد ذلك فزاله عن الصلاة بالناس وصلى هو بهم ، فان الحال لا يخلو في هذا من أن يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قدمه للصلاة بوحي من الله او برأي قد رآه من نفسه ، فان كان قدمه للصلاة بوحي من الله ثم خرج فمنعه من الصلاة بالناس ، فقد عصى الله بمخالفته الله فيما قد أمره من تقديم أبي بكر للصلاة بالناس ، وقائل هذا كافر بلا خلاف .

وان كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قدمه برأي رآه من نفسه ، فليس يخلو حاله في ازالته من ان يكون برأي منه او بوحي من الله ، فان كان ازاله برأيه كما قدمه ، ففعله الاخير ناسخ للاول ، فقد عزله عن فضل قد كان أهله ، وقبح أن يعزله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله وسلم) عن فضل قد كان اهله<sup>(١)</sup> بزعم اوليائه ، الا وقد علم انه غير مستحق لذلك الفضل ، وان كان آخره بوحى من الله ، كان سبيله في ذلك كسبيله فيما بعثه بسورة براءة ليقرأها على الناس بمكة ، من بعد الفتح ، من بعد رجوعه من غزاة تبوك ، فلما سار ابو بكر بالسورة نحو مكة بعث خلفه علياً (عليه السلام) فاسترجعها منه ورده الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وتقدم علي (عليه السلام) بالسورة الى مكة ، فقرأها على اهل مكة ، ورجع ابو بكر الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : يا رسول الله هل نزل في شيء استوجب استرجاعي وأخذ السورة مني ؟

فقال : يا ابا بكر ان الله اوحى اليّ ان لا يؤدي عني الا انا او رجل مني ، وان علياً مني وأنا منه ، وهذا مما لا خلاف فيه بين الأمة فان صححت لهم رواية تقديمه في الصلاة فسبيله فيما وصفناه في ازالته عنها كسبيله باداء سورة براءة ، فهذا حال يهدم كل فضيلة لابي بكر من دون ان ينسب ويثبت له فضيلة لكن اولياؤه ﴿صم بكم عمي فهم لا يعقلون﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما : ما اختلفوا فيه من وقوف ابي بكر بالمحراب مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) او خلفه ، فانا نقول في ذلك : لو كان ابو بكر قام مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في المحراب محاذيا له لوجب مشاركته للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في الامامة ،

(١) أهله هنا وفيما قبله بصيغة الفعل الماضي وبفتح الهاء المشددة . الكاتب

(٢) سورة البقرة : الآية : ١٧١ .

(٣) أقول : وفي نسخة : قام مع رسول الله في المحراب .

ولوجب ان يكون سنة مستعملة في الاسلام وغير مطروحة<sup>(١)</sup> فيصلي بالناس امامان في محراب واحد ، اذ ليس كان معهم نهي من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عنه ، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد فعله في اخر افعاله التي لم ينسخها شيء من بعدها ، ولم ينه الرسول عنها ، فلما كنا نجد اوليائه مجتمعين على منع الشركة من ابي بكر ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الامامة ، ووجدناهم مجتمعين على منع إمامين يصليان بالناس في محراب واحد ، بطل قول من يزعم : ان ابا بكر قام مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في المحراب محاذنا له ، وثبت قول من قال : انه اقامه خارجا عنه بينه وبين الصف .

ولعمري لقد فعل ذلك به ، ولو ميز اولياؤه هذه المنزلة لعلموا ان اقامته له في ذلك المقام دليل على انه قد انزله منزلة من لا دين له ، اذ كانت الأمة مجمعة على انه لا يجوز ان يصلي رجل جماعة فيقوم فرادى صفاً وحده ، وانه من فعل ذلك وقد عقد صلاته بنية الجماعة فلا صلاة له ، ومن لا صلاة له فلا دين له .

فلما قام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صاحبهم فرادى بينه وبين الصف كان قد اقامه مقام من لا صلاة له ، ومن لا صلاة له فلا دين له ، ثم كفى بهذا المقام خزيا لصاحبه ، ودليلا لمن فهم ما شرحناه وبيناه ، وهذا المقام أجل منقبة لصاحبهم عندهم ، وقد شرحنا ما عليهم وما على صاحبهم عندهم فيه ، وكان قول ابي بكر : وددت اني سألت رسول الله عن هذا الأمر لمن هو فكان لا ينازع فيه ، دالا على انه لم يكن له فيه حق يعرفه ، اذ لم يعرف هو لمن ، ولو كان له فيه حق لعرفه ، ولما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : « علي مني وانا

---

(١) أقول : وفي نسخة : أن تكون سنة مستعملة في الإسلام وغير مطروحة .

من علي « دل على ان منزلة علي في دين الاسلام باثبات الحجة لله على الناس منزلة الرسول في ذلك بعد وفاته وفي التأدية عنه في حياته ، وهذا تحقيق قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : « علي مني بمنزلة هارون من موسى ، إلا أنه لا نبي بعدي » فلما كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نبياً إماماً وكان هارون نبياً إماماً مع موسى (ع) فاستثناه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بمنع اسم النبوة في علي (ع) يثبت له الامامة ضرورة ، اذ لم يستثن بها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كما استثنى بالنبوة .

وقد شرحنا من معنى هذا الخبر في كتاب الأوصياء ما فيه كفاية لمن فهم ، فهذه فضيلة صاحبهم التي يعولون بزعمهم عليها ، قد اوضحنا ما عليه فيها ، وان التقدمة لم تكن من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولو صحت ايضاً لهم من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عند الضرورة ، لعله ، وثبت عند ذلك إيمانه وتطهيره لكان ذلك مما لم يوجب ولاية لأحد على المسلمين ، ولو كان ذلك مما يوجب ولاية لأحد لكان عتاب بن أسيد أحق بالخلافة منه ، اذ كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد قدمه يصلي بالناس حين فتح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مكة ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مقيم بمكة ، وابو بكر معه ، يصلي خلف عتاب ، فقدمه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) يصلي بالناس في المسجد الحرام من غير علة ولا ضرورة دعت الى ذلك ، وهذا باجماع الأمة ، فكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) يصلي بالناس الظهر والعصر ، وعتاب بن اسيد يصلي بالناس الثلاث الصلوات باجماع ، وكان باجماع ان المسجد الحرام أفضل من سمد<sup>(١)</sup> المدينة ، ومكة أفضل من المدينة ، ويلزم في النظر أن من

(١) أقول : كذا في الأصل : والظاهر أنه : أفضل من مسجد رسول الله بالمدينة .



قدمه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الموطن الأفضل من غير  
علة أفضل ممن قدمه في مسجد هو دونه في الفضل مع ضرورة العلة .

فان زعم جاهل : أن مسجد المدينة وهو مسجد رسول الله (صلى  
الله عليه وآله وسلم) دون المسجد الحرام ، والخلافة لرسول الله (صلى  
الله عليه وآله وسلم) فالمقدم في مسجده اولى من المقدم في غير مسجده ،  
قليل له : هذا جهل وعمي فان كان رسول الله (صلى الله عليه وآله  
وسلم) حيث صلى من البلاد فهو مسجده وموطنه ، وهو الحاكم فيه دون  
غيره ، والأمر له واليه ، وشاهد ذلك قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) :  
جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فجميع الأرض مسجد لرسول الله  
(صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا ما لا يحتاج به ذوفهم .

واما : رواية اهل البيت (عليه السلام) <sup>(١)</sup> في تقديمه للصلاة فانهم  
رووا : بأن بلالا صار الى باب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)  
فنادى : الصلاة وكان قد أغمي على رسول الله (صلى الله عليه وآله  
وسلم) ورأسه في حجر علي (عليه السلام) فقالت عائشة لبلال : مر  
الناس ان يقدموا ابا بكر ليصلي بهم ، فان رسول الله مشغول بنفسه ،

(١) وقد حرفت ولعبت يد التغيير بهذه الرواية في صحيح البخاري مسلم ، وغيرهما من  
الصحاح ، بما يوافق رغبتهم وميلهم ، ومن تصفح الصحاح الستة يرى العجائب  
والغرائب من التحريفات والتغييرات الشائبة ، التي يرجع بعضها الى مؤلفيها  
وأكثرها الى اللجنة التحريف والتغيير في مطابع مصر وغير مصر من البلاد التي لا يروق  
لأهلها احقاق الحق ، وابطال الباطل ، لا سيما في الأحاديث الواردة في فضائل  
ومناقب اهل البيت النبوي (عليه السلام) .  
الكاتب

أقول : ومن راجع الطبوعات المختلفة وبالأخص المطبوعة في القرن الأخير ، يرى  
التغييرات الكثيرة التي لم توجد في الطباعات السابقة والظاهر أن اللجنة المسؤولة تحذف  
ما تريد ، وتحرف ما تحب ، ولها الصلاحيات التامة من قبل بعض حكام الدول  
الإسلامية وزعامتهم .

فظن بلال أن ذلك عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال للناس : قدموا أبا بكر فيصلني بكم ، فتقدم أبو بكر فلما كبر أفاق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من غشوته ، فسمع صوته ، قال لعلي (عليه السلام) : ما هذا ؟ قالت عائشة : أمرت بلالا يأمر الناس بتقديم أبي بكر يصلي بهم ، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) : اسندوني أما انكن كصويحات يوسف ، فخرج بين ميمونة زوجته وبين علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى باب الحجرة فاستقبله الفضل بن العباس ، فرد ميمونة ، واخذ الفضل بن العباس بعضده ، فجاء إلى المحراب بين الفضل وعلي (عليه السلام) <sup>(١)</sup> وأقام أبا بكر خلفه بين

(١) في صحيح البخاري في كتاب الصلاة باب حد المريض أن يشهد الجماعة : فخرج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يهادي بين رجلين ، وفي صحيح مسلم في كتاب الصلاة ، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ، والرواية عن عائشة وفيها : فخرج بين رجلين تخط رجلاه في الأرض بين عباس بن عبد المطلب وبين رجل آخر ، قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فأخبرت عبد الله بالذي قالت عائشة فقال لي عبد الله بن عباس : هل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة قال : قلت لا ، قال ابن عباس : هو علي (عليه السلام) وفي رواية أخرى لمسلم : فخرج ويدله على الفضل بن عباس ويدله على رجل آخر ، وهو يخط برجليه في الأرض ، فقال عبيد الله : فحدثت به ابن عباس ، فقال : اتدري من الرجل الذي لم تسم عائشة ، هو علي (عليه السلام) وفي رواية أخرى لمسلم ، فقام يهادي بين رجلين ورجلاه تخطان في الأرض ، وأورد روايات أخرى لم يذكر فيها كيفية خروجه ، ولا غرابته من عائشة حيث لم تسم الرجل الذي خرج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) معتمداً عليه فكيف تسمي علياً (عليه السلام) وعداوتها له ظاهرة ، وحسدها له لا ينكر ، فكم عارضته بمحضر من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والنبي يتهرها ، وقضاياها معه (ع) بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا سيما في حرب البصرة أخزى واشنع سامح الله أمنا عائشة وعاملها الله بعدله . الكاتب .

أقول : لا نقول فيها إلا ما قالوا فيها اعلامهم ، فهذا العلامة سبط بن الجوزي في سياق تاريخ رسول الله (ص) وبيان الحالة الزوجية وعلاقة رسول الله (ص) بعائشة .

المحارب وبين الصف ، وكان يسمع الناس التكبير اذا كبر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كسيل من يسمع الناس التكبير يوم الجمعة ، وصلى بالناس قاعداً .

وأما : ما زعمت العامة في الرواية من انه قال (صلى الله عليه وآله

= يحدثنا عنها بأنها كيف حاولت مرات عديدة ايذاء رسول الله (ص) وجرح شعوره ، وكيف انها اهانت خديجة (سلام الله عليها) في حضوره (ص) مع أنها كانت تعلم أن رسول الله (ص) كان يحترم خديجة (سلام الله عليها) حتى أنه لم يتزوج عليها احتراماً لها .

فهذه المدعاة أم المؤمنين تحدثنا قال سبط بن الجوزي في تذكرة الخواص : ص ٢٧٣ ما نصه : وفي رواية عائشة : فأدركتني الغيرة يوماً فقلت : وهل كانت إلا عجوزاً قد أخلف الله لك خيراً منها - تريد بذلك ذكر منزلتها ، وحسن جمالها ، إن صح التعبير - قالت : فغضب حتى اهتز مقدم شعره ، وقال : والله ما أخلف لي خيراً منها - والظاهر أنه (ص) يقصد الأمور المعنوية ويريد أنها (سلام الله عليها) كانت له امرأة مثالية وكانت تعاضده في كل الأمور وكان هو يستشيرها أحياناً ، وهي كانت تبذل كل ما بوسعها لخدمة رسول الله (ص) وخدمة دينه ويصفها رسول الله (ص) قائلاً : - لقد آمنت بي إذ كفر الناس ، وصدقتني إذ كذبني الناس ، وأنفقتني بمالها إذ حرمني الناس ، ورزقني الله أولادها إذ حرمني أولاد النساء ...

وقال سبط بن الجوزي : وفي رواية عائشة قالت : أغضبت رسول الله (ص) يوماً وقلت : خديجة بالتصغير ، فزجرني وقال : إني رزقت حبها ، واستأذنت عليها يوماً هالة أخت خديجة فارتاع لذلك وقال : اللهم هالة بنت خويلد ، قالت - عائشة - فغرت ، وقلت : وما تذكر من عجوز حمراء الشدين ، هلكت في الدهر ، فزجرني ، وقال بمعنى ما تقدم ... قال مؤلف هذا الكتاب ان هالة توفيت في حياة خديجة - انظر ما تقدم - ثم قال العلامة ابن الجوزي في معنى حمراء الشدين : إن المرأة إذا كبرت احمر شدقاها ، وقيل : إنه أرادت بالأحر الأبيض ، ومتى كبرت المرأة ابيض شدقاها وهو الأصح . ثم قال : كل هذه الروايات في الصحيحين .

هذا وقال في ص ٢٧٢ من الكتاب نفسه ، ما نصه : عن هشام بن محمد : كان رسول الله يودها - أي يود خديجة - ويحترمها ويشاورها في أموره كلها ، وكان وزير صدق ، وهي أول امرأة آمنت به ولم يتزوج في حياتها أحداً .

وسلم) : قدموا ابا بكر ، فقالت عائشة : ان ابا بكر رجل رقيق القلب ، ولعله لا يتهيأ له ان يصلى بهم ، فليقدموا عمر ، فقال : رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : ابي الله ورسوله إلا تقديم ابي بكر ، أما إنكن كصويجات يوسف ، فهو شيء لا معنى له لأن هذا شيء لا يشبه فعل يوسف وإنما مثل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بقوله في رواية اهل البيت (عليهم السلام) أما إنكن كصويجات يوسف ، لكذبهن على يوسف ، كذلك أيضاً كان قولها لبلال : قدموا ابا بكر فليصل بالناس فان رسول الله مشغول بنفسه ، دليل على الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلو كان ما رواه حقاً لكان ذلك طعناً على عائشة ، اذ عارضت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في أمره ، ومن عارض الرسول في أمره فقد ظن انه اعلم منه بما يعارضه فيه ، ومن ظن ذلك فقد كفر بلا خلاف ، فليقدموا لعائشة ان شاؤوا في الخالين من روايتهم ، ورواية اهل البيت (عليهم السلام) ثم ليذموا أباهما ان شاؤوا فيما وصفناه في مقامه في تلك الصلاة ، اذ كان مقام من لا صلاة له ، وكل ذلك عليهم لا لهم ، والحمد لله رب العالمين .

وأما قول جهالهم : لما رضى رسول الله لديننا رضىناه لدينانا بزعمهم ، فهذا جهل واختلاط ، وتخط وافرط ، وذلك ان القوم ان كانوا انما أقاموا ابا بكر لديناهم فقد يلزم في حق النظر ان يكون ابو بكر وكيلاً لهم في دنياهم واذا قالوا : ان ابا بكر كان وكيلاً لمن أقامه لزم في حق النظر وحكم الاسلام ان يكون الناس مخيرين في اقامته لديناهم ، وازالته عن دنياهم ، وليس على كل الناس فرض ان يقيموا لديناهم وكيلاً ، بل ذلك اليهم ان شاؤوا أقاموا ذلك ، وان شاؤوا لم يقيموا ، واذا كان ذلك كذلك واختاره قوم أقاموه وكيلاً لديناهم كما زعموا ،



فليس على جميع الناس واجبا أن يقبلوا ذلك ، فمن شاء ان يقيمه أقامه ، ومن شاء ان يمتنع امتنع من ذلك ، فان امتنعوا من ذلك تركوا علتهم التي اصلوها بزعمهم ، أنهم رضوا لدنياهم من رضيه رسول الله لدينهم ! ومن ترك علة وخرج عن أصله الذي عليه معوله ومذهبه ، فقد لزمه عند جميع اهل النظر مفارقة مذهبه ، والدخول لحجته ، وكفى بذلك خزيا لمن أقام عليه .

وان هم أجازوا الاختيار من الناس لا قامته فمن شاء إقامة لديناه ، ومن شاء لم يقمه لزمهم في حكم النظر أن يكون القوم الذين أقاموه لدنياهم أمرين ناهين له في كل احواله ، ولا أمر له عليهم ، ولا طاعة ، إذ كل دين وشريعة وملة ومعقول يوجب ان كل من كان له وكيل في دنياه فطاعته وأمره ونهيه لازم لموكله ، ولا طاعة للوكيل ، ولا أمر له معه ، ولا نهى ، وإذا كان ذلك كذلك فقد اخرجوا أبا بكر من حدود الإمامة وهم لا يعلمون ، ومع ذلك فقد ألزموا أبا بكر الظلم والتعدي ، بل الكفر في قتله الذين منعوه زكاتهم ، وسبي ذراريهم<sup>(١)</sup> وإباحة فروج حريمهم ، فبأمر من فعل ذلك ، ومن الذي أوجب له ذلك منهم ، وإنما هو بزعمهم وكيل لمن رضيه لدنياه ، فان القوم لم يرضوه لدنياهم وكيلا ، وليس ذلك عليهم بواجب في الدين ، ولا في احكام العقول ، لأن كل انسان مخير ان شاء أقام وكيلا لنفسه ، وان شاء قام هو بنفسه دون غيره .

هذا مع ما يلزمهم في حق النظر على اصل علتهم هذه ، ان يكون

---

(١) هو مالك بن نويرة ، فقد قتله خالد بن الوليد بأمر أبي بكر ، وقتل أصحابه وسبي ذراريهم وإباح فروج نسائهم فنكح خالد زوجة مالك من ليلته أنظر ص ٢٩ من الكتاب . الكاتب

كل من قدمه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) للصلاة بقوم في كل مصر من الأمصار ، وقبيله من القبائل ، فقد رضيهم ، ويجب على كل قوم ان يرضوا لدينهم من رضيهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لدينهم ، فبرضى اهل مكة من اقامه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) للصلاة بهم لدينهم ، وكذلك اهل الطائف ، واهل اليمن ، وكل بلد فتحه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يرضون لدينهم من قدمه (صلى الله عليه وآله وسلم) بهم ، وكذلك جميع البوادي ، والقبائل والقرى ، والسرايا ، وذلك ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) انما اقام أبابكر على دعواهم للصلاة باهل المدينة دون غيرهم من سائر النواحي ، فكان لأهل المدينة خاصة ، وارتضاه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لهم بزعمهم كما ارتضى لأهل مكة صاحبهم المصلي بهم من قبله وكما ارتضى لأهل كل مصر ، وكل قبيلة ، وليس لأهل المدينة ان يتحكموا على غيرهم برأيهم ، فكل قوم فلهم ان يختاروا لأنفسهم صاحبهم كما لأهل المدينة ذلك ، فان طالب اهل المدينة اهل مكة بالدخول معهم والرضا بصاحبهم ، قال اهل مكة لأهل المدينة : ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بزعمكم اختار صاحبكم للصلاة بكم دون غيركم ، ولم يختره لنا ، فرضيه لكم ، وكذلك اختار لنا رجلاً غيره فرضيه لنا ، كما رضي صاحبكم لكم ، فنحن نختار صاحبنا كما اخترتم انتم صاحبكم ، اذ كنا نحن وانتم مختارين في هذا الأمر من غير أمر من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) معكم ولا معنا في ذلك ، فقد تساوينا في الاختيار .

فان منعوا ذلك بان ظلمهم ، وظهرت فضيحتهم ، وانكسرت حجتهم ، وخرجوا عن اصلهم ، وتركوا علتهم ، وان اختاروه كثرت الخلفاء والأئمة في جميع الأمصار ، وكفى بهذا المذهب خزيًا لمن اقام

عليه وناضل عنه بعد هذا البيان عند من فهم .

وأما : ما احتج به من قول الله تعالى : ﴿ ثاني اثنين إذ هما في الغار ﴾<sup>(١)</sup> وإن ذلك أبو بكر الذي كان مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الغار ، ومن قال انهم كانوا خمسة ، ليس كما قال الله تعالى : ﴿ ثاني اثنين إذ هما في الغار ﴾ وما نجد لأبي بكر في هذا الحال فضيلة على غيره ، لأنه صاحب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ضيماً ، ولا حارب عنه عدواً ، ولا وجدنا في الآية له مديحاً بفضل أكثر من خروجه معه ، وذكر صحبته له ، وقد أخبرنا الله جل اسمه في كتابه ان الصحبة قد تكون للكافر مع المؤمن ، حيث يقول : ﴿ قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلاً ﴾<sup>(٢)</sup> الآية فما في الصحبة منقبة تعد فضيلة<sup>(٣)</sup> وليس لمن نظر لنفسه



(١) سورة التوبة : الآية : ٤٠  
(٢) سورة الكهف : الآية : ٣٧

(٣) قال السيد الشريف المرتضى عم الهدى (رحمه الله) في الشافي (ص ٢٢١) في رده لقاضي القضاة ، حيث جعل قصة الغار فضيلة لأبي بكر ما نصه : أما قوله انه كان صاحبه في الغار فانا متى اعتبرنا قصة الغار لم نجد فيها لأبي بكر فضلاً بل وجدناه منهيأ ، والنهي من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يتوجه الا الى قبيح ، ونحن نبين ما يقتضيه إستقراء الآية ، أما قوله تعالى : ﴿ ثاني اثنين ﴾ فليس فيه أكثر من إخبار عن عدد ، وقد يكون ثانياً لغيره ومن لا يشركه في إيمان ولا فضل ، ثم قال : ﴿ إذ يقول لصاحبه ﴾ وليس في التسمية بالصحبة فضل ، لأنها قد تحصل من الولي ، والعدو ، والمؤمن ، والكافر قال الله تعالى مخبراً عن مؤمن كافر اصطحياناً ﴿ قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلاً ﴾ ثم قال : ﴿ لا تحزن ﴾ فنهاء عن الاستمرار على حزن وقع منه بلا خلاف ، لأن الرواية وردت بانه جزع ونشج بالبكاء ، وانما ذكرنا ذلك لئلا يقولوا انما نهى عما لا يقع منه ، وظاهر نهيه (صلى الله عليه وآله وسلم) يدل على قبح الفعل ، وانما يحمل النهي في بعض المواضع على التشجيع ، والتسكين ، بدلالة توجب العدول عن =



فاتبع سبيل ربه طالباً لخلاصه في الهرب بيدنه منه على غيره ، فأي حال أوجب المنة لأبي بكر على غيره في صحبته الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الى الغار وإنما كان هارباً بيدنه ، طالباً بذلك النجاة لنفسه ، دون أن يكون ذلك منفعة لغيره .

فان قالوا : كان مؤنسا للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) جهلوا

= الظاهر ، وهذا يدل على وقوع المعصية من الرجل في الحال ، واما قوله تعالى : ﴿ ان الله معنا ﴾ فمعناه انه عالم بحالنا كما قال تعالى : ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا اكثر الا هو معهم اينما كانوا ﴾<sup>(١)</sup> فليس في ذلك ايضا فضل .

وقد قيل ان لفظة معنا تختص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وحده دون من كان معه ، وقد يستعمل الواحد العظيم هذه اللفظة في العبارة عن نفسه ، كما قال تعالى : ﴿ انا أرسلنا نوحا ﴾ ﴿ وانا نحن نزلنا الذكر ﴾ ، وانا له لحافظون ﴿<sup>(٢)</sup> ثم قال : ﴿ ثم انزل الله سكينة عليه وأيده بجنود لم تروها ﴾<sup>(٣)</sup> وانزل السكينة انما كان اعلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وبدلالة قوله ﴿ وأيده بجنود لم تروها ﴾ وهم الملائكة ، وبدلالة ان الهاء من أول الآية الى آخرها كناية عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم تنزل السكينة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في غير هذا المقام الا عمت من كان معه من المؤمنين ، قال الله تعالى فيه يوم حنين : ﴿ فأنزل الله سكينة على رسوله وعلى المؤمنين ﴾ وقال تعالى : ﴿ إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية فأنزل الله سكينة على رسوله وعلى المؤمنين ﴾<sup>(٤)</sup> وفي اختصاص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في الغار بالسكينة دون من كان معه ما فيه .  
الكاتب .

(١) سورة المجادلة : الآية : ٧ .

(٢) سورة الحجر : الآية : ٩ .

(٣) سورة التوبة : الآية : ٢٦ .

(٤) سورة الفتح : الآية : ٢٦ .



في هذا ، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن مستوحشاً ، والله مؤنس أفضل أنساً من ابني بكر وغيره ، وملائكة ربه نازلة عليه اثناء الليل ، وأطراف النهار ، كما قال الله عز وجل : ﴿ فأنزل الله سكينته عليه وأيديه بجنود لم تروها ﴾ <sup>(١)</sup> يعني الملائكة ، وكما قال جل اسمه مخبراً عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : ﴿ إذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا ﴾ <sup>(٢)</sup> فمن أنس بالله وملائكته كان محالاً أن يأنس بغيرهم ، ولو كان ايضاً ذلك كذلك لكان ثوابه له دون غيره ، ولم تكن فيه منفعة لسواه ، فتكون له فضيلة على غيره ، ولقد كانت المنة لله ولرسوله عليه في ذلك ، اذ قبله صاحباً وهداه بزعمهم .

ثم نقول في ذلك بعد هذا كله : ان الله قد اخبرنا في قصته وقصة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بما دلنا ذلك على تهمة في ايمانه ، لأنه قال جل من قائل : ﴿ ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا ﴾ ثم قال : ﴿ فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها ﴾ <sup>(٣)</sup> فأخبر أنه أنزل السكينة عليه دون أبي بكر ، ولم يذكر أبا بكر في السكينة ، كما أخبرنا في موطن آخر أنه أنزل السكينة على الرسول وعلى المؤمنين ، حيث يقول في سورة التوبة . ﴿ لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين ﴾ <sup>(٤)</sup> ألا ترى أنه ذكر السكينة للمؤمنين في هذا الموضع اذ كانوا حضوراً مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ؟

(١) و (٢) سورة التوبة : الآية : ٤٠ .

(٣) سورة التوبة : الآية : ٤٠ .

(٤) سورة التوبة : الآية : ٢٦ .

وآله وسلم) في السكينة ولم يذكر ابا بكر في حال كونه مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في الغار ، فأنزل السكينة على الرسول ولم يذكره كما ذكر المؤمنين في هذا الموضع من حنين ، فكان ذلك موجباً للتهمة في ايمانه ، وانتقاماً للذي وجد للطعن عليه بذلك سبباً ، لأنه يقول لو كان مؤمناً لكان قد ذكره في انزال السكينة على الرسول معه في الغار ، كما ذكر غيره من المؤمنين يوم حنين ، وهم الذين ثبتوا مع علي ( عليه السلام ) تحت الراية ، وكانوا يومئذ ثمانية لم ينهزموا مع المنهزمين .

وبإجماع ان ابا بكر وعمر لم يكونا في الثابتين ، وكانا من المنهزمين ، وقال ايضاً قوم من أهل النظر : أن ابا بكر بصحبته لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الغار لم تصح له هجرة ، قالوا وهجرة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الى الله وهجرة المؤمنين الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فمن هاجر الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وجب ان تكون هجرته اليه بعد هجرة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قالوا : وذلك لأن الله يقول : ﴿ ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ﴾ (١) لم يجوز ان يكون شريكاً للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في هجرته الى الله تعالى ، لأن ابا بكر كان مستعيذاً برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والرسول واسطة بينه وبين الله ، فيكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مستعيذاً به ، كما ان ابا بكر مستعيذاً بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فلما كان ابو بكر مستعيذاً بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يجوز ان يكون شريك الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في هجرته ، والهجرة الى الرسول لا تكون إلا من بعد هجرة الرسول ، فلا يجوز أن يكون فيه معه فيكون

---

(١) سورة النساء : الآية : ١٠٠ .

شريكة ، والشركة له في ذلك غير جائزة باجماع ، ولا يجوز أن يكون قبله ، فيكون ذلك غير مهاجر إلى الله وإلى الرسول .

فلما كان حال أبي بكر على ما وصفناه من كينونته مع الرسول في حال هجرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بطل أن يكون مهاجراً إلى الرسول ، وثبتت له الصحبة فقط ، وقد ذكرنا في حال الصحبة أنها تكون لمؤمن مع كافر ما فيه كفاية لمن فهم ، وفي هذا اخراجه من كل خبر ذكر الله به المهاجرين في كتابه ، إذ لم يكن منهم ، فانظروا يا أهل النظر إلى ما عليهم وعلى صاحبهم في هذه المواطن ، التي هي أجل مناقب صاحبهم ، وأعظم فضائله عندهم ، وبها يصلون وعليها يعملون ، وهكذا لعمرى سبيل أهل الباطل ينقض عرى باطلهم ، والله عليهم من كل جهة راموا اثبات حجة منها لباطلهم ، والله المنة على أوليائه بما بصرهم من نور هدايته .

وأما : ما زعموا من قولهم أن أبا بكر وعمر ووزير رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلسنا نعرف الوزارة في اللغة ، إلا المعونة لا غيرها ، فمعونة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لا تكون إلا من جهتين لا ثالث لهما :

[الوجه] (١) الأول : في المعونة في التأييد والابلاغ إلى الناس من دين الله الذي جاء به من عنده ، كما قال عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا ﴾ (٢) وكان هارون (عليه السلام) مؤدياً معه رسالات الله ومعيناً له على دين الله .

(١) أقول : ما بين المعوقين ليست في الأصل إنما هي للتوضيح وتنسيق الكتاب .

(٢) سورة الفرقان : الآية : ٣٥ .

والوجه الثاني : هو المعونة بمجاهدة الكفار ومحاربتهم ، ولا نعرف في معونة الرسول وجهاً ثالثاً ، وذلك أن في الوزارة لسائر الناس غير الرسل ما يكون معه الرأي والمشورة والتدبير ، وهذا حال لا يظن لأحد مع الرسل ، لأن الرسل لا يستعملون آراءهم ، وتدبيرهم ، دون تدبير الله تعالى ، وأمرهم ، وإنما هم يصدرّون عن أمر الله ونهيه وتدبيره في وجوه تصرفاتهم من حرب إلى سلم إلى تقدم إلى تأخر إلى غير ذلك<sup>(١)</sup> ومن كان الله مدبره ومختاراً له في تصرفاته كان مستغنياً عن مشاورة رعيته وتدبيرهم معه ، وهذا مما لا يجوز أن يظنه ذو فهم في رسول ، ولا نبي ، ولا حجة لله على عباده .

وقد جهل قوم من أهل الغفلة في تأويل قول الله عز وجل : ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ فظنوا أن ذلك لحاجة بالرسول إلى مشاورتهم ، كلا ما يظن هذا إلا جاهل عند أهل المعرفة والبصيرة ، بل لعله نقصان كان فيهم أمر الله رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يشاورهم ليتألفهم بذلك كما جعل للمؤلفة قلوبهم نصيباً من الصدقات لعلم الله سبحانه بما في ذلك من اصلاح التدبير الذي يجهله المخلوقون ، وفي ابتداء الآية ما يدل ذا فهم ووعي على أن ذلك كذلك من التأليف ، ألا تسمع قول الله تعالى حيث يقول : ﴿ فيها رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله :

---

(١) قال السيد الشريف المرتضى (رحمه الله) في الشافي (ص ٢٢٢) في رده على قاضي القضاة ما نصه : ان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : لا يستشير أحداً لحاجة منه إلى رأيه وفقره إلى تعليمه وتوقيفه لأنه (صلى الله عليه وآله وسلم) الكامل الراجح المعصوم المؤيد بالملائكة ، وإنما كانت مشاورته أصحابه ليعلمهم كيف يعملون في أمورهم ، وقد قيل فعل ذلك ليستخرج دخاءهم وضمائرهم فلا فضل في المشاورة .

(٢) سورة آل عمران : الآية : ١٥٩ .



إنهم كانوا ينفضون من حوله لو كان فظا عليهم دليل على نقصانهم وقوله : ﴿ فاعف عنهم واستغفر لهم ﴾ دليل على أنهم فعلوا ما لا يرضى الله ولا رسوله منهم ، فأمره بذلك عند تألفهم ، ومن كان بهذه الصفة بطل أن يكون مدبراً للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومشيراً عليه بما يعمل به .

فكيف يكون ذلك منهم والله مخبر عن أهل بدر وهم أجل الصحابة وأرفعهم درجة ، وهي أجل موطن غزاها المسلمون حيث قال : ﴿ كما أخرجك ربك من بينك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون يجادلونك بالحق بعدما تبين كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون ، وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ، ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون ﴾<sup>(١)</sup> افترى إلى هذه الأحوال التي وصفها الله من أهل بدر كيف كانت كلها مضادة لمراد الله جل ذكره في تدبيره . فمحال عند ذوي الفهم أن يكون الرسول يستشير مثل هؤلاء ، ومن هو دونهم من الصحابة في العلم والمعرفة في تدبير يعمل عليه .

فلما بطل ذلك ثبت أن أمره بمشاورتهم ليتألفهم بها لتطيب بها أنفسهم ، وليسكنوا إليه ويثبتوا معه وعنده ، ويستبصروا في الدين على الإمام في وقت بعد وقت ، وثبت عند ذلك أن معونة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ووزارته لا تكون إلا من هذين الوجهين ، التأديبة والمجاهدة ، وما منها من كان له في هذين الوجهين أثر محمود معروف مشهور مذكور كمقام غيرهما فيها .

---

(١) سورة الأنفال : الآية : ٤ - ٨ .

اما وجه التأدية : ففي خبر سورة براءة وما قد أجمع عليه اهل الأثر من العامة والخاصة ما فيه كفاية لأولي الألباب وذوي الأفهام ، حيث حين بعثه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بسورة براءة الى مكة ليقرأها عليهم ، فلما فصل من حضرته بعث خلفه بعلي (عليه السلام) فاسترجعها منه وتقدم بها الى مكة ورده الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : هل نزل في شيء استوجب به ردي من الوجه الذي انقذتني فيه ؟ فقال : إن الله أوحى إلي أنه لا يبلغ عني الا أنا أو رجل مني ، وإن علياً مني وأنا منه <sup>(١)</sup> فهذه المنزلة من الوزارة في التأدية ليست لأحد من الصحابة الا لعلي (عليه السلام) دون غيره فكان علي (عليه السلام) هو أحق بوزارة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومعاونته في التأدية دون جميع الناس ، وشاهد ذلك قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : منزلة علي مني كمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي <sup>(٢)</sup> وقد أخبر الله سبحانه وتعالى أنه جعل هارون وزيراً

مركز تحقيق مكتبة التراث الإسلامي

- (١) أقول : رواه أحمد في المسند : ج ١ ص ٣ ، وص ١٥١ ، وص ٣٣٠ ، وج ٢ ص ٢٩٩ ، وج ٣ ص ٢١٢ ، وص ٢٨٣ ، وكذلك صحيح البخاري : ج ١ ص ٣١ ، والترمذي في جامعه عند تفسيره لسور القرآن ، والطبري في تفسيره : ج ١ ص ٤١٠ ، والسيوطي في الدر المنثور : ج ٣ ص ٢٠٩ ، وكتر العمال : ج ١ ص ١٤٧ ، والشوكاني في تفسيره : ج ٢ ص ٣١٩ ، وتاريخ ابن كثير : ج ٥ ص ٣٨ ، ومناقب الخوارزمي : ص ٩٩ ، والعيني في شرحه على صحيح البخاري : ج ٨ ص ٦٣٧ ، وتفسير المنار : ج ١٠ ص ١٧٥ ، وشرح المواهب المدنية : ج ٣ ص ٩١ ، والأموال : ص ١٦٥ ، والكفاية للكنجي : ص ١٢٦ ، ومجمع الزوائد : ج ٧ ص ٢٩ ، والخصائص للنسائي : ص ٢ .
- (٢) أقول : وأخرجه الحافظ محب الدين الطبري في الذخائر : ص ٦٣ ط بيروت عن سعد بن أبي وقاص ، وقال : أخرجه البخاري ، والمسلم ، وأبو حاتم ، وابن إسحاق ، وأحد بطرق مختلفة .

لموسى بقوله تعالى ﴿ وجعلنا معه أخاه هارون وزيراً ﴾ (١) بطل ان يكون أبو بكر وعمر وزيريه في وجه التأدية .

واما وجه المجاهدة في حروب المشركين ، فليس يختلف أهل الأثر في أن أبا بكر وعمر قد انهزما في مواطن كثيرة من مواطن الحروب والجهاد ، مثل هزيمتهما يوم أحد ، ومثل هزيمتهما يوم خيبر ، حين دفع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الراية الى ابي بكر ، وأمره بالمسير الى حصن خيبر ، فرجع بها منهزماً ، ثم دفعها الى عمر ، فرجع بها منهزماً كذلك ، فغضب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : ما بال اقوام ادفع اليهم رايتي فيرجعون بها منهزمين يحنون اصحابهم واصحابهم يحنونهم ، اما والله لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كراراً غير فراراً ، لا يرجع حتى يفتح الله على يديه ، فقال اهل النظر في ذلك : قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هذا يدل على انها لم يكونا بحيث يجبان الله ورسوله ، ولا يحبهما الله ورسوله ، إذ كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حكيماً لا يقول قولاً الا لفائدة فيه ، ودلالة على مواقع الحق وطرق الصدق . ومثل هزيمتهما حيث بعثهما الى بلاد طي التي تسمى غزاة ذات السلاسل ، ومثل هزيمتهما يوم حنين ، وهذا كله باجماع أهل الأثر ، وليس نعرف خبراً واحداً عنهما أنهما برزا لقرن ، ولا بارزا شجاعاً ، ولا قارعاً بطلا من مبارزي المشركين ، وقد كان غيرهما من جماعة المسلمين أحسن حالا منهما في مواطن الحروب ، ومعارك المقارعة ، فبطل عليهما أيضاً هذا الوجه الآخر من أن يكون لهما منه وزارة ، وكان غيرهما من مجاهدي المهاجرين والأنصار أحق بهذا الاسم منهما عند ذوي الفهم .

---

(١) سورة الفرقان : الآية : ٣٥ .

وأما : ما روي أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بزعمهم قال : ما نفعني مال كمال أبي بكر لقد زوجني ابنته ، وانفق علي أربعين الفا ، ففي هذه الرواية ما هو صحيح وما هو باطل ، وذلك ان تزويج الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من بنت أبي بكر صحيح لا خلاف فيه ، وأما انفاق المال<sup>(١)</sup> فما يكون عند ذوي الفهم من الكذب شيء اوضح ولا اظهر منه ، لأن من انفق هذا المال العظيم على رجل محال ان لا يعرف موطنه وموضعه ، وحيث أنفقه ، ولسنا نعرف ان لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) موطناً غير مكة والمدينة .

فان زعموا ان ابا بكر انفق هذا المال بمكة قبل الهجرة ، قيل لهم على ما انفق هذا المال ، وفيه صرفه ، أكان لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الحشم بمكة والعيال ما أنفق عليهم هذا المال كله من مدة ما أسلم أبو بكر الى وقت هجرته فهذا بين المحال ، أم يقولون إن

(١) أورد رواية إنفاق المال على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل الهجرة المحب الطبري في الرياض النضرة في فضائل أبي بكر ، واستندها تارة الى عائشة بنت أبي بكر ، وأخرى الى اختها أسماء بنت أبي بكر ، ولعمري إنهما إن لم ينحنا فضيلة الى أبيهما الشفيق عليهما فمن أخرى بذلك ، فافقروا واعجب .

وقال السيد الشريف المرتضى علم الهدى (رحمه الله) في الشافي (ص ٢٢١) ما هذا نصه : قد بين أصحابنا في الكلام على نفقة أبي بكر وادعاء يساره تارة إنه كان مملقاً غير موسر ، ودلوا على ذلك من حاله بأشياء ، منها : انه كان يعلم الناس ويأخذ الأجرة على تعليمه ، وليس هذا صنيع الموسرين ، ومنها : انه كان يخطط الثياب ويبيعها ، ومنها : ان أباه كان معروفاً بالمسكنة والفقر ، وإنه كان ينادي في كل يوم على مائدة عبد الله بن جدعان بأجر طفيف ، فلو كان أبو بكر غنياً لكفى أباه ، وبعد فلو سلمنا لهم يساره وانفاقه على ما يدعون ، لكان غير دال على الغرض الذي يجرون اليه ، لأن المعتبر في الانفاق بالمقاصد والنيات ، فمن أين لهم ان غرض أبي بكر فيه كان محموداً ، وهذا مما لا بد لهم فيه من الرجوع الى غير ظاهر الانفاق . الكاتب



الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) جهز الجيوش بمكة بهذا المال فتظهر فضائحهم ، إذ كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) باجماع لم يشهر سيفاً بمكة ولم يؤمر به ، ولا يأمر به ، ولا أطلق لأصحابه محاربة احد من المشركين بها ، وانما كان أسلم معه إذ ذاك أربعون رجلاً ، فلما اشتد عليهم الأذى من قريش وشكوا ذلك الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولى عليهم جعفر بن أبي طالب ، وأخرجهم معه الى ارض النجاشي ملك الحبشة ، وكانوا هناك إلى ان هاجر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولقد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يشاهده الخاص والعام ، أعني قريش بعد تزويجه بخديجة ، وكانت خديجة باقية عنده الى سنة الهجرة ، لا يحتاج مع مالها الى مال غيرها ، حتى لقد كان من استظهاره بذلك ان ضم علي بن أبي طالب (صلى الله عليه وآله وسلم) الى نفسه ، تخفيفاً بذلك في المؤنة على أبي طالب (رضي الله عنه) وذلك انه اصاب قريشاً جديباً ، وكثر عيال أبي طالب ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأعمامه : هلموا نخفف على أبي طالب من عياله ، فأخذ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) علياً وإخذه حمزة جعفرأ ، وأخذ العباس عقيلاً ، وما وجدنا في شيء من الأخبار ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد تزويجه بخديجة احتاج الى احد من الناس ، فان اهل الأثر مجمعون على ان خديجة أيسر قريش ، واكثرهم مالا وتجارة ، وقد اجمعا في الرواية : ان علي بن أبي طالب (عليه السلام) قال في غير موضع والله لقد صليت قبل كل احد مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سبع سنين ، وقد أخبر علي ان ابا بكر اسلم بعد سبع سنين من إظهار رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الدعوة وبقي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

بمكة ثلاث عشرة سنة بعد إظهار نبوته ، الى ان هاجر الى المدينة .

فجميع ما بقي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بمكة بعد اسلام ابي بكر ست سنين ، فيا معشر من فهم ، هل تجوزون ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لو كان له خمسون نفسا من العيال مع كثرة مال خديجة ، ينفق في ست سنين اربعين الف دينار ، او اربعين الف درهم ، ألا تنظرون بيان هذا المحال وفساد هذا المقال ، فان قالوا : انه انفقه عليه بالمدينة بعد الهجرة ، فقد علم اهل الآثار ان ابا بكر ورد المدينة وهو محتاج الى مواساة الأنصار في الدور والمال ، وفتح الله بعد الهجرة على رسله (صلى الله عليه وآله وسلم) من غنائم الكفار ، وبلدانهم ، ما كان بذلك اغنى العرب ، لو اقتفى منه عقدة ومع هذا فانما اقام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في المدينة عشر سنين الى أن قبض .

وقد رووا : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان في ضيافة الأنصار يتداولون ضيافته ، وانه كان في أوقات كثيرة يشد الحجر من المجاعة على بطنه ، ويطوي الأيام الثلاثة ، والسبعة ، والأقل والأكثر ، لم يطعم فيهن طعاما ، الى أن فتح الله عليه البلدان ، فمن يدفع اليه رجل واحد أربعين الف دينار يكون بالحال الذي وصفناه في مدة عشر سنين ، فيا سبحان الله ما أعظم تخرصهم على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولقد رووا جميعاً : أن الله عز وجل لما قال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾<sup>(١)</sup> فقد قعد المهاجرون والأنصار عن مناجاته غير علي (عليه السلام) فانه قال : كان معي دينار واحد فبعته بعشرة دراهم ، فجعلت

(١) سورة المجادلة : الآية : ١٢ .

اتصدق منها بدرهم بعد درهم ، ثم اناجي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مرة بعد أخرى ، حتى تصدقت بالدراهم كلها في عشر مرات ، وما فعل ذلك باجماع غيره ، ثم نسخ الله تعالى تلك الآية بقوله : ﴿ أشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة واطيعوا الله ﴾ <sup>(١)</sup> الآية ، والإجماع واقع على أن أبا بكر كان فيمن يتخلف عن المناجاة بسبب الصدقة ، فمن لم تسمح نفسه بصدقة درهم لمناجاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واختار التخلف عن مناجاته بسبب درهم واحد بخل به ، فكيف ينفق أربعين الف دينار أو أربعين الف درهم ، فقد جاؤا بالافك ظلماً ، وقالوا زوراً ، ومع ذلك فالاجماع واقع من الخاص والعام أن علياً (عليه السلام) أطعم مسكيناً ، ویتيماً ، وأسيراً ، أقراصاً من شعير ، يبلغ ثمنها في أيام القحط والجذب والغلاء ربع درهم ، فانزل الله تعالى في ذلك سورة ﴿ هل أتى ﴾ الى آخرها <sup>(٢)</sup> ومن أنفق أربعين

مكتبة تكملة ترمذی

(١) سورة المجادلة : الآية : ١٣ .

(٢) قال الشريف المرتضى علم الهدى (رحمه الله) في الشافي (ص ٢٢٠) ما نصه : ولو كان اتفاق أبي بكر صحيحاً لوجب أن يكون وجوههم معروفة ، كما كانت نفقة عثمان في تجهيز جيش العسرة وغيره معروفة ، لا يقدر على انكارها منكر ، ولا يرتاب في جهاتها مرتاب ، وكما كانت نفقات أمير المؤمنين (عليه السلام) معروفة بنقلها الموافق والمخالف ، فمن ذلك أنه . (عليه السلام) كان يقوم بما يحتاج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مدة اقامته بالشعب اليه ويتحملة ، وقد روي : انه أجر نفسه من يهودي وصرف أجره الى بعض ما كان يحتاج اليه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) واتفاق أمير المؤمنين (عليه السلام) مع الاكثار والافتار أفضل وارفع من اتفاق أبي بكر لو ثبت مع الغنى والسعة ، ومن ذلك تقديمه الصدقة بين يدي النجوى ، ونزول القرآن بذلك بلا خلاف بين اهل العلم ، وانه (عليه السلام) كان يطعم المسكين واليتيم والأسير ، حتى نزلت في ذلك سورة ﴿ هل أتى ﴾ الإنسان ﴿ وفيه نزل وفي معنى نفقته ورد قوله : ﴿ الذين يتفقون اموالهم بالليل =

الف درهم أو دينار لم يكن الله عز وجل ذكره ينزل فيه آية من كتابه يشكر على ذلك كما أنزل الله تعالى في احصاء الأقراص من الشعير ، إلا ان يكون سبيله في ذلك كما قال في ﴿ الذين ينفقون أموالهم رياء الناس ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ (١) الآية ، وفيما شرحنا مما يدعونه من هذا الباب كفاية لأولي الألباب .

وأما : ما روي : ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال بزعمهم : اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر (٢) فهو ظاهر المحال عند ذوي النظر ، وذلك أنا وجدنا روايتهم في خلاصة أبي بكر وعمر الانصار في وقت البيعة ، حين ارادت الانصار البيعة لسعد بن عباد ، فما وجدناهما قالا شيئاً من ذلك ، ولا ادعياه على الانصار (٣) ولو كان

= والنهار سرّاً وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم وهم يحزنون ﴿ (٤) ولما تصدق بخاتمه وهو راعى نزل فيه قوله تعالى ﴿ انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ﴾ (٥) وهذه جهات لا تدفع ولا تجهل فإين نفقات أبي بكر ، والشاهد عليها ان كانت صحيحة . « الكاتب »

أقول : راجع ذيل الآية من تفسير البرهان ، فقد روى عدة أحاديث عن مصادر مختلفة من الطائفتين ، ج ٤ ص ٣٠٦ ولكن المؤلف اثبت خلاف هذا في ص ٢٠٢ فراجع .

(١) سورة النساء : الآية : ٣٨ .

(٢) أقول : بهذا اللفظ وبمضمونه روايات عديدة ، كما في الرياض النضرة للطبري : ج ١

ص ٢٠٧ ط مصر ، وذكرها النيسابوري في المستدرک : ج ٣ ص ٨٧ ، وفي الجامع

الصغير للسيوطي ، وهامشه للمناوي : ج ١ وكذلك الصواعق المحرقة ص ١٩ .

(٣) قال الشيخ الجليل شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي الغروي المتوفي سنة ٤٦٠

في تلخيص الشافي للسيد المرتضى رحمه الله ( ص ٣٨٩ ) طبع إيران ما نصه : قوله

اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ، لا يصح الاحتجاج به ، لأنه خبر واحد لا

يوجب العلم ، ومسألة الإمامة مسألة علمية لا يجوز الرجوع إلى مثله فيها ، وأيضاً

فإنه مطعون على راويه مذكور ذلك في الكتب ، لأنه رواه عبد الملك بن عمير

(٤) سورة البقرة : الآية : ٢٧٤ .

(٥) سورة المائدة : الآية : ٥٥ .



هذا صحيحاً كما زعم المتخردون ، لكان لهما فيه اعظم الحجة على الانصار ، فلم يكونا يحتاجان الى الاحتجاج عليهم بعشيرة رسول الله

اللخمي ، وكان فاسقاً رجباً على الله ، وهو الذي قتل عبد الله بن يقطر رسول الحسين بن علي ( عليه السلام ) الى مسلم ابن عقيل ، حيث رمى به ابن زياد من فوق القصر ، وبه رمق ، فأجهز عليه فلما عوتب على ذلك قال : إنما أردت أن أرمعه إستهزاء بالقتل وقلة مبالاة ، وكان يتولى القضاء لبني أمية ، وكان مروانياً شديد النصب والإنحراف عن أهل البيت ( عليهم السلام ) ومن هذه صورته لا تقبل روايته .

ولو تجاوزنا عن ذلك وسلمناه لم تكن روايته فيها حجة ودلالة من وجوه أصحابنا : أحدها : إن الاقتداء بالرجلين مستحيل ، لأنها يختلفا في كثير من أحكامهما وأفعالهما ، واتباع المختلفين متعذر غير ممكن ، ولأنه يقتضي عصمتها والمنع من جواز الخطأ عليهما ، وليس هذا بقول أحد فيهما ، لأن إيجاب الإقتداء بمن ليس بمعصوم إيجاب لما لا يؤمن كونه قبيحاً ، ومتى قالوا : أنقضي بما نعلم حسنه بطل إختصاصهما بذلك .

وثانيها : أنه لو كان صحيحاً لاحتج به أبو بكر لنفسه في السقيفة ، ولما جاز أن يعدل عنه إلى روايته : أن الأئمة من قریش ، ولا خلفاء على أحد في أن الإحتجاج بخبر الإقتداء أقطع للشهب ، وأدحض للحجة ، وأشبه بالحال ، سيما والتقية عنه زائلة ، ووجوه الإحتجاج له معرضة ، ولوجب أيضاً أن يحتج به أبو بكر على طلحة ، لما نازعه فيما رواه من النص على عمر ، وأظهر الإنكار لفعله ، فكان احتجاجة في تلك الحال بالخبر المقتضي لنص الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) على عمر ، ودعائه الناس إلى الإقتداء به ، والإتباع له أولى وأبقى من قوله أقول : يا رب وليت عليهم خير أهلك وأيضاً لو كان هذا صحيحاً لكان حاجزاً لمخالفة الرجلين ، وموجباً لموافقتهما في جميع أقوالهما وأفعالهما ، وقد رأينا كثيراً من الصحابة قد خالهما في كثير من أحكامهما ، وذهبوا إلى غير ما يذهبان إليه ، وأظهروا ذلك ، فيجب أن يكونوا بذلك عصاة مخالفين لنص الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وقد كان يجب أيضاً أن ينبه الرجلان من خالفهما وأظهر خلافهما على مقتضى هذا الخبر ، ويذكر أهم بأن خلافهم محظور ممنوع ، على أن ذلك لو اقتضى النص بالإمامة على ما ظنوا لوجب أن يكون ما روه عنه ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من قوله : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ، موجباً لإمامة الكل ، وإذا لم يكن هذا الخبر موجباً للإمامة فكذلك الآخر .

« الكاتب »

( صلى الله عليه وآله وسلم ) وقوعه وما شاكل ذلك ، وكأنا يقولان : يا معشر الانصار ، قد أمركم رسول الله وخبركم بالاعتداء بنا فليس لكم مخالفة رسول الله ، فلما لم يذكر ذلك بشيء من احتجاجهما دل على بطلان ما تخرصوه من هذا الخبر .

ثم نقول بعد هذا كله : ليس يخلوا قول الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : اقتدوا باللذين من بعدي ، من أن يكون أراد به الامامة والخلافة ، او ان يكون أراد به ما روي عنه عن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) . فان قالوا : أراد ما روي عن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فيقال لهم : أوليس قد روى غيرهما من ذلك أكثر مما روي عنه عن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فلا يجدون الى دفع ذلك سبيلا ، فيقال لهم : قد لزمكم أن تقتدوا برواية غيرهما كما تقتدون بروايتهما ، او تطرحوا رواية غيرهما ، فان قالوا نطرح رواية غيرهما ، وجب عليهم تكذيب جميع من روي عنه معالم دينهم ، من رجالهم ، ومشايخهم الذين على نقلهم يعولون في أصولهم ، فأول ما يلزمهم في ذلك اطراح هذا الخبر وابطاله من روايتهم : اقتدوا باللذين من بعدي ، لأن هذا الخبر نقل عن غيرهما ، وكفى بهذا لمن يضطر مذهبه الى مثله خزيا .

وان قالوا : لا يجوز الاقتداء برواية غيرهما في ذلك كسبيل الاقتداء بروايتهما ، قيل لهم : فأي فضل لهما في هذه المنزلة ، اذ كان غيرهما قد ساواهما فيها ، وهذا ما لا فائدة فيه ، ورسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أحكم من ان يقول قولا ، او يأمر أمراً ، لا فائدة فيه .

فان قالوا : إن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أراد بذلك ما يحدثانه في الدين من بعده ، كذبهم ما قد اجمعوا عليه من قول الرسول

( صلى الله عليه وآله وسلم ) : كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار ، ولم يقل الا محدثة فلان وفلان دون غيرهما ، ولزم ان يكون جميع من احدث في الدين بعد الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) شيئاً لم يأت به كتاب ولا سنة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فهو مبتدع ضال مضل ، وهذا ما لا يحصى لهم منه ، مع ما يكذبهم في ذلك ايضاً كتاب الله حيث يقول : ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ﴾<sup>(١)</sup> ومحال عند ذوي الفهم ان يكون بعد هذا الكمال والتمام من الله نقصان ، اذ لو كان ذلك كذلك لزم تكذيب هذا الاخبار من الله سبحانه وعظم شأنه ، إذ قال : ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم ﴾ ولم يكمل ، وقائل هذا ومعتقده كافر راد على الله .

وان قالوا : أراد به الامامة من بعده ، قيل لهم : أف تقولون إن أبا بكر وعمر كانا إمامين في عصر واحد معاً ، فان قالوا : ذلك ، كذبهم الخبر في استخلاف أبي بكر لعمر وقت وفاته ، ولن يقوله من يعقل ، وان قالوا : احدهما صار إماماً بعد الآخر ، وهو قولهم ، قيل لهم : فقد بطل الآن عليكم هذا الخبر ، إذ الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) كان أفصح العرب ، ولا يجوز ان يقول قولاً محكماً ولا غير مستقيماً ، وذلك ان أبا بكر إن كان إماماً بعد الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ثم كان عمر بعد أبي بكر بطل ان يقال : كان عمر اماماً بعد الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ، فان قالوا : ان امامته كانت من بعد وفاة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وان كان قد تقدمته امامة غيره ، قيل لهم : اوليس كانت امامة عثمان من بعد عمر ، وهذا كله بعد وفاة

(١) سورة المائدة : الآية : ٣ .

الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أفترجون الاقتداء بإمامة عثمان وعلي ( عليه السلام ) كما توجبون الاقتداء بإمامة أبي بكر وعمر أو تدفعون ذلك ، فإن دفعوه وجبت عليهم البراءة من إمامة عثمان وعلي ( عليه السلام ) وفي ذلك الدخول في كلمة الخوارج ، والالتحاق بالبراءة ، والخروج من جملة ما عليه فقهاء اصحاب الحديث والاثار وكفى بذلك خزيًا لصاحبه وفضيحة .

وان قالوا : بل نقتدي بعثمان وعلي كسبيل الاقتداء بأبي بكر وعمر ، قيل لهم : قد أبطلتم الآن حديثكم ، وافسدتم خبركم ، ونقضتم قولكم ، وتركتم أصلكم ، وما فائدتكم في هذا الخبر ، وقد أوجبتم الاقتداء بغيرهما كالاقتداء بهما ، ممن لم يأمر الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بالاقتداء بهم بعده كأمره بالاقتداء بهما ، فكيفما قصدوا ليصلح باطلهم فقيه فضيحتهم ، وان احتجوا في الاقتداء بعثمان وعلي بالخبر المتخصص : اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ، قيل لهم : فالآن حين ساويتهم بين أبي بكر وعمر ، وبين الصحابة في الاقتداء ، فلا فضيلة لهما على غيرهما في هذه المنزلة ، وفائدة : اقتدوا بالذين من بعدي ، مع ذلك ساقطة ، اذ كان قد أمرنا بالاقتداء بغيرهما أيضاً كذلك ، ونحن نذكر فساد خبر : اصحابي كالنجوم ، في موضعه ان شاء ، وبالله التوفيق .

وأما : ما رووا : من أنها سيدا كهول أهل الجنة ، فقد رووا حديثاً آخر أبطلوا به هذه الرواية عند من فهم<sup>(١)</sup> وذلك أنهم رووا بإجماع منهم

(١) قال شيخ الطائفة الشيخ الجليل الفقه محمد بن الحسن الطوسي الغروي ( رحمه الله ) في تلخيص الشافي ( ص ٤٢٩ ) ما نصه : أما الخبر الذي يتضمن أنها سيدا كهول أهل الجنة ، فمن تأمل أصل هذا الخبر بعين إنصاف علم أنه موضوع في أيام بني أمية ، معارضة لما روي من قوله ( صلى الله عليه وآله ) في الحسن والحسين ( عليهما =



ومن غيرهم : أن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : أهل الجنة يدخلون الجنة جرداً مرداً مكحلين ، فإذا كانوا كذلك فلا كهول هناك ليكونا سيدهم ، ولو كان هناك أيضاً كهول كما زعموا في تخصرهم ، هل

= ( السلام ) : إنها سيدها شباب أهل الجنة وأبوها خير منها ، وهذا الخبر الذي ادعوه يروونه عن عبيد الله بن عمر ، وحال عبيد الله في الإنحراف عن أهل البيت ( عليهم السلام ) معروف ، وهو أيضاً كالجار إلى نفسه ، على أنه لا يلخو من أن يريد بقوله : سيدها كهول الجنة ، إنها سيدها كهول من هو في الجنة ، أو يراد أنها سيدها من يدخل الجنة من كهول الدنيا ، فإن كان الأول فذلك باطل ، لأن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قد وقفنا وأجمعت الأمة على أن جميع أهل الجنة جرد مرد ، وأنه لا يدخلها كهول ، وإن كان الثاني فذلك دافع ومناقض للحديث المجمع على روايته من قوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في الحسن والحسين ( عليهما السلام ) أنها سيدها شباب أهل الجنة وأبوها خير منها ، لأن هذا الخبر يقتضي أن أبا بكر وعمر سيدهما من حيث كانا سيدي الكهول في الدنيا وهما ( عليهما السلام ) من جملة من كان كهلاً في الدنيا .

فإن قيل : لم يرد بقوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : سيدها شباب أهل الجنة ما ظننتم ، وإنما أراد أنها سيدها من يدخل الجنة من شباب الدنيا كما قلنا في قوله سيدها كل شباب في الدنيا من أهل الجنة ، فقد عم بذلك جميع من كان في الدنيا من أهل الجنة من الشباب والكهول والشيوخ ، ولأن الكل كانوا شباباً فقد تناولهم القول في غيرهما : أنها سيدها كهول أهل الجنة ، فقد جعلها بهذا القول سيدين لمن جعلها بالقول الأول سيديهما ، لأن أبا بكر وعمر إذا كانا شابين فقد دخلا فيمن يسودهما الحسن والحسين ( عليهما السلام ) بالخبر المروي والحسن والحسين ( عليهما السلام ) إذا بلغا سن التكهل فقد دخلا فيمن يسودهما أبو بكر وعمر بالخبر ، وإذا كانت هذه صورة الخبرين وجب العمل على الظاهر ، وفي الرواية المتفق عليها وإطراح الآخر ، وذلك موجب لفضل الحسن والحسين ( عليهما السلام ) وأبيهما ( صلوات الله عليه ) على جميع الخلق .

أقول : قال محمد فؤاد عبد الباقي في ص ٣٦ من مقدمة سنن ابن ماجه معلقاً على الحديث تبعاً لغيره : المعنى أنها سيدها من مات كهلاً والا فليس في الجنة كهول . وقد عرفت ما فيه من الجواب .

كانت إمامة أبي بكر وعمر ، ورياستهما على الكهول دون الشبان  
والمشايخ ، أو كانت على الجميع ، فان قالوا : انها كانت على الكهول  
دون غيرهم ، بانت فضيحتهم ، وان قالوا : على الجميع ، قيل لهم :  
فالسيد في كلام العرب هو الرئيس ، وليس الرياسة أجل من الامامة ،  
فاذا كانا إمامين على الكهول وغيرهم ، وهما رئيسان على الجميع ، وهما  
سيدا الجميع ، فلا فائدة في قول الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم )  
هما : سيدا كهول أهل الجنة ، ولعمري لو كان ذلك منه صحيحاً  
بخستهما حقهما ، إذ قال : هما سيدا الكهول ، فالمشايخ والشبان  
بزعمهم خارجون ، فهذا ما لا يشتغل به ذوقهم .

واما : ما احتجوا به في فضل أبي بكر وعلمه من روايتهم عن  
الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أنه قال بزعمهم : ليؤمكم  
أفضلكم وليؤمكم أعلمكم ، وأنهم قد أجمعوا على تقديم أبي بكر  
وإمامته بزعمهم ، لما أجمع عليه الصحابة أنه أعلمهم وأفضلهم ، إذ  
كان إجماعهم لا يجوز أن يكون باطلاً .

فأقول وبالله استعين : إن الذي تخرصوا فيه على الرسول ( صلى  
الله عليه وآله وسلم ) من قوله بزعمهم : ليؤمكم أعلمكم وأفضلكم ،  
لا يخلوا ان يكون اراد بذلك الامامة في جميع الدين ، أو اراد به الصلاة  
دون غيرها ، وقد علمنا ان كل اهل بلد يحتاجون الى من يصلي بهم ،  
ولا يجوز ان يصلي جميع اهل البلاد بامام واحد ، بل لا يمكن ذلك لاهل  
بلد واحد ، حتى يكون لاهل كل محلة من يصلي بهم ، واذا كان ذلك  
كذلك فقد لزم الامة ان يختاروا في كل بلد أعلمهم وأفضلهم للصلاة

---

= ولكن ابطال كل ما رووه ، مارواه ابن ماجة في صحيحه ص ٣٠٩ ط الفاروق - دہلی ،  
حيث روى : ان علياً ، وفاطمة والحسن والحسين هم سادة أهل الجنة اجمعين .

بهم ، واذا لزمهم ذلك فقد يجوز ان يكون في بلد رجل واحد وهو اعلمهم وافضلهم ، فيمتنع عليهم ان يصلي بهم واذا امتنع عليهم ذلك الفاضل فيما يصنعون ، يقدمون غيره ام يهملون الصلاة جماعة ، ولا يجمعون صلاتهم .

فان قالوا : يهملون الصلاة جماعة ، فقد قصدوا تعطيل سنة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في جميع الصلوات ، ونسبوا الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) الى انه استثنى للناس سنة فضل ، ثم بعثهم بهذا القول على تعطيلها ، وقائل هذا جاهل .

وان قالوا : انهم يقدمون غير الفاضل اذا امتنع عليهم الفاضل ، قيل لهم : فقد لزمهم الامة جميعاً خلاف الرسول ( ص ) فاذا جاز عندكم خلاف الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في هذا الحد فما في قوله من الفائدة ، اذا اجزتم تقديم غير الفاضل ، وهل يخلو قول الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من أن يكون لاهل المدينة دون غيرهم ، او هو لازم لجميع الناس في سائر البلدان .

فان قالوا : هل المدينة خاصة ، كان على مدعي ذلك اقامة البينة والدليل عليه ، بخبر يجمع عليه عن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ولن يجدوا الى ذلك سبيلاً .

وان قالوا : بل هو لجميع الناس ، فقول لهم : فقد نجد جميع فقهاءكم وعلمائكم في جميع الامصار يقدمون للصلاة من هو دونهم في العلم والفضل عندهم ، فاما ان تشهدوا على فقهاءكم وعلمائكم بمخالفة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عامدين متعمدين ، ومن كان في هذه الصفة كان كل من اتبعه واقتدى به في مذهبه سبيله في الخلاف على الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) كسبيله ، وفي



الخلاف على الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) تعمد الكفر بالله ،  
والخروج من الدين ، وكفى بهذا المذهب لصاحبه خزيًا وفضيحة  
ومقتاً .

واما ان ترجعوا الى قولنا في نكذيب هذا الخبر ، وأنه ليس من قول  
الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) اذ كان فيه تكليف ما لا يطاق ،  
والله لا يكلف العباد ولا رسوله ما لا يطيقون ، وذلك أنه لو كان في بلد  
واحد عشرة من العلماء لكان على أهل ذلك البلد ان يميزوا بين العشرة ،  
حتى يختاروا للصلاة بهم اعلمهم وأفضلهم ، وهذا ما لا تهتدي العامة  
اليه ابدأ ، لأن العامة لا تبلغ منازل العلم فتعلم اذا اختلفت العلماء  
منهم من اعلمهم وأفضلهم ، لأن الفاضل منهم عند اختلافهم من كان  
معه الحق في الاختلاف ، فلو بلغت العامة معرفة الحق مع من هو منهم  
اذا اختلفوا لكان العامة عند ذلك أعلم منهم وأفضل ، وهذا قول جاهل  
غير عليم سفيه غير حكيم .

مركز تحقيق مكتبة نور

وان قالوا : إن قول الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) :  
ليؤمكم أعلمكم وأفضلكم ، معناه الامامة في جميع الدين ، فقد علمنا  
ان الامامة في الدين لا تكون إلا لرجل واحد على جميع اهل الامصار  
من بلدان المسلمين ، وهذا مما لا خلاف فيه ، واذا كان ذلك كذلك لزم  
في حق النظر أن يجتمع جميع اهل البلدان في كل عصر وزمان ، حتى  
يتمحنوا جميعهم ، فيعلموا أعلمهم وأفضلهم ، فيختاروه للصلاة ، وهذا  
مما لا تطيقه الخلق ، وهو تكليف ما لا يطاق ، تعالى الله عن ذلك علواً  
كبيراً .

ومع ذلك ، فلو اطاقه الخلق لزمهم تجهيل المهاجرين والانصار  
جميعاً عند ايجاب هذا الخبر ، وكذلك إن الاجماع واقع على ان



المهاجرين والانصار لم يجتمعوا لامتحان جميعهم حين ولوا أبا بكر امرهم حتى علموا ان ليس فيهم اعلم من ابي بكر ، وانما وقعت البيعة عقيب اختلاف وضجة وتنازع بين المهاجرين والانصار ، كل منهم يذكر أنه أحق بالامر من غيره ، ومع هذا كله فقد وجدنا أبا بكر قد أقر على نفسه بغير خلاف بجهل كثير من العلم ، وانه ضل عنه احكام كثيرة من أبواب الشريعة ، وأنه لم يكن يحفظ القرآن ، وذلك مثل قوله : إنكم ان تكلفوني ما كان رسول الله يقوم به لعجزت عنه ، فان الرسول يأتيه الوحي من الله وكان موفقاً مسدداً ، واني أقول من عند نفسي ، فان أصبت فمن الله ورسوله وان اخطأت فمن نفسي ، ومن كان يقول من عند نفسه ، من غير كتاب ولا سنة ، فهو اجهل الجاهلين ، وما حاجته ان يقول من عند نفسه والله سبحانه يقول : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ﴾ <sup>(١)</sup> وقال : ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة ﴾ <sup>(٣)</sup> فاذا كان قد اكمل الدين ، ولم يفرط في الكتاب من شيء ، ونزل الكتاب تبياناً لكل شيء ، فقد جمع العلم في كمال الدين والكتاب المبين .

ثم لا يخلو ما كان يقوله من عند نفسه من ان يكون من الدين أو من غير الدين فان كان من الدين ، فقد يجب بزعمكم ان الله بعث رسوله بشريعة ناقصة ، ودين غير كامل ، حتى اتم ذلك ابو بكر من عنده بخطأ او بصواب وقائل هذا كافر بالله تعالى ورسوله ، مع ما يلزم من تكذيب الله تعالى في قوله : ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم ﴾ وهذا القول

(١) سورة المائدة : الآية : ٣ .

(٢) سورة الأنعام : الآية : ٣٨ .

(٣) سورة النحل : الآية : ٨٩ .

من أبي بكر يوجب ان الله لم يكمل الدين ، كما اخبر إذا احتاج ان يقول فيه من عند نفسه ، ومن كان كذلك فقد كذب الله سبحانه في اخباره ، ومن ذكر الله كان كافراً بغير خلاف .

أو ان يكون يقول : انه اكمل الدين ، كما اخبر ، ولم يحط أبو بكر بعلمه ، وكان غيره اعلم منه ، وفي هذا نقض لحجتهم إنه كان اعلمهم ، وان قالوا : ان الذي كان يقوله ابو بكر من عند نفسه ليس هو من الدين ، قيل لهم : فما حاجتنا الى شيء ليس هو من الدين ، واذا لم يكن من الدين فهو من البدع ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار ، وكفى بهذا لصاحبه خزيًا .

ومن ذلك : إقراره على نفسه بالجهل ، انه لما اراد جمع القرآن طلب على ذلك شهوداً ، فدل بذلك على انه لم يعرف القرآن ، ولو كان عارفاً به لما احتاج الى شهود عليه ، ولا الى جمعه من عند غيره ، ومن لم يكن يعرف تنزيل القرآن كان محالاً ان يعرف تأويله ، ومن لم يعرف التنزيل ولا التأويل فهو جاهل بأحكام الاسلام ، ومثل قوله : وددت أني كنت سألت رسول الله عن الكلالة ما هي ، وعن الجدة ماله من الميراث ، وعن هذا الامر لمن هو ، فكان لا ينازع فيه ، فهذا قول جاهل بأحكام الشريعة ، وتأويل القرآن المبين ، وقد اختلفوا في احكام الكلالة ، واهل المواريث من الجدة وغيره اختلافاً ظاهراً موجوداً ، يدل من فهم على جهلهم بأحكام الشريعة .

واما أمر عمر ، فلا يجهله الصبيان ، ولا النساء ، في اقراره على نفسه بالجهل ، والتخلف عن معرفة الاحكام ، وحدود الدين ، كقوله في غير موطن : لولا علي لهلك عمر ، و : لولا معاذ لهلك عمر ،<sup>(١)</sup>

---

(١) اما قوله : لولا علي لهلك عمر ، فقد اعترف فيه الفريقان ، وإن عمر قال هذه

هذا مع ما في روايتهم ما لا يختلفون فيه من حاجتهما جميعا الى علي بن ابي طالب (عليه السلام) في غير حكم تحميرا فيه ، وكفى بهذه الاحوال منها جهلا بالدين .

وأما الفضل : فقد رروا جميعاً أن أبا بكر قال : وليتكم ولست بخيركم وعلي فيكم<sup>(١)</sup> فأقر أبو بكر على نفسه بغير خلاف أنه ليس

= المقالة في مواطن كثيرة ومنكر ذلك مكابر جاحد للحق ، وأما قوله : لولا معاذ لهلك عمر ، فقد أورده ابن حجر العسقلاني في الإصابة عند ترجمة معاذ بن جبل فراجع .  
« الكاتب »

أقول : رواية : لولا علي لهلك عمر ، رواه في السنن الكبرى : ج ٧ ص ٤٤٢ ، ومختصر جامع العلم : ص ١٥٠ ، والرياض النضرة : ج ٢ ص ١٩٤ ، وذخائر العقبي : ص ٨٢ ، وتفسير الرازي : ج ٧ ص ٤٨٤ ، وأربعين الرازي : ص ٤٦٦ ، والنيسابوري في تفسير سورة الأحقاف ، وكفاية الكنجي : ص ١٠٥ ، ومناقب الخوارزمي : ص ١٥٧ ، وتذكرة السبط : ص ٨٧ ، والدر المنثور : ج ١ ص ٢٨٨ ، و... .

ورواية : لولا معاذ لهلك عمر ، أخرجه كل من البيهقي في سننه : ج ٧ ص ٤٤٣ ، والتمهيد : ص ١٠٩ ، وكنز العمال : ج ٧ ص ٨٢ ، وفتح الباري : ج ١٢ ص ٢٠ ، والإصابة : ج ٣ ص ٤٢٧ ، و... .

(١) قال شيخ الطائفة الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (رحمه الله) في تلخيص الشافي (ص ٤١) روي عن عمر أنه قال مختاراً : وليتكم ولست بخيركم ، فإن استقامت فاتبوني وإن اعوججت فقوموني ، فإن لي شيطاناً يعتريني ، فإذا رأيتموني معضباً فاجتنبوني ، لا أؤثر في أشعاركم ، ودلالته من وجهين :

أحدهما : إن هذه صفة من ليس بمعصوم ، ولا يأمن الغلط على نفسه ، ومن يحتاج إلى تقويم رعيته ، إذا وقع المعصية ، وقد بينا أن الإمام لا بد أن يكون معصوماً .  
والوجه الآخر : إن هذه صفة من لا يملك نفسه ولا يضبط غضبه ، ومن هو في نهاية الطيش ، والحدة ، والخرق ، والعجلة ، ولا خلاف أن الإمام يجب أن يكون منزهاً عن هذه الأوصاف ، وليس لهم أن يقولوا : أن ذلك فيه على سبيل التحشية والإشفاق ، وذلك أن مفهوم خطابه يقتضي خلاف ذلك ، ألا ترى أنه قال : إن لي شيطاناً يعتريني ، وهذا قول من قد عرف عادته ، ولو كان على سبيل الاشتفاق والخوف لكان يقول : أني لا آمن من كذا وإني لمشفق منه .

بخيرهم ، وأولياؤه يقولون : إنه خيرهم ، فأما ان يكون ابو بكر كذب في ذلك ، وكفى بالكذب لصاحبه خزيًا ، وأما أن يكون أولياؤه كذبوا ، ولا محيص لهم عن احد الوجهين ، وقد شرحنا وبيننا وأوضحنا من فساد هذا الخبر الذي زعمه أهل الغفلة أن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بزعمهم قال : ليؤمكم أعلمكم وأفضلكم ، وانه ليس من حكم الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ان يأمر بذلك ما فيه كفاية لأولي الالباب ، اذ كان الاعلم والافضل من أمة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أعلم به منهم وأعرف ، فاذا كان ذلك كذلك وجب ان يختار هو لهم الافضل والاعلم ، فيقيمهم عليهم ، ولا يكلفهم اختيار ما لا تبلغه عقولهم ، ولا تكمل له افهامهم ، ولا تتفق عليه آراؤهم ، ولا تجتمع عليه أهواؤهم ، إذ جعل الاختيار في ذلك اليهم مع اجماع

أقول : قال الجاحظ في العثمانية : أنه قال مختاراً : وليتكم ولست بخيركم ، فإن استقممت فاتبعوني ، وإن اعوججت فقوموني ، فإن لي شيطاناً يعتريني ، فإذا رأيتوني مغضباً فاجتنبوني ، لا أؤثر في اشعاركم وابشاركم . وفي مكان آخر قال : الا فراعوني فإن استقممت فاعينوني ، وإذا زغت فقوموني . وقال : اني وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن رأيتوني على الحق فأعينوني ، وإن رأيتوني على الباطل فسدوني . . . وقال في خبر طويل : . . . انتظنون اني أعمل فيكم بسنة رسول الله (ص) ؟ إذن لا أقوم بها ، إن رسول الله كان يعصم بالوحي وكان معه ملك ، وإن لي شيطان يعتريني . . .

وذكر مثله كل من أحد في مسنده : ج ١ ص ١٤ ، والطبري في الرياض النضرة : ج ١ ص ١٧٠ ، وكنز العمال : ج ٣ ص ١٢٦ ، وطبقات ابن سعد : ج ٣ ص ١٣٩ ، والإمامة والسياسة : ج ١ ص ١٦ ، وتاريخ الطبري : ج ٣ ص ٢١٠ ، وسيرة ابن هشام : ج ٤ ص ٣٤٠ ، وعيون الأخبار : ج ٢ ص ٢٣٤ ، والعقد الفريد : ج ٢ ص ١٥٨ ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي : ص ٤٧ ، والسيرة الحلبية : ج ٣ ص ٣٨٨ ، وشرح ابن أبي الحديد على النهج : ج ١ ص ١٣٤ ، وتهذيب الكامل : ج ١ ص ٦ ، وأين دريد في كتابه : ص ٢٧ .



علماء العامة وفقهائهم على تجويزهم تقديم من غيره أعلم منه وأفضل ،  
ومن أدل الدليل على ابطال هذا الخبر خروجه عن شريعة الاسلام ،  
بقصدتهم ، واجماعهم على مخالفة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم )  
عامدين متعمدين ، وهذا ما لا يحصى لهم منه ، والحمد لله رب  
العالمين ، على ما من به علينا من هدايته .

وأما : ما رووا من ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال  
بزعمهم : اني رأيت مكتوباً على ساق العرش : لا إله إلا الله محمد  
رسول الله ، ابو بكر الصديق ، عمر الفاروق ، عثمان ذو النورين ،  
فسبحان الله ما اعظم هذا التخرص وأفظع هذه الرواية ، واقبحها ،  
عند ذي فهم أن يكون جل اسمه يكتب اسمه واسم رسوله الطاهر  
المطهر ، الذي لم يعصه طرفة عين ابداً في دقيقة ولا جليلة على عرشه ،  
ويكتب معه اسماء من كانوا على عبادة الاوثان والكفر بالرحمن اكثر  
اعمارهم ، هل هذا الا من تخرص الملحدين وتزيين الشياطين ، والويل  
كل الويل لمن استجاز مثل هذا الكذب على الله وعلى رسوله ( صلى الله  
عليه وآله وسلم ) .

وأما : ما رووا من ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال  
بزعمهم يوم بدر : لو نزل علينا العذاب ما نجا منا الا ابن الخطاب ،  
فما عند ذوي الفهم أجهل وأضل وأعمى قلباً ممن استجاز رواية هذا ،  
واستحسن نقله منهم ، إذ لو كان ذلك لوجب هلاك الرسول ( صلى الله  
عليه وآله وسلم ) بالعذاب ، ونجاة ابن الخطاب الذي كان يقول : لولا  
علي هلك عمر ، و : لولا معاذ هلك عمر ، فكيف يسلم من الهلكة  
من كان بزعمهم لا يسلم من الهلاك دونه ، ومع هذا فمن قوهم  
المنكوس ان ابا بكر أفضل من عمر ، وقد اوجبوا هلاكه لو نزل العذاب  
ونجاة عمر ، فالذي كان ينجو ويسلم من العذاب لو نزل يجب ان

يكون أفضل ممن كان يهلك به ، وهذا الخبر يوجب ان عمر أفضل من الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وأبي بكر وجميع الخلق ، فلما كان ولياؤهما مخالفين لهم في تفضيل أبي بكر عليه ، كانوا قد صرحوا بتكذيب علمائهم المتخربين لهم هذا الخبر وما يشاكله من اخبار الملحدين ، ولا يبعد الله الا من ظلم وقال ما لا يعلم .

ومثله في ظاهر الحال وفطيع المقال ما رووا : ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال بزعمهم : ما أبطأ عني الوحي إلا ظننته سينزل على عمر ، فهل رووا او اسمعوا ان الله عز وجل عزل نبياً من انبيائه عن نبوته او رسولا من رسله عن رسالته ، أم هل يجوز ان يجعل الله عبداً من عباده نبياً بعد عبادة الاوثان ، وسجوده ، من دون الله للاصنام اكثر عمره ، وهل كان يبلغ من جهل الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بنفسه ما كان يتوقع من العزل من الله عن النبوة وتصيره عبداً للاصنام انبياء ورسلا ، أشهد أن قائل هذا ومعتقده ومستحسن روايته كافر بالله وخارج من كل دين ، ومستحق لاليم عذاب الله .

ومثله في الكذب الواضح ما رووا : ان الشيطان كان يهاب من عمر ويهرب منه ويخاف من حسه<sup>(١)</sup> وفي زمان عبادته الاصنام ، وعكوفه على الاوثان ، وكفره بالرحمن ، لم يكن ذلك كله من تزيين الشيطان ، فأول ما يلزمهم في هذا الخبر تكذيب الله عز وجل ، ومن كذب الله كفر بالاجماع ، وذلك ان الله تعالى يقول في قصتهم يوم احد حين انهزموا تركوا الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾<sup>(٢)</sup> فلم لم يهب

(١) روى هذا الحديث وامشاله المحب الطبري في الرياض النضرة (ج ١ ص ٢٠٨ الى ص ٢٠٩) .

(٢) سورة آل عمران : الآية : ١٥٥ .

عمر حين استزله معهم حتى هرب في جملة الهاربين ، ولم يخف الشيطان حسه ، ولم يهرب منه ، وهو يعدو في الجبل هارباً كما روى أولياؤه عنه انه قال : رأيتني يوم أحد وأنا أعدو في الجبل منهزماً مثل أرؤى<sup>(١)</sup> ومثل هذا لا يشتغل بالنظر فيه والاستماع له ذو الفهم .

ومثله في الكذب والمحال روايتهم : أن السكينة تنطق على لسان عمر<sup>(٢)</sup> فهل يظن ذو فهم من كانت السكينة تنطق على لسان يخطيء

---

(١) أرؤى بفتح الهمزة ، بعدها راء مهملة ساكنة ، ثم واو مفتوحة ، بعدها ألف مقصورة ، بوزن فعل ، وهو جمع أرؤية ، بضم الهمزة ، وإرية بكسر الهمزة : ضأن الجبل يستعمل للذكر والأنثى . «الكاتب»

(٢) ذكر هذه الرواية المحب الطبري في الرياض النضرة ، في ترجمة عمر ، كما أنه روى بطرق عديدة : أن الحق ينطق على لسان عمر ، قال السيد الجليل المرتضي علم الهدى ( رحمه الله ) في الشافي ( ص ١٧٩ - ص ١٨٠ ) في رده على قاضي القضاة ما نصه : وأما ما رواه من قوله : إن الحق ينطق على لسان عمر ، فهو مقتض إن كان صحيحاً عصمة عمر ، والقطع على أن أقواله كلها حجة ، وليس هذا مذهب أحد في عمر ، لأنه لا خلاف في أنه ليس بمعصوم ، وأن خلافه سائغ ، وكيف يكون الحق ناطقاً على لسان من يرجع في الأحكام من قول إلى قول ، ويشهد على نفسه في الخطأ ، ويخالف في الشيء ، ثم يعود إلى قول من خالفه ، فيوافقه عليه ، ويقول : لولا علي لهلك عمر ، ولولا معاذ لهلك عمر ، وكيف لم يحتج بهذا الخبر هو لنفسه في المقامات التي احتاج إلى الإحتجاج فيها ، وكيف لم يقل أبو بكر لطلحة لما قال له : ما تقول لربك إذ وليت علينا فظاً غليظاً ، أقول له : وليت من شهد الرسول بأن الحق ينطق على لسانه ، وليس لأحد أن يدعي في الإمتناع من الإحتجاج بذلك سبباً مانعاً كما ندعيه في ترك أمير المؤمنين ( عليه السلام ) الإحتجاج بذلك بالنص ، لانا قد بينا فيما تقدم أن لتركه ( عليه السلام ) ذلك سبباً ظاهراً ، وهو تمامر القوم عليه ، وانبساط أيديهم ، وأن الخوف والتقية وأجبان ممن له السلطان ، ولا تقية على عمر وأبي بكر من أحد ، لأن السلطان كان فيهما ولهما ، والتقية منهما لا عليهما ، على أن هذا الخبر لو كان صحيحاً في سنده ومعناه لوجب على من ادعى أنه يوجب الإمامة أن يبين كيفية إيجابه لذلك ، ولا يقتصر على الدعوى المحضة . «الكاتب»

ويزل حتى ينادي على نفسه لولا فلان هلك فلان ، وإنه قال على المنبر يوماً لا يتجاوزن احدكم بمهر امرأته بأكثر من اربعمائة درهم إلا ادبته - او قال عاقبته - فقامت اليه امرأة فقالت : يا عمر يقول الله في كتابه : ﴿ وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ﴾ (١) فرضي الله سبحانه لنا قنطاراً وتعاقب أنت من تجاوز اربعمائة درهم فينا ، فقال عند ذلك عمر : الناس كلهم أفقه من عمر حتى المخدرات استغفر الله من ذلك (٢) وروى اولياؤه : انه مر على صبيان يلعبون فقال : ما رأينا خيراً منذ فارقتكم ، فقال له صبي منهم ، مه يا عمر ، أتقول هذا وقد رأيت رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وهو الخير كله ، فأخذ عمر تراباً ووضعته فوق فيه وقال : كل الناس أعقل من عمر حتى الصبيان ، فأين السكينة التي تنطق على لسان عمر ، سبحان الله ما اعظم جهلهم وأبين كذبهم واوضح محالهم .

واعجب من هذا روايتهم : ان الشيطان كان لا يأمر بالمعاصي أيام عمر خوفاً أن ينهى عنها فلا يعود فيها احد او تتخذ سنة ، فهل يكون في الجهل أفظع من جهل من يستحسن رواية مثل هذا ، أن يكون الشيطان لم يخف من نهي الله ونهي رسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عن المعاصي ، وهما يناديان في الكتاب والسنة بالنهي عنها ، والوعيد عليها ،

(١) سورة النساء : الآية : ٢٠ .

(٢) أورده بطرق عديدة العلامة المفسر المحدث الشيخ اسماعيل بن محمد العجلوني الجراحى المتوفى سنة ١١٦٢ في كشف الخفاء (ج ٢ ص ١١٧) من طبع مصر ، ولكن بلفظ : كل أحد اعلم - أوافقه - من عمر . وذكر أن عمر قال ذلك في قصة المرأة التي اعترضته في المهر ، ثم ذكر القصة بطرق عديدة ، ثم قال : رواه أبو يعلى في مسنده الكبير عن مسروق ، والبيهقي في شعبه ، وأخرجه عبد الرزاق عن أبي العجفاء السلمي .



ونخاف من نهي عمر عنها ، أتظنون ان احداً لم يزن في عهد عمر ولا شرب خمرأ ولا ارتكب شيئاً من المعاصي ، فلم جعل عمر بزعمكم في شرب الخمر الحد ثمانين جلدة ، وتجاوز فيه حد رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من الاربعين الى الثمانين : فزعم أولياؤه ان الناس كانوا يبالغون في شربها ، ففعل ذلك عمر ليرتدعوا عنها ، أفترى أن شرب الخمر لم يكن من المعاصي ، أو لم يكن ذلك من تزوين الشيطان ، والله عز وجل يقول : ﴿ انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ﴾ <sup>(١)</sup> الآية ، فجعل الخمر من حبائل الشيطان ، فما أقل تمييزهم وفهمهم طهر الله الأرض منهم .

وأقبح من هذا كله روايتهم : لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر ، فتعالى الله جل ذكره عن إفك الأفكين والويل لهم ، ان عمر كان رجلاً يعبد الأوثان من قبل بعث رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بسنين كثيرة ، ويسعى في عداوة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ومكروهه ، وكان يظن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) انه كان جائزاً ان يبعثه الله نبياً في تلك الحال ، وقد علم ذو الفهم ان لا عقل أنقص ولا أقل ولا اوضع من عقل من يعبد غير الله من دون الله ، سيما من يعبد حجراً منحوتاً ، أو خشباً منجوراً .

ومثله في الكذب والمحال ، وفطيع المقال ، روايتهم : أن عمر نادى في المدينة : يا سارية الجبل ، وهو بناوند ، فسمع سارية وهو بناوند صوته حين وقعت عليه الهزيمة وعلى اصحابه ، وهو يقول : يا سارية الجبل ، يا سارية الجبل ، فهذه معجزة من اجل معجزات الرسل والانبياء ( عليهم السلام ) لو ظهرت منهم ، ولم نجد مثلها لاحد

(١) سورة المائدة : الآية : ٩١ .

منهم ، ولعمري لو ظهرت منهم ما استبعدنا ذلك ولا استعظمناه منهم ولكنها عند كثير من الناس من المحالات ولورويت ، ومن كان في محل من يأتي بمثل هذه المعجزة من المحال أن لا يأتي بآية دونها ومثلها وفوقها ، فلما لم يجد القوم نظيراً لها من المعجزات ، ولا ما هو دونها ، ووجدنا أيضاً مع ذلك أولياؤه إذا طولبوا بالاقرار انه قد كان له اولمن تقدم من صاحبه الذي هو عندهم أفضل منه معجزة أنكروا ان تكون المعجزات إلا للرسول ، وكان هذا كله دالا على ابطال تخرصهم ، على انا قد رأينا جماعة من فقهاء اصحاب الحديث ينكرون صحة هذا الخبر ، ويبطلونه ويطعنون على الراوي له ، وفي هذا كفاية لمن فهم ونظر .

وأظهر من هذا الخبر كذباً ، وأبين منه محالا ، ما روه تخرصاً وافتراء : أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال بزعمهم : اللهم اعز الاسلام بأحب الرجلين إليك ، بعمر بن الخطاب ، أو بأبي جهل ابن هشام ، فسبحان الله ما اجسرهم على الله بما يتخرصون من الكذب والافتراء عليه ، وعلى رسوله ، وهل يجوز عند اهل النظر والفهم أن يكون رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي جعله حجة بينه وبين خلقه ، يقوم فيهم مقامه ، فيوجب لمن اتبعه النعيم والمقيم ، لمؤمن عصاه العذاب الأليم ، بمحل من هذا الجهل حتى يسأل الله سبحانه ان يعز الاسلام ، وهو دينه الذي ارتضاه لعباده المؤمنين ، بأحد رجلين معادين لله ورسوله ، متظاهرين بالكفر والالحاد والعتو والعدا ، وعبادة الاوثان والعداوة لاولياء الرحمن .

أليس قد اوجب من تخرص هذا الخبر أن يكون عمر أجل منزلة في العز المنيع ، والقدر الرفيع ، عند الله من رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ كان لم يعز دينه برسوله وأعزه بعمر ، ثم هم يزعمون مع

ذلك : أن ابا بكر كان افضل منه ، وقد أسلم من قبله بسنين كثيرة ، فلم يعز الله به الدين حتى اعزه بعمر ، أفليس يلزم في حق النظر أن يكون من اعز الله به ، الدين أفضل ممن لم يعزه به قاتلهم الله أن يؤفكون .

وهذا سبيله في التخرص والافتراء كسيل ، روايتهم : أن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : إن تولوها ابا بكر مجدوه قوياً في دين الله ، ضعيفاً في نفسه ، وإن تولوها عمر مجدوه قوياً في دين الله قوياً في نفسه<sup>(١)</sup> فانظروا يا أهل الفهم ، هل يكون في الجهل أبين من جهل من زعم أن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) شهد لرجل بقوة في الدين وقوة في نفسه ، واخبر عن آخر يزعمهم بقوة في الدين وضعف في نفسه ، ثم هم مع ذلك يزعمون : أن من كان قوياً في الدين ضعيفاً في نفسه أفضل ممن هو قوي في الدين قوي في نفسه ، ألا يعلم ذو الفهم أن من كان قوياً في الحالين افضل ممن كان قوياً في حال واحد .

(١) قال الشريف الجليل علم الهدى، السيد المرتضى في الشافي ( ص ٣٤٥ ) وشيخ الطائفة الشيخ الطوسي في تلخيص الشافي ( ص ٤٢٠ ) : أما ما روي من قوله : وإن وليتم عمر مجدوه قوياً في أمر الله قوياً في بدنه ، فهذا لو ثبت لدل على صلاحه للامامة ، لكن دون ثبوته خوط الفتاد ، فانه خبر واحد ، لا يقطع على صحته ، وأقوى ما يبطله عدول أبي بكر عن ذكره ، والاحتجاج به لما أراد النص على عمر ، فعوتب على ذلك وقيل له ، ما تقول لربك إذ وليت علينا فظاً غليظاً ، ولو كان صحيحاً لكان محتج به ويقول : وليت عليكم من شهد النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بأنه قوي في أمر الله قوي في بدنه ، على أن ظاهر هذا الخبر يقتضي تفضيل عمر على أبي بكر ، والاجماع بخلاف ذلك ، لأن القوة في الجسم فضل قال الله تعالى : ﴿ أن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم ﴾<sup>(\*)</sup> فكيف يعارض ما علمناه من عدوله عن توليته بهذا الخبر المردود والمدفوع « الكاتب » .

(\*) سورة البقرة : الآية : ٢٤٧ .

ثم هم ايضاً يروون عن عمر أنه قال : وددت أني شعرة في صدر  
ابي بكر ، ما أردت حالاً في الخير الا وجدت ان ابا بكر قد سبقني  
اليها ، ولقد كنت أبادر إذا أمر رسول الله بشيء من افعال الخير طمعاً  
في ان اسبق ابا بكر اليه فأجده قد سبقني الى ذلك .

فان كان هذا الخبر صحيحاً فالاول باطل، لان من كان يجهد ويتعمد  
السبق الى خصلة من خصال الخير فيجد غيره قد سبقه اليها فالسابق  
بغير تكلف أقوى في نفسه ودينه جميعاً ، ممن يتكلف فلا يسبق ، فليس  
نجد بحمد الله ومنه من أخبارهم خبراً إلا ومعه آخر ينقضه ويبطله .

وهذا لعمرى سبيل الباطل تتضاداً أخباره وتختلف تمثيلاته حتى لا  
يثبت له أصل ، ولا يتم له فضل عند ذوي الفهم والتمييز ، وان كان  
سبقهما وتسابقهما إلى افعال الخير بزعمهم عند نزول هذه الآية إذ قال :  
﴿ إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ (١) فأجمعت  
الأمة أنها وجماعة من المهاجرين والانصار تخلفوا عن مناجاة الرسول  
(صلى الله عليه وآله وسلم) عند ذلك غير علي بن ابي طالب ( عليه  
السلام ) .

هذا مع ما يلزمهم أيضاً في قول عمر إنه كان يتعمد مسابقة ابي بكر  
لانه كان رجلاً حسوداً لا خيراً في الدين ، وكان يحسد ابا بكر على سبقه  
ويجهد ان يتقدمه بزعمهم في السبق ، فلا يتهياً له ، وقد رووا جميعاً ان  
الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : إن الحسود في النار ، ومع ذلك  
فيقال لهم : اخبرونا عن هذا الرجل الذي زعمتم ان الله عز وجل اعز  
الاسلام به هل تجدون له مقاماً في شيء من المغازي ، ومجاهدة

---

(١) سورة المجادلة : الآية : ١٢ .



المشركين ، ومبارزة الابطال من الكفار ، أو كشف في ذلك كربة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو عن المسلمين ، أو أقام في شيء من ذلك مقام المحمودين ، فلا تجدون الى ذلك سبيلاً ، بل تجدون هزيمته وفراره في كثير من المواطن التي كان فيها مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ظاهراً ذلك مشهوراً في أخبار أوليائه ، ودون ما شرحناه من فساد هذه اخبار المتخرصة كفاية ومقنع ونهاية .

ومثل روايتهم عن ابن مسعود أنه قال : لما قتل عمر ذهب تسعة اعشار العلم ، فما هو بمستنكر من ابن مسعود أن يقول هذا فيه ، وقد جعله معلماً لاهل العراق بشرايع الاسلام بزعمه بأجرة حرام من مال حرام ، فاستطاب ابن مسعود ذلك ، فأكله مسارعاً فيه ، واليه على ما تقدم من شرحنا في قصص المهاجرين ، والانصار ، والمعلمين ، والمصلين ، والمؤذنين ، وسواء عندنا قاله ابن مسعود في عمر ، أو قاله في نفسه ، فلا لمديحه ولا لذمه عندنا من المحل ما نشغل به ، ولا ننظر فيه ، إذ كان ممن استحل أن أخذ على تعلم الدين الاجرة الحرام ، من المال الحرام ، المأخوذ من الناس ظلماً وجوراً من أبواب الخراج ، المخالفة لدين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وحدود شريعته .

وليست هذه الرواية عن ابن مسعود وأشكاله بأعظم ولا افظع من روايتهم : أن شاعراً كان عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ينشده شراً فلما جاء عمر الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أشار الى الشاعر بالسكوت ، فسكت حتى خرج عمر ، ثم استعاده النشيد ، فعاد عمر ، فأسكته ، فلما خرج استنشده ، حتى فعل ذلك ثلاث مرات ، كلما جاء عمر أمره بالسكوت ، وإذا خرج استنشده ، فقال الشاعر : يا رسول الله من هذا الذي إذا جاء اسكتني وإذا خرج استنشدتني ، فقال : هذا عمر بن الخطاب وهو رجل يكره الباطل ،

وهذه الرواية مع منافاتها من مناقبة السامية عندهم ، فلم يتخوفوا في  
تخصصهم أن ينسبوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الى محبة  
الباطل ، واستدعائه استماعه ، ونزهوا عمر عنه وعن سماعه ، فهل  
يستحسن رواية مثل هذا من يؤمن بالله ورسوله ، فهل يروي هذا من  
لهم قلوب يفقهون بها ، أو أعين يبصرون بها ، أو آذان يسمعون بها ،  
زادهم الله عمي الى عماهم ، وضللاً الى ضلالتهم ، وعجل تطهير  
البلاد وأرواح العباد منهم .

ومن تخصصهم أنهم رويوا : أن عشرة في الجنة ، منهم عمر بن  
الخطاب ، اذا كان من خالف كتاب الله وغير سنن رسول الله (صلى الله  
عليه وآله وسلم) كما قدمنا ذكره في باب بدعه ، يكون في الجنة ، فجائز  
لقائل هذا ان يقول : إن فرعون وهامان أيضاً في الجنة .

ومثل روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال :  
رأيت قصرأ في الجنة من ذهب فأعجبني ، فقلت : لمن هذا القصر ،  
قيل : لفتى من قريش ، قلت : من هو ، قيل : عمر بن الخطاب ، فما  
منعني من دخوله إلا ما اعرف من غيرتك ، فيا سبحان الله الا ينظر ذو  
الفهم في عجائب ما يأتون من محالاتهم ، فهل اعجب رسول الله (صلى  
الله عليه وآله وسلم) قصرأ رآه لغيره مما لم ير لنفسه مثله ، فان قالوا :  
انه ليس لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مثله في الجنة كفروا بغير  
خلاف وان قالوا ايضاً : إنه مثل قصر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)  
وسلم) ساووا بين منزلة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومنزلة  
عمر ، وقائل هذا كافر بالله وبرسوله ، فان الله لم يجعل منازل انبيائه  
ورسله كمنزلة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فكيف يجعل ذلك  
لعمر ، وان قالوا ان قصر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في  
الجنة افضل منه وأجل ، فما الذي اعجب رسول الله (صلى الله عليه

وآله وسلم) من قصر عمر ، وما كان حاجته الى دخوله ، وله افضل منه  
وأعلى درجة وارفع منزلة .

قبحهم الله وقبح ما يأتون به من فضائحهم وتخسرهم ، لئن  
قالوا : إن عمر كان غيوراً فقد أخرجته غيرته هذه الى فساد شريعة  
الله ، وتغيير سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومعافية من  
يقتدي برسول الله ، (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك إذ قال :  
متعتان كانتا على عهد رسول الله ، وعهد ابي بكر ، حلالاً ، أنا أنهى  
عنهما وأعاقب عليهما ، متعة الحج ومتعة النساء ، فلو أنهم ممن يسمع او  
يعقل ما استحلوا رواية مثل هذه المتخرصات من الاحاديث المنكرات ،  
لكنهم كما قال الله عز وجل : ﴿ صم بكم عمي فهم لا يعقلون ﴾<sup>(١)</sup>.

ومثل روايتهم : ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ان  
أهل الجنة ليتراؤون في عليين كما يتراءى الكوكب الدرّي لأهل الارض ،  
وإن ابا بكر وعمر لمنهم ، ولعمري ان الخبر في ترائي أهل عليين من  
أهل الجنة لصحيح ، ولكون الزيادة فيه من الكلام المختلق ، يعلمه من  
هو ذو فهم ، وما الحال الذي اوجب ذكر هذين دون غيرهما ، فان  
كانت لغيرهما من الصحابة تلك المنزلة فهذا ليس من العدل أن يذكر  
رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعض أهل تلك المنزلة ، ويمسك  
عن ذكر الباقيين من غير علة ، وهم حضور عنده كحضور من ذكرهم ،  
او يوجبون تلك المنزلة لهما دون غيرهما ، فيكذبوني على رسول الله (صلى  
الله عليه وآله وسلم) إذ قال : إن ابا بكر وعمر لمنهم .

وإن قوله : لمنهم ، يوجب ان يكونا هما هناك كغيرهما ، وما يوجب

---

(١) سورة البقرة : الآية : ١٧١ .

ان يكونا هما احق بتلك المنزلة من غيرهما من اصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واذا كان ذلك كذلك فقد ظلم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أهل تلك المنزلة من غيرهما من اصحابه ، إذ ذكر هذين بزعمهم ولم يذكر الباقيين ، ومن يظن هذا وشبهه برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو يقصد في مذهبه إلى ما يدعو إلى تكذيب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإلى الظلم ، فهو كافر بالله ، خارج عن كل دين الله .

واما : ما رووا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال بزعمهم : إن الله جعل لعثمان ذو النورين ، فليس يخلوا الحال في ذلك من أن يكون جعل الله له النورين في الدنيا وفي الآخرة ، أم جعل له نوراً في الدنيا ونوراً في الآخرة ، فان قالوا : إنه جعل له في الدنيا نوراً ، وفي الآخرة نوراً ، قيل لهم : أوليس كل مؤمن كذلك ، فان كذبوه فقد كذبهم قول الله عز وجل ، حيث يقول : ﴿ أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس ﴾<sup>(١)</sup> وقوله : ﴿ ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ والذين آمنوا به ﴾ يعني رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ﴿ وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون ﴾<sup>(٣)</sup> فهذا ما وصفه الله للمؤمنين والمؤمنات في الدنيا .

وقال في نور الآخرة : ﴿ يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم بشريكم اليوم جنات تجري من تحتها الأنهار

---

(١) سورة الأنعام : الآية : ١٢٢ .

(٢) سورة النور : الآية : ٤٠ .

(٣) سورة الأعراف : الآية : ١٥٧ .



خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم ، يوم يقول المنافقون والمنافقات للذين آمنوا انظرونا نقتبس من نوركم قيل ارجعوا وراءكم فالتمسوا نوراً ﴿١﴾ الآية ، وقال : ﴿ يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين ايديهم وبأيمانهم ﴾ (٢) الآية .

فان قالوا : إن لكل مؤمن كذلك ، قيل لهم : فما فضل عثمان على غيره في هذه المنزلة ، وما الفائدة في هذا القول من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إن كان عثمان مؤمناً فسيبيله في النور كسبيل سائر المؤمنين في الدنيا والآخرة ، ولا فضيلة له في ذلك ، ولا فائدة ترد بذكره في ذلك ، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أحكم من ان يقول قولاً لا فائدة فيه .

فان قالوا : ان الله لم يجعل لهما نورين كما جعل لعثمان ، قيل لهم : من جعل الله له نورين يجب أن يكون أفضل ممن جعل له نوراً واحداً ، فان منعوا ذلك بان جهلهم ، وظهرت فضيحتهم ، وان اجازوا خرجوا عن اصولهم ، وفارقوا مذهبهم ، إذ كان من قولهم ، إن أبا بكر وعمر كانا أفضل من عثمان ، ومن اضطر في مذهبه الى مفارقة أصله ، والمقام على فضيحته ، فكفى له بذلك خزيًا .

أما : ما رواه من تزويج عثمان من الابنتين ، فقد شرحنا من قصتها متقدماً في ذكر غلط هند بن أبي هند التميمي في نسبهم ، وما دخل عليهم من الشبهة فيما بين خديجة وبين أختها هالة ما فيه كفاية لمن فهم .

وأما : ما احتجوا به من قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

(١) سورة الحديد : الآية : ١٢ - ١٣ .

(٢) سورة التحريم : الآية : ٨ .

لعثمان : لو كانت عندي ثالثة ما عدوناك ، فلو علموا ما عليهم في ذلك لأقصروا عن ذكره ، وذلك إنه إن كان تزويج الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فخراً لمن زوجه ففي رده عن التزويج ذم ، ونقص على من رده ، وقد أجمعوا في روايتهم أن أبا بكر خطب فاطمة ( عليها السلام ) فردّه عن تزويجها ، ثم خطبها عمر فردّه كذلك <sup>(١)</sup> فإن قالوا : إنه لم ير أبا بكر وعمر موضعاً للتزويج بناته ، ورأى عثمان موضعاً لذلك ، وأهلاً له ، ففي حق النظر أن يكون أفضل منها ، فإن أجازوا فضل عثمان عليهما بآنت فضيحتهم في مذهبهم المنكوس ، وإن قالوا : إن تزويج رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ومنعه أبا بكر وعمر من ذلك لا يوجب فضلاً لعثمان فضلاً على غيره بهذا التزويج ، وفي هذا كفاية لأولي الألباب .

وأما : روايتهم أن عثمان جهز جيش العسرة بمال عظيم من عنده ، ففي تحقيق نقض روايتهم وما أنزل الله في كتابه من قصة حبش العسرة ما يدل على خلاف ما ادعوه في ذلك .

إن جيش العسرة هو الجيش الذي خرج به رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في غزاة تبوك ، وكان الجيش يومئذ مع رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) خمسة وعشرين ألفاً غير الأتباع ، وقد وجدنا في روايتهم : أن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) استدعى من الناس تقوية من لا قوة له من المسلمين ، فقال عثمان : عليّ مائة راحلة ، فساق الى رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) مائة راحلة ،

---

(١) أقول : أجمعت العصابة على هذه الرواية وذكره جل علمائهم ومنهم الطبري في ذخائر المعنى في مناقب ذوي القربى ص ٢٩ وقال : أخرجه أبو الخير القزويني الحاكمي .

ففرقها على قوم من المسلمين ، ثم استدعى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) التقوية من الأقباط ، فقال عثمان : وعليّ مائة راحلة أخرى ، فساقها اليه ، ففرقها كذلك ، ثم لم يذكر له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أكثر من ذلك ، فاذا سلمنا لهم روايتهم في هذا فلا حجة لهم علينا بعد ذلك ، واذا صح لعثمان دفع مائتي راحلة في جيش العسرة ، فانما يجوز ان يكون المائتا راحلة لمائتي رجل او أربعمائة رجل على الاصعب بين كل رجلين راحلة ، ولا يجوز أكثر من ذلك .

فلينظروا أربعمائة رجل كم هم من خمسة وعشرين ألفاً ، فلا يجوز أن يقولوا جهز جيش العسرة من ماله ، وهذا الذي ذكرناه من المائتي راحلة جميع ما كان منه في ذلك على تقدير تسليم روايتهم ، وقد أنزل الله سبحانه في سورة التوبة يصف قوماً جاؤا الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في جيش العسرة ، يسألونه أن يحملهم ويقويهم بما يستعينون على الجهاد ، ولم يكن عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) شيء مما يقويهم به فرخص لهم في التخلف عنه ، إذ لم يجد ما يقويهم ، وتلك حال ضرورة ، فاتصرفوا عنه ليكون أسفاً منهم على الجهاد ، وما يفوتهم منه لضعفهم ، فوصفهم الله عز وجل في كتابه ، فسموا الباكين ، فقال سبحانه : ﴿ ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم ، ولا على الذين إذا ما اتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون ﴾ (١) وقد علم جميع أهل الأثر أن عثمان كان أكثر الصحابة يومئذ مالا ، فما باله لا يجهز أولئك الضعفاء الذين كانوا

(١) سورة التوبة : الآية : ٩١ - ٩٣ .

راغبين في الجهاد وقد كان يمكنه ذلك ، أفلا ترى الى فساد كل ما يدعونه ، وكيف يرشد الله أولياؤه المؤمنين الى معرفته ، وكشف باطله ، وإظهار تخرفهم ، والله المنة على اوليائه فيما أرشدهم اليه من هدايته .

ومثله : من كذبهم في روايتهم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال بزعمهم : من يشتري بئر رومه ، وله الجنة ، فاشتراها عثمان من ماله وجعلها للسبيل ، أفرأيت لو سلمنا لهم اشتراؤه لبئر رومه من أين لهم صحة ما ادعوه من ضمان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) له الجنة على ذلك ، وخصوصهم بمنعوتهم من ذلك ، واذا وجدت أفعال عثمان مخالفة لأفعال من يستحق الجنة كان محالاً أن يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) جهل معرفة ذلك حتى يضمن له الجنة ، وهو غير مستحق لها ، وقد وجدنا من أفعاله وبدعه وتعطيله لحدود الله ، وما أوجبه الله في دينه ، ما قد شرحناه متقدماً في باب بدعه ما يدلنا ، ومن كان من ذوي الفهم على ان ما ادعوه من ضمان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) له الجنة باطل وزور وبهتان وتخرص وافتراء ، ولسنا مع ذلك بزعمهم نمنع عن شراء بئر رومه ، ولا عن كثر منها ، إذا كان غير نافع لمن لم يعمل عملاً صالحاً ويمهد مهاداً راجحاً ، والله لا يصلح عمل المفسدين ، ولو كان لما ادعوه أصل وصحة لكان الله قد ذكر ذلك في كتابه العزيز ، ومدحه به بما يزول معه الشك والشبهة ، كما مدح صاحب أقراص الشعير الذي أطعم المسكين واليتيم والأسير ، وكان ذلك دون ثمن بئر رومه ، فلما علم الله أن ذلك اليسير من أقراص الشعير التي أطعم بها المسكين فعلها أمير المؤمنين (عليه السلام) خالصاً لوجه الله ، أنزل فيها سورة مفردة وهي : ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ تشهد لهم بالجنة ، وأن ذلك كان منهم لوجه الله خالصاً مخلصاً فقال عز وجل يحكي ما كان في صدورهم ونياتهم ثناء عليهم : ﴿ إنما نطعمكم



لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً<sup>(١)</sup> ثم قال : ﴿ فوقاهم الله شر ذلك اليوم ولقاهم نضرة وسروراً وجزاهم بما صبروا جنة وحريراً ﴾<sup>(٢)</sup> ولو كان عثمان ايضاً اشترى بثر رومة لوجه الله كما زعم أولياؤه وضمن له (صلى الله عليه وآله وسلم) على ذلك الجنة ، لكان قد ذكر في كتابه العزيز كذكر أقراص الشعير ، وفي هذا كفاية لمن فهم ، ووقف على تحريضهم وافتراءهم ، وياطل دعواهم .

ومثل : روايتهم : أن عثمان حمل الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دنائير كثيرة ، فجعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقلبها بيده ويقول : ما على ابن عفان ما أتى بعدها ، وهذا لا يخلو الحال فيه من أن يكون رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ما على ابن عفان ما أتى بعدها يريد بذلك ما عليه ما أتى من افعال الخير ، فهذا لكل انسان ، وكل ما أتى بشيء من افعال الخير فذلك له لا عليه ، وهذا قول لا فائدة فيه ، وإن قالوا : إنه اراد به الأفعال السيئة ، فقد اوجبوا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أباح لعثمان ما حرمه الله للمسلمين في الشريعة ، وكفى بهذا لقائله خزيًا .

وان قالوا : إنه انما قال ذلك لأنه علم انه لا يأتي بشيء من الأفعال السيئة ، قيل لهم : وهل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من اللاعن الغاشين في كلامه ، فمن ظن ذلك فقد كفر بلا خلاف ، واذا علم بزعمهم أنه لا يأتي بشيء من الافعال السيئة فما فائدة قوله : ما عليه ما أتى بعدها ، وهو لا يأتي بشيء من ذلك ، فسبحان الله ما أجهلهم وأقل تمييزهم ، ومعرفتهم ، واكثر تحريضهم وافتراءهم .

(١) سورة الانسان : الآية : ٩ .

(٢) سورة الإنسان : الآية : ١١ - ١٢ .

ومن تخرصهم وافترائهم على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) روايتهم : أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يوماً جالساً في منزله مكشوف الفخذ ، واصحابه يدخلون عليه فلا يغطيها ، ومن دخل عليه بزعمهم أبو بكر وعمر ، فلم يغط فخذيه ، فلما دخل عثمان غطاها ، ف قيل له في ذلك ، فقال : ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة ، فما أقل تخوفهم من كذبهم وتخرصهم ، أوليس قد رووا أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : الركبة عورة ، او قال : من العورة ، فكيف يجوز أن يقول ذلك ثم يدع فخذيه مكشوفاً بين ايدي الناس ، وهي فوق الركبة ، فنسبوا الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه يبدي عورته للناس ، وهذا من أفعال الجهلاء والسفهاء ، دون أفعال الحكماء ، قبحهم الله وقبح ما يأتون به .

ثم لو صح لهم ذلك لكان فيه هتكهم في ايجابهم تفضيل عثمان على ابي بكر وعمر ، لأنها دخلا عليه ولم يستح منهما ، واستحى من عثمان ، فهو اذاً افضل منهما ، وأجل منزلة واعظم ، وكذلك دل بقوله : إن الملائكة تستحي من عثمان ولا تستحي منهما ، على أنه افضل منهما ، وأجل ، وأرفع درجة ، ففي كثير ما يروونه في متخرصاتهم من الفضائح ما يرغب ذا الفهم عن مجالستهم ومجاورتهم ، فضلاً عن الدخول في مذهبهم ، ومع ذلك فيقال لهم : خبرونا عن الملائكة أي حال اوجبت عليهم ان يستحبوا من عثمان ، هل جنت الملائكة عليه جنابة فهي تستحي مما ارتكبه منه ، أو هل احسن عثمان الى الملائكة وافضل عليهم بنعمة ، أو بدفع مضرة ، أو استجلاب منفعة ، وما شاكل هذا من وجوه الفضل والانعام ، فأوجبت الملائكة على نفسها بذلك تعظيم عثمان والاستحياء منه ، إجلالاً له لجميل فعله بهم ، لقد ضلوا ضلالاً بعيداً .

ومثل هذا التخرص والافتراء ، ما رووا : ان عمر سراج اهل الجنة في الجنة ، ولم تجد الله عز وجل ذكر في شيء من كتابه أنه نجعل لأهل الجنة سراجاً ، وإنما أخبرنا أنه يجعل رسوله سراجاً للمؤمنين في الدنيا بقوله : ﴿ يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ﴾ (١) فجعل الله رسوله سراجاً للمؤمنين في هدايتهم وارشادهم وتعليمهم .

فان كانوا أرادوا بقولهم في عمر : إنه سراج أهل الجنة بمعنى أن يعلمهم ويهديهم ويرشدهم ، قيل لهم : إن أهل الجنة لا تكليف عليهم ، ولا جهل فيهم ، فلا حاجة لهم إلى تعليم ولا إلى الرشاد ، ولو كانوا محتاجين إلى ذلك لكان أنبياءهم ورسولهم أحق بذلك من عمر ، إلا أن يقولوا : إن عمر في الجنة أعلم وافضل من الأنبياء ، فيحق عليهم اللعنة من الله ورسوله والملائكة وجميع عباده .

ولعمري ان هذا الخبر يوجب عليهم هذا القول ويلزمهم أن يقولوا إن عمر افضل من جميع الخلق والأنبياء والرسل والملائكة إذ كان الله جعل رسوله سراجاً لأهل الدنيا وجعل عمر سراجاً لأهل الجنة وسراج أهل الجنة أجل وافضل وأرفع وأعظم منزلة من سراج أهل الدنيا ، ولم يبق بعد الهداية والارشاد في معنى السراج إلا الضياء من المصباح من النار والشمس والقمر والنجوم وما شاكل ذلك مما يستضاء به في الظلمة ، أو نضارة الوجه وحسنه ، فيتهج به من يراه ، ولا وجه آخر نعرف في معنى السراج غير هذه الوجوه ، فان زعموا أنه أراد ذلك ضياء أهل الجنة ، فما في الجنة ظلمة فيحتاجون إلى ضياء سراج فيها يستضيئون به ، وهذا قول جاهل غافل غوي .

---

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٤٦ .

وإن قالوا : أراد بذلك حسن الوجه ونضارته ، قيل لهم : وجه عمر احسن في الجنة وأنضر من وجوه الانبياء والمرسلين ، فإن قالوا : إن وجه عمر احسن ، كفروا ، وإن قالوا : وجوه الانبياء والمرسلين احسن ، قيل لهم : قد استغنوا بحسن وجوه انبيائهم ورسولهم عن وجه عمر ، فبطل عليكم ما تخرصتموه ، مع ما في الاخبار من صفة وجه عمر ، ما يدل على أنه كان أقبح الناس وجهاً ، وأشنعهم منظراً ، هذا مع ما يلزمهم في هذا الخبر من تفضيل عمر على أبي بكر ، إذ كان عمر سراجاً لأبي بكر في الجنة بزعمهم أنه سراج اهل الجنة ، وأبو بكر عندهم من اهل الجنة ، ويلزمهم ايضاً ان يجعلوه أفضل من الانبياء والمرسلين ، إذ كانوا من اهل الجنة وعمر سراجهم ، ومن توهم هذا أو ظنه فقد حق عليه غضب الله وسخطه ، واستحق اليم عذابه وشديد عقابه .

وأما : ما زعموا من قولهم : إن افضل الناس من بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، ومنهم من يقول : ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، فزعموا أن أبا بكر أفضل من عمر ، وعمر أفضل من عثمان ، وعثمان أفضل من علي ، ثم بعضهم ساوى بين علي وعثمان ، ثم يشهدون للعشرة بالجنة<sup>(١)</sup> وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان ، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف الزهري ، وأبو عبيدة بن الجراح،<sup>(٢)</sup> فيقال لهم : إن

(١) أقول : ذكر العلامة المتبحر الأميني (رحمه الله) في مطلع الجزء العاشر من كتاب الغدير عدة صور للحديث ، وبأسانيد مختلفة ، واستعرض الحديث بالنقد سنداً ودلالة ، فليراجع .

(٢) وقد ألف علماءهم الذين يتولونهم مؤلفات عديدة في مناقب العشرة ، فهذا العلامة الحافظ محب الدين أبو جعفر أحمد بن عبد الله الطبري شيخ الحرم المكي ، المولود



الله جل اسمه قد أخبر أن الجنة لأهل الطاعة ، وأن أهل الطاعة هم الطائعون لرسوله ، العاملون بأمره ، المتبعون لستته بقوله تعالى : ﴿ ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ <sup>(٢)</sup> وإذا كان ذلك كذلك ، ثم وجدنا قوماً قد خرجوا في كثير من أفعالهم عن سنن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقصدوا مخالفته ، وعصوا أمره ، وابتدعوا في دينه ، ما لم يأذن الله به ، ولا رسوله مع قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : كل محدثة بدعة ، ولك بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

فقد صح عندنا بطلان شهادتهم له بالجنة ، وإيجابهم لهم التزكية ، وقد وجدنا تسعة من هؤلاء العشرة الذين يزعمون أنهم من أهل الجنة قد أحدث كل واحد منهم ما يخالف شريعة الله وأحكام دينه ، من فرائضه وسنن رسوله ، وذلك مثل ما شرحناه من بدع الثلاثة ، وما قد ارتكبه من المسلمين ، وأحدثوه من الفساد في الدين ، فطرقوا به سبل الضلالة ، ومناهج الجور ، لكل من اقتفى آثارهم من بعدهم وسلك سبيلهم .

---

بحسب بمكة في جمادى الآخرة سنة ٦١٥ والمتوفي جمادى الآخرة سنة ٦٩٤ الذي قال فيه الذهبي : الفقيه الزاهد المحدث ، كان شيخ الشافعية ، وعحدث الحجاز ، قد ألف كتاباً ، ضخماً في فضائلهم في مجلدين سماه ( الرياض النضرة في مناقب العشرة ) وقد طبع بمصر سنة ١٣٢٧ أورد فيه مآدب ودرج وكمال لأوليائه من الفضائل والمناقب كيلاً جزافاً ، وفيه الكثير من المخازي والمخرفات ما يضحك الشكل ، فارجع إليه إن شئت فسترى العجائب والغرائب من هذا العلامة الحافظ .

« الكاتب »

(١) سورة النساء : الآية : ٨٠ .

(٢) سورة الحشر : الآية : ٧ .

وأما الستة الباقيون من التسعة ، فمنهم طلحة والزبير ، اللذان ارتكبا من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في هتك حرمة ما لا يرتكبه منه كافر ولا مشرك بقصدهما إخراج حرمة يسيران بها بين العساكر في البراري والفلوات ، غير مباليين في ذلك ، ولا متخرجين ، مع ما قد اجمع اهل الخبر عليه من الرواية ، أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أعلم طلحة ، والزبير ، وأعلم عائشة زوجته ، أنهم سيقاتلون علياً (صلوات الله عليه) ظالمين له ، فلم يردهم ذلك من قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن محاربهم علياً (عليه السلام) إلا ظلماً واعتداء ، وعن سفك ما سفك منهم من الدماء ، وتلك الدماء كلها في عنقيهما وعنق عائشة جميعاً .

وقد زعم الجهال منهم أن الزبير قتل تائباً قتله عمر بن جرموز اغتيالاً في رجوعه الى مكة تائباً ، فقال لهم اهل الدين والتميز : إن ذلك من الزبير لم تكن توبة له ، لأنه أورد الذين جلبهم للحرب مورد الحرب<sup>(١)</sup> وقذف بهم في مناهج الضلالة ، وحرصهم على محاربة صاحب الحق ، ودعاهم الى ذلك ، فكانت توبته أن يقوم في القوم منادياً بظلمه واعتدائه ، ويعلم من كان معه على رأيه هذا بالظلم ، ليرجعوا برجوعه ، ثم يصير بعد ذلك الى امامة علي بن ابي طالب (عليه الصلاة والسلام) فيضع يده في يده ، وينصرف بين امره ونهيه ، فلما لم يفعل ذلك كان ممن حقت عليه كلمة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حين قال : اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله . وكان الزبير في أول أمره محارباً له ، ومعادياً ، وفي

(١) الحرب هنا بفتح الراء المهملة بمعنى الهلاك ، ولعمري أي هلاك أوردتهم الزبير مورده ، فكم نفوس هلكت ، ودماء أريق في حرب البصرة وفتنة الجمل .

« الكاتب »

آخره خاذلاً ، فقد حقت عليه الدعوة بالعدواة والخذلان جميعاً ، من الله ورسوله ، ومن حقت عليه دعوة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بذلك فالنار أولى به من الجنة .

وأما : طلحة بن عبيد الله ، فإنه قتل في معركة الحرب ، قتله مروان ابن الحكم ، وزعم انه بقتله طلب دم عثمان ، فان طلحة كان ممن حضر في دار عثمان<sup>(١)</sup> فقتلا جميعاً طلحة والزبير محاربين خاذلين ، مع ما قد سمعناه من دعوة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بالعدواة من الله ، والخذلان لفاعل ذلك ، وليس يخلو حالهما في ذلك من ان يكونا استهاناً بدعوة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وعدواة الله ، أو ان يكونا قد رأى ان دعوة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) غير مجابة ، ولا وجه ثالث لهما يوجب تأويله في دعوة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عليه وآله وسلم ) بذلك ، ومن قصد الوجهين أو واحداً منها فقد خرج من دين الله وشرعية الاسلام .

هذا مع ما يلزمهما من عقوبة ما قصدا له من الاذى ، الذي أدخلاه على رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) باخراجهما زوجته من بيتها ومن سترها وما ضربه الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عليها من الحجاب ، لأنه من المحال ان يخرجوا زوجته من بيتها ومن سترها الى مواطن الحرب ، وتصفح وجوه الرجال في مواقف الصفوف والعساكر ، إلا وهما قد أدخلاه على رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) الاذى

---

(١) أقول : أجمعت الأمة على وجوده آنذاك في دار عثمان وكان عثمان يدعو له قائلاً : اللهم اكفني طلحة ويكرر ذلك . راجع انساب البلاذري : ج ٥ ص ٩٨ و ٩٠ ، وكتاب الجمل للمدائني ، وشرح ابن أبي الحديد المعتزلي : ج ١ ص ٤٦٨ ، وج ٢ ص ٤٠٤ ط مصر والطرائف لابن طاووس ، والجمل للشيخ المفيد .



العظيم بذلك ، والله يقول : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾<sup>(٢)</sup> هذا وقد سمعنا الله يأمر نساء النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بالاستقرار في بيوتهن بقوله : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾<sup>(٣)</sup> فاستخفا جميعاً بأمر الله في ذلك ، وحملها على مخالفة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فيما أمرت به ونهيت عنه .



(١) سورة الأحزاب : الآية : ٥٧ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ٦١ .

(٣) سورة الأحزاب : الآية : ٣٢ .

أقول : ان عائشة حضرت حقلها لعل ( عليه السلام ) مع علمها بمقامه ومنزلته عند الله ، وعند رسوله (ص) ومع أنها روت الروايات العديدة في فضله وحب الله ورسوله وحب الله ورسوله له ، ومع كل هذا كانت حاقة عليه ( عليه السلام ) حتى ان وصل خبر استشهاده ( عليه السلام ) إليه فرحت وأنشدت ما أنشدت .  
فهذا سبط بن الجوزي يحدثنا عن هذه الحادثة في كتابه تذكرة الخواص : ص ١٦٥ ما نصه : قال ابن جرير في تاريخه ، وابن سعد في الطبقات : أنه لما استشهد علي ( عليه السلام ) بلغ عائشة فقالت :

فألقت عصاها واستقر بها النوى      كما قرّ عيناً بإياب المسافر  
ثم قالت : من قتله ؟ قالوا : رجل من مراد . فقالت :  
فإن بك هالكاً فلقد نعا      نعمي ليس في فيه التراب  
فأعابها الناس ، وقالت لها زينب بنت سلمة بن أبي سلمة ، ألعلي تقولين هذا ؟  
فقال : إني أنسى ؛ فذكروني . .  
هذا واترك التعليق إلى الضمائر الحرة كي يستنبطوا عما ذكرنا من أعلامهم . وللتفصيل راجع كتاب الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف لابن طاووس ، والجمل للشيخ المفيد .



وكان الواجب عليهما فيما يلزمهما من طاعة الله وحق رسوله ، أن لو أرادت عائشة الخروج معهما ، واستدعت ذلك منها أن يمنعها من ذلك ويلزمها بيتها صيانة لحرمة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وينهاها عن مخالفة كتاب الله ، ولكنها صاناً حرمهما في منزلها ، وأخرجها حرمة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) مخالفة لله ورسوله ، وعصياناً في ذلك كله لله ولرسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وكانت هي مشاركة لهما فيما استحقاه على ذلك من أليم العقوبة ، إذ اطاعتها في معصية الله وهتك سترها الذي أسبله الله عليها ورسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) .

فلينظر الناظر بحق في هذا الذي شرحناه وبيناه ، هل هو من فعل من يجوز أن يشهد له الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بالجنة ، كلا بل شهادته لهو بالنار أقرب من شهادته لهم بالجنة عند ذوي الفهم .

وأما : سعد بن أبي وقاص ، فرجل يروي عنه الخاص والعام أنه قال : سمعت رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) يقول في علي : من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وآل من وآله ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله . . وأنه قال : سمعت رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) يقول : علي مع الحق ، والحق مع علي ، يدور معه حيثما دار ، لن يفترقا حتى يردا علي الخوض . وهذا وجد عنه في رواية جميع اصحاب الحديث ، حتى قد أودعوه كتاباً لهم يعرف بكتاب السنة .

ثم رووا عنه بعد هذا كله أن علياً (عليه السلام) دعاه الى نصرته ، والخروج معه في حروبه ، فامتنع عليه وقال له : إن اعطيتني سيفاً يعرف المؤمن من الكافر ، فيقتل الكافر وينبئ عن المؤمن ، خرجت معك ،

وقد جعل أصحاب الحديث من الحشوية هذا من مناقبه في ورعه بزعمهم .

وهذا قول من لا يؤمن بالله ولا برسوله ، لانه إن لم يعرف المؤمن بالله ولا برسوله بزعمه ، فقد شهد أنه قد سمع رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) يقول في علي (عليه السلام) ما قد رواه ، وليس يخلو حال سعد في خذلانه لعلي (عليه السلام) بقعوده عنه ، أن يكون استحق بهذا القول من رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) اللعنة ، ولم يتخوف من مخالفته ، أو ان يكون ظن في نفسه أن دعوة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) غير مستجابة في ذلك ولا موجبة .

ومن ظن هذا ، وقصد الوجه الاول ، فقد خرج من كل دين الله جل اسمه ، ولا وجه آخر يتأول في هذا المعنى بعد هذين الوجهين ، وكذلك أيضاً حاله فيما شهد به من قوله إنه سمع رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) يقول : علي مع الحق ، والحق مع علي ، يدور معه حيثما دار . لا يخلو في ذلك من ان يكون كذب على الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وقد قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : من كذب علي عامداً متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ، أو يكون الراون عن سعد هذا الخبر كذبوا على سعد ، فان أقروا بالكذب على سعد لزمهم ايضاً تكذيبهم فيما رووا عن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) من الشهادة للعشرة بالجنة ، وفي غيره من جميع رواياتهم ، حتى لا يصححوا عن سلفهم شيئاً من الرواية ، وكفى بهذا خزيًا عند من فهم أو أن يكون سعد لم يصدق رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فيما قاله من ذلك ، ومن لم يصدق رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في إخباره كفره بغير خلاف ، أو ان يكون سعد سمع بذلك وتيقنه أنه كما قال الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فتهاون بالحق وعانده ومن

تھاوں بالحق وعانده فقد كفره الحق ، ومن كره الحق كان ممن قال الله فيه : ﴿ ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم ﴾ (١) لان جميع ما أنزل الله في كتابه ، ويعت به رسوله فهو الحق بقوله : ﴿ هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ﴾ (٢) وقوله : ﴿ وبالحق أنزلناه وبالحق نزل ﴾ (٣) وقوله : ﴿ إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ﴾ (٤) ومن كان هذه صفته كان الى صفات الكفر أقرب منه الى صفات الايمان ، وكانت الشهادة له بالنار احرى من الشهادة له بالجنة .

واما : سعيد ، فانه مات ولم تكن العداوة منه قد ظهرت لامير المؤمنين ( عليه السلام ) وأهل بيت الرسول ( عليهم السلام ) بعناد ظاهر ، إلا أنه قد روي من طريق أهل البيت ( عليهم السلام ) أنه كان من أصحاب العقبة ، الذين جلسوا لرسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لينفروا به ناقته في عقبة هوشي ، فان كان ما رووا من ذلك حقاً فكفى به خزيًا ومقتاً ، وان كان باطلاً فسيبيله كسبيل غيره من المسلمين ، إن كان قد عمل خيراً فخير ، وان كان قد عمل شراً فجزاؤه جهنم .

وأما : عبد الرحمن بن عوف الزهري ، فرجل قد أجمع الخاص والعام أنه كان أحد الستة الذين جعل عمر الشورى بينهم ، وفي وقت وفاته قال للخمسة : إني أهب لكم نصيبي ونصيب ابن عمي سعد بن أبي وقاص على أن اكون المختار لسلامام منكم ، ففعلوا ذلك ،

(١) سورة محمد : الآية : ٩ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ٣٣ .

(٣) سورة الاسراء : الآية : ١٠٥ .

(٤) سورة البقرة : الآية : ١١٩ .

فاستعرض الاربعة الباقين وهم : علي، وعثمان، وطلحة ، والزبير،  
فاختار من الاربعة علياً وعثمان، فلما اراد ان يختار واحداً من الاثنين  
قال لعلي ( عليه السلام ) : إن اخترتك لهذا الأمر تسير فينا بسيرة أبي  
بكر وعمر ، فقال علي ( عليه السلام ) : بل أسير فيكم بكتاب الله  
وسنة رسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فتركه وصار الى عثمان ،  
فقال : إن اخترتك تسير فينا بسيرة أبي بكر وعمر ، فقال : نعم ،  
فاختاره وباع له .

فانظروا الى هذا الحال ، وما طالبه به عبد الرحمن بن عوف ، وما  
كان جواب علي ( عليه السلام ) في ذلك ، فان كانت سيرة أبي بكر  
وعمر على كتاب الله وسنة نبيه ، فما معنى ذهابه الى سيرة أبي بكر  
وعمر ، وإن كانت سيرة أبي بكر وعمر بخلاف كتاب الله وسنة رسوله  
( صلى الله عليه وآله وسلم ) فكفى بذلك خزيًا لمن طلبه ، ولعمري لقد  
كانت كذلك بما قدمنا ذكره من بدعهما .

ثم رووا عنه بعد هذا كله ، أنه جرى بينه وبين عثمان جدال بعد  
مدة من بيعته له ، فقال له عثمان : يا منافق ، فقال له عبد الرحمن :  
ما ظننت أني أعيش الى زمان تقول لي فيه عثمان يا منافق ، ثم حلف  
أنه لا يكلمه ما عاش ، فبقي مهاجراً له طول حياته حتى مات<sup>(١)</sup> .

هذا مع ما رووا جميعاً إن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم )  
قال : لا يحل لمؤمن أن يهجر أخاه المؤمن أكثر من ثلاثة أيام ، فان كان

(١) ومن الغريب ما ذكره المحب الطبري في الرياض النضرة في ترجمة عبد الرحمن :  
أنه مات وصلى عليه عثمان وكان أوصى بذلك ، ليت شعري كيف يوصي أن يصلي  
عليه عثمان وهو عدوه اللد ، وابن حجر في الإصابة يروي صلاة الزبير بن العوام  
عليه .



عثمان مؤمناً فقد خالف عبد الرحمن قول رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في مهاجرته لعثمان سنين حتى مات على ذلك من غير توبة منه ، ومن قصد مخالفة الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عامداً متعمداً فقد تهاون بقول الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) واستخف بحقه ، ومن جرى على ذلك كانت النار ماؤه (١) مع ما يلزمهم من قول عثمان لعبد الرحمن : يا منافق ، لانه لا يخلو الحال في ذلك من أن يكون عثمان صادقاً فيما قاله لعبد الرحمن ، أو يكون كاذباً ، فان قالوا : كاذباً ، فقد قال الله في كتابه : ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ (٢) وكفى بهذا خزيًا ومقتاً ، وان قالوا : كان صادقاً ، فعبد الرحمن كان منافقاً بشهادة عثمان عليه ، وتصديقهم لعثمان بشهادته بذلك ، والله يقول : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ (٣) ركنى بهذا خزيًا .

وأما : أبو عبيدة بن الجراح ، فالرواية عن أهل البيت ( عليهم السلام ) أنه كان أمين القوم الذين تحالفوا في الكعبة الشريفة أنه إن مات محمد أو قتل لا يصيروا هذا الأمر الى أهل بيته من بعده ، وكتبوا بينهم صحيفة بذلك ، ثم جعلوا أبا عبيدة بينهم أميناً على تلك الصحيفة ، وهي الصحيفة التي روت العامة أن أمير المؤمنين ( عليه السلام ) دخل على عمر وهو مسجى ، فقال : ما أبالي أن القى الله بصحيفة هذا المسجى (٤) وكان عمر كاتب الصحيفة ، فلما أودعوه

(١) كذا في الأصل ، والصواب : ماؤه .

(٢) سورة النحل : الآية : ١٠٥ .

(٣) سورة النساء : الآية : ١٤٥ .

(٤) الذي رواه المحب الطبري في الرياض النضرة ( ج ٢ ص ٧٧ ) مرسلًا عن جعفر بن محمد عن أبيه ( عليه السلام ) بلفظ : قال لما غسل عمر وكفن وحمل على سريره .

الصحيفة خرجوا من الكعبة الشريفة ودخلوا المسجد ، ورسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فيه جالساً ، فنظر الى أبي عبيدة ، فقال : هذا أمين هذه الأمة على باطلها ، يعني أمين النفر الذين كتبوا الصحيفة ، فروت العامة ما يدل على هذا المعنى أن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : أبو عبيدة أمين هذه الأمة ، فقيل لهم : ان الأمين لا يخلو من احد الوجهين ، إما أن يكون أميناً لقوم على ودیعة ، أو معاملة ، أو توسط ، أو ما شاكل ذلك ، وإما أن يكون أميناً عليهم ، وليس في القوم ثقة وأمين غيره ، أو يكون فيهم أمين غيره .

فان قلتم : إن الصحابة ليس فيهم أمين غير أبي عبيدة ، فكفى بهذا القول خزيّاً لقائله ، [ ف ] إن قالوا : إنه كان أمينهم على كل شيء كان لهم عنده ، قلنا لهم : عرفونا ذلك أي شيء ، فكانوا في ذلك صماً بكماً عمياً .

فقيل لهم : قلة معرفتكم بذلك ، ووجود جهلكم به ، دليل على صحة خبر أهل البيت ( عليهم السلام ) ، وهذا الحال من جهلكم يوجب التهمة لأبي عبيدة ، ومن كان بهذه الصفة كان بعيداً من الشهادة له بالجنة ، فهل ترون فيما شرحناه من احوال هذه التسعة حالاً يوجب لهم ما ادعاه أهل الغفلة ، وما تخرصوا فيهم أهل الضلالة ، كلا ان الله لا يصلح عمل المفسدين .

وأما ما رووا من تخرصهم ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم )

---

= وقف عليه علي ( عليه السلام ) فقال : والله ما على الارض رجل أحب الي أن ألقى الله بصحيفة من هذا المسجى بالشرب ثم قال : أخرجه في الصفوة وابن السمان في الموافقة وعد صاحب الرياض النظرة وغيره من اوليائه .

« الكاتب »

قال بزعمهم : إن الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ، فليس يخلو ذلك من ان يكون أراد بقوله : اعملوا ما شئتم ، من أعمال الشر ، أو قال : اعملوا ما شئتم من أعمال الخير والبر ، فان قالوا : أراد أعمال الخير والبر ، قيل لهم : هذا غير مستنكر أن يكون الله قد غفر لهم ما كان منهم من كراهية الجهاد في هذه المواطن ، كما أخبر عنهم في قوله : ﴿ كما أخرجك ربك من بينك بالحق وان فريقاً من المؤمنين لكارهون ﴾<sup>(١)</sup> الى آخر القصة ، فهذه احوال كلها مذمومة من أهل بدر ، فجائز أن يكون الله قد غفر لهم من بعد بأفعال جميلة ظهرت منهم ، ثم قال لهم رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : استأنفوا عمل الخير بالطاعة وحسن العمل والتسليم ، وان كان هذا فيهم كذلك فليس هذا حالاً يوجب لأهل بدر كلهم النجاة ، بل يوجب لمن استأنف منهم أعمال الخير بالمسارعة الى الطاعة ، والانقياد بالرضى ، والتسليم الى ما قد وعدهم الله من المغفرة ، والعفو عن الذين وصفهم فيه بالأعمال المذمومة ، ومن قصر في ذلك وجرى الى خلاف ما يرتضيه الله منه ، حلة من بعد معانيه مما يلزم غيره من المسلمين .

وان قالوا : إنه أراد بقوله : اعملوا ما شئتم ، من الأعمال السيئة ، كان قائل هذا جاهلاً متخصراً ، لأن هذا يوجب اباحة المحارم لأهل بدر ، والتحليل لهم ما حرمه الله على غيرهم في الشريعة ، من الزنى ، والربا ، وشرب الخمر ، وقتل النفس التي حرم الله قتلها ، وما شابه ذلك من المحرمات ، من أكل الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، الى غير ذلك من المحرمات والمحظورات في الدين ، لان في خبرهم أنه قال

(١) سورة الأنفال : الآية : ٥ .



لهم اعملوا ما شئتم ، من الأعمال السيئة ، دليلاً على انه قد جعل الاختيار اليهم في ذلك ، إن شاؤوا قللوا وإن شاؤوا كثروا ، وكفى بهذا المذهب لمن اعتقده وجادل عليه ، خزيًا وفضيحة ومقتاً .

وإن قالوا : إن الله قد علم أنهم لا يأتون بشيء من ذلك ، قيل لهم : إن كان هذا كما وصفتم فقلوه : اعملوا ما شئتم ، وهم لا يعملون لا معنى له ، ولا فائدة فيه ، وليس هذا من قول الحكيم ولا فهم عليهم ، وإن قالوا إنما أراد بذلك إظهار جلالة منزلتهم للناس ، وتبيين فضيلتهم بتحليل المحارم والاباحة للمحظورات ، فيجعل للجاهل سبيلاً الى الدخول في ذلك ، أو في شيء منه ، قيل لهم : هذا ما لا يستقيم عند ذوي عقل ولا فهم ، مع ما يقال لهم : كيف يصح ما يقولون إن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قد علم أنهم لا يأتون بما يذم منهم ، وقد رووا أن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال للزبير : إنك تقاتل علياً وأنت ظالم له ، فلو كان قد أباح لهم ما زعمتم لكان قوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) للزبير : تقاتل علياً وأنت ظالم له ، ظلماً من الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) واعتداء على الزبير ، إذ كان الله بزعمهم علم أنهم لا يأتون بما يذم منهم .

وقد رووا أن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قد أباح لهم ما شاؤوا من الخير والشر ، ومن أباح الله له ذلك فليس هو بظالم في كل ما فعل ، ومن قال : إنه ظالم ، فهو الظالم على إيجابكم هذا الفظيع من المقال الظاهر من هذا المحال ، ومن زعم أن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ظالم في باب من الابواب كفر بغير خلاف .

وقد وجدنا الزبير قد أقر من كتاب الله على نفسه ، وعلى من كان معه بروايتكم ذلك عنه بما يضاهي قول الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم )



وسلم) له : ستقاتل علياً وأنت ظالم له ، فقد رويتم عنه بأجمعكم أنه قال يوم الجمل بالبصرة : ما زلنا نقرأ هذه الآية وما ندري ما أراد به بها ، حتى علمنا الآن أنا المقصود بها وهي قول الله عز وجل : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾<sup>(١)</sup> وقد كان طلحة والزبير من البدرين عظيمي المنزلة عندكم ، وقد تقلدا من سفك الدماء بينهما وبين أمير المؤمنين (صلوات الله عليه وآله) في يوم حرب الجمل مع عائشة ما لا تقوم به الجبال ، ولا تنهض به السموات والارضون ، إذ كانا السبب في سفك تلك الدماء بينهما وبين أمير المؤمنين (عليه السلام) مع شهادة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليهم بالظلم في تلك الحالة ومن شهد عليه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالظلم كان محالاً أن يكون ممن أباح الله له ما وصفه أهل الغفلة لأهل بدر ، وفي هذا كفاية لمن فهم من الدلالة على تخرصهم وافتراءهم على الله وعلى رسوله غير الحق .

وأما : ما زعموا من تأويل قول الله تعالى : ﴿ والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار ﴾<sup>(٢)</sup> وزعموا أن أبا بكر وعمر كانا من المهاجرين ، فقد قالوا هذا زوراً وتخرصوا إفكاً ، فإن المهاجرين الأولين هم الذين هاجروا الهجرة الأولى ، وهي الهجرة إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في حصاره بمكة ، حين حاصر قريش بني هاشم مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في شعب عبد المطلب أربع سنين ، والأمة مجمعة أن أبا بكر وعمر لم يكونا معهم في الموطن ، فكيف يدعون لهما أنهما من المهاجرين الأولين .

(١) سورة الأنفال : الآية : ٢٥ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ١٠٠ .

أما الاولون ، فهم السبعون الذين جاؤا الى مكة فبايعوا رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في منزل عبد المطلب ليلاً ، في عقبة مكة ، وهم العقبيون المعروفون باجماع أهل الاثر ، وأما شهادة الله لهم بالرضى ، ولئن اتبعهم باحسان ، وما وعدتم الله من الخلود في الجنة ، فقد يمكن أن يكون ذلك منه خصوصاً من قول الله عز وجل ، وإن كان مخرج الكلام العموم فهذا في كتاب الله موجود من خطاب الخصوص وهو عموم ، ومن خطاب العموم وهو خصوص لمن استقام منهم دون من لم يستقم ، والنظر به يدلنا على ان الله عز وجل إنما رضي عمن استقام في طاعته ، وأن الجنة أعدها لمن سارع الى مرضاته ، وتجنب معاصيه ، ومن خرج من هذا الحال كان محالاً أن يستحق الرضى من الله فما لهم في هذا الحل حجة والحمد لله .

ومثل هذا قوله : ﴿ ولقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ <sup>(١)</sup> وذلك أن هذا الرضى أيضاً إن كان عن شيء تقدم منهم فرضي عنهم في ذلك حين تابوا منه ورجعوا عنه ، فهذا باجماع قول الناس نزل في عام الحديبية ، حين وقعت الهدنة بين رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وبين قريش ، فأنكر ذلك جماعة من الصحابة ، وكان يومئذ معه ألف وسبعمائة رجل ، فخالفوا رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في أمره حين أعطى قريشاً ما التمسوه من الهدنة ، فقالوا للرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : لا ترضى بهذا الصلح ولا نعطي الدنيا في ديننا ، ونحن على الحق وهم على الباطل ، فأخذ رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عند ذلك بيد علي ( عليه السلام ) فجلسا تحت الشجرة ، ونزل القوم الذين خالفوه ، فأخذ المسلمون

(١) سورة الفتح : الآية : ١٨ .

السلح فحملوا على قريش حملة رجل واحد ، فحملت عليهم قريش ، فانهمزوا من بين ايديهم يقع بعضهم على بعض في الهزيمة ، وتبعتهم قريش ، فأمر رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) عند ذلك علياً ( عليه السلام ) أن يلقي قريشاً فيردها ، فقام علي ( عليه السلام ) في وجوه قريش فصاح بهم ، فارتعدوا وقالوا : جاء علي بأمر .

ثم قالوا : يا علي هل بدا لابن عمك فيما أعطانا من الهدنة ، فقال : لا ، فهل بدا لكم أنتم ، قالوا : لا ، قال : فانصرفوا فرجعت قريش ، وسار وفد منهم إلى رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فكتبوا كتاب الهدنة والصلح بشرطها وندم أصحاب الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) على ما كان منهم من الخلاف على رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فاعتذروا اليه ، فأقبل الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وأله وسلم ( يوبخهم بذكر المواطن التي هربوا فيها وأسلموا الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في معارك الحرب ، فقال الستم الذين أنزل الله فيكم يوم بدر كذا ثم الذين كان منكم كذا وكذا ، حتى عدد عليهم المواطن التي كان منهم فيها الفضل والفضيحة والهزيمة ، فاعتذروا عند ذلك وأظهروا التوبة والاعتراف بالذنب .

فقال رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : إلا أن تعودوا إلا البيعة فقد نقضتم ما كان لي في اعناقكم بخلافكم علي ، فبايعوه عند ذلك تحت الشجرة ، وبايعهم بيعة الرضوان عنهم من ذلك الخلاف وتلك الخطيئة في ذلك الموطن من الحديبة ، وكان هذا رضواناً من شيء معلوم بعد سخط وقع عليهم فيه ، فأنزل الله عند ذلك يعرفهم أنه قد رضي عنهم من ذلك الخلاف فقال تعالى : ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ <sup>(١)</sup> ثم قال ما دلنا به على أن فيهم من ثبت

(١) سورة الفتح : الآية : ١٨ .

وفيه من نكث ، فقال : ﴿ إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً ﴾<sup>(١)</sup> فدلنا هذا القول من الله على ما وصفناه من نكث بعضهم ووفاء آخرين منهم .

وذلك أن الله لو علم أنهم لم ينكثوا جميعاً ولا واحد منهم لما كان يقول سبحانه وتعالى : ﴿ فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ﴾ إذ كان لا فائدة فيه والله أحكم من أن يقول قولاً لا فائدة فيه ، فلما قال ذلك علم أن منهم من نكث في وقته ومنهم من وفى به .

ولعمري إن من وفى منهم بشروط تلك البيعة فإن الرضى له واقع ، ومن نكث منهم فعليه السخط ، وقد وجدنا من أبي بكر وعمر خاصة النكث ، ومن جماعة كثيرة من الرؤساء الذين بايعوا تحت الشجرة على أن لا يفروا ولا ينهزموا بل يثبتوا للموت في الحرب ، حتى يقتلوا أو يغلبوا ، كما رووا جميعاً عن جابر بن عبد الله الانصاري ، أنه قال : بايعنا رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) على الموت ثم وجدناهم بعد ذلك ، وفي عقب تلك السنة قصدوا بلاد خيبر فدفع رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) الراية إلى أبي بكر ، فانصرف بها منهزماً ، فدفعها إلى عمر فانصرف منهزماً ، وكان أول النكث منهما من بعد بيعة الرضوان .

ثم تكامل النكث من أكثرهم يوم خيبر بعد فتح مكة ، فانهزموا كلهم ، وكانوا تحت الراية يومئذ اثني عشر ألفاً ، فلم يثبت منهم إلا ثمانون رجلاً مع رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) تحت الراية ، وإذا كانت بيعتهم تحت الشجرة المسماة ببيعة الرضوان أن لا يفروا ولا

(١) سورة الفتح : الآية : ١٠ .



ينهزموا ثم فروا وانهزموا ، أفليس قد نكثوا ببيعة الرضوان ، وخرجوا من الرضوان فدل امرهم في ذلك على أنهم بخلاف ما يدعيه اهل الغفلة فيهم .

وأما تأويلهم في قول الله تعالى : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به ﴾<sup>(١)</sup> وأنهم يزعمون أن أبو بكر ، فهذا من تخرصهم وزورهم وبهتانهم ، لأن أبا بكر اسلم من بعد قوم اسلموا منهم أمير المؤمنين علي ( عليه السلام ) وجعفر أخوه ، وخديجة بنت خويلد ، وزيد بن حارثة ، فلو كان هذا نزل في أول من صدق برسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لكان أول مصدق به قبل أبي بكر أحق بهذا الاسم .

ولكننا نقول : إن هذا مقصود به كل مصدق به تقدم أو تأخر ، وليس لأحد في هذا خاصة فضيلة دون غيره من المصدقين برسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فيما جاء به من عند الله جل اسمه ، وإنما أخبر الله سبحانه أن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قد جاءهم بالصدق ، ثم قال : فمن صدق به فهم المتقون ، ألا تسمع قوله الموافق قولنا حيث يقول : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ وهذا حال يوجبه النظر لمن تقدم وتأخر من جميع المصدقين ، فإن كان أبو بكر ممن صدق فهو واحد من الصدقين .

وأما : دعواهم أن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) سماه صديقاً ، فما وجدنا في شيء من الأخبار أن أبا بكر ادعاه لنفسه ، وإنما هو شيء تخرصه أولياؤه ممن أراد تزيين أمره من بعده ، وتعظيمه في قلوب العامة<sup>(٢)</sup> فلو كان هذا كما وصفوا لكان أبو بكر ادعاه لنفسه ،

(١) سورة الزمر : الآية : ٣٣ .

(٢) قال شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي ( رحمه الله ) في تلخيص الشافي =

وقاله في المواطن التي كان يؤدي فيها ، كما رووا جميعاً أن أمير المؤمنين ( عليه السلام ) قال في مواطن على المنبر وغيره : أنا الصديق الأكبر ، فلم ينكر ذلك منه احد ، بل أذعن له كل من سمعه وصدقه في ذلك ، ولسنا نعرف في هذا الاسم لاحد دعاه لنفسه غير أمير المؤمنين علي بن ابي طالب ( عليه السلام ) .

وأما : ما ادعوه تحرصاً وافتراء من قول الله عز وجل : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ إلى قوله : ﴿ وَسَيَجْزِيهَا الْآتَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ (١) فزعموا ان هذا نزل في ابي بكر ، فسبحان الله ما جهلهم وأقل تخوفهم (٢) أليس قد روى علماؤهم وأصحاب حديثهم مع

== ( ص ٤٣٤ ) أما ادعاؤهم أنه ( عليه السلام ) كان يسميه صديقاً فدون صحته خرط القتاد ، وليس يقدر احد على ان يروي عنه ( عليه السلام ) في ذلك خبراً معروفاً ، وانما معلوم على الشهرة والظهور ، وليس في ذلك دلالة على الصحة ، لانه قد يتقرب الى ولاية الامر وملاك الحل والعقد في الالقاب والسمات والصفات وغير ذلك ، ما يبلغ من الشهرة أقصاها ، وينتهي الى ان يغلب على الاسماء والكنى ولا يقع التعريف إلا به ، ومع ذلك فلا يكون صادراً عن حجة ولا منبئاً عن صحة ، ولو قيل لمدعي ذلك : أشر الى الحال التي لقبه فيها النبي ( عليه السلام ) بالصديق والمقام الذي قام بذلك لعجز عن ايراد شيء مقنع .

« الكاتب »

(١) سورة الليل : الآية : ٦ - ١٨ .

(٢) قال شيخ الطائفة الشيخ الطوسي ( رحمه الله ) في تلخيص الشافي ( ص ٤٢٨ ) أما قوله : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾ فانها عامة في كل من اعطى وصدق ، فحملها على التخصيص بلا دليل اقتراح ، لان قائله لا يجد فرقاً بينه وبين من خصها بغير من ذكره ، على أنهم رووا عن عبد الله بن عباس وأنس ابن مالك وغيرهما : أنها نزلت في ابي الدحداح الانصاري ، هو الذي صدق بالحسنى ، وسمرة بن جندب هو الذي بخل واستغنى ، واذا تكافأت الروايتان سقطتا وبقيت الآية على عمومها .

« الكاتب »

موافقة أهل البيت (عليهم السلام) على ذلك ، أن هذا نزل في رجل من الانصار ، كان له نخلة في حائط دار رجل آخر من الانصار ، فكان صاحب الحائط يتأذى بتلك النخلة ، وصبياناه يترددون الى النخلة ، فتأذى صاحب الدار ، وشكا ذلك الى رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فدعا رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) صاحب النخلة ، فقال له : تجعل هذه النخلة لاخيك ، هذا يعني صاحب الدار ، وأضمن لك نخلة في الجنة ، فقال : يا رسول الله أنا محتاج الى نخلي في العاجل ، فلم يفعل فسمع ذلك رجل آخر من الانصار ، فأقبل الى رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : يا رسول الله أتضمن لي هذه النخلة في الجنة حتى اشترى هذه النخلة وأجعلها لصاحب الدار ، قال : نعم ، فقال : لصاحب النخلة ، أيها الرجل تعرف حائط نخلي في موضع كذا في المدينة ، قال : نعم - يعني بستاناً كان له - قال : فكيف هو ، قال : ما أجود في المدينة مثله ، قال : هو لك بهذه النخلة ، واجعلها لي ، قال : قد فعلت ، فدفع اليه البستان وأخذ منه تلك النخلة ، فجعلها لصاحب الدار فقطعها من حائطه وضمن له رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) نخلة في الجنة .

فأنزل الله تعالى فيهما فقال في صاحب البستان : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ يعني بالحسنى الجنة حين ضمن له رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) النخلة فيها ، وشاهد ذلك أن الحسنى هي الجنة ما رواه جميعاً عن أمير المؤمنين ( عليه السلام ) أنه قال في تفسير قوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> قال : الحسنى الجنة ولزيادة النظر الى الله سبحانه قال الله : ﴿ فسيسره لليسرى ﴾ ثم

(١) سورة يونس : الآية : ٢٦ .

قال في صاحب النخلة التي بخل بها ولم يصدق بضممان رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) النخلة له في الجنة : ﴿ وأما من بخل واستغنى ﴾ يعني بخل بالنخلة واستغنى عند نفسه بالبستان الذي أخذه عوض نخلته ﴿ وكذب بالحسنى ﴾ يعني كذب بالجنة حتى لم يثق بكلام رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ﴿ فسنيسره للعسرى وما يغني عنه ماله إذا تردى إن علينا للهدى وإن لنا للأخرة والأولى ﴾ ثم قصد جماعة المسلمين بذلك فأنذرهم فقال : ﴿ فأنذرتكم ناراً تلتظى لا يصلها إلا الأشقى الذي كذب وتولى وسيجنبها الأتقى الذي يؤتي ماله يتزكى ﴾ ترغيباً في فعل الخير ، أفلا ترى أن التفسير في هذا كله بخلاف ما يدعيه ويتخرصه أهل الجهل<sup>(١)</sup>.

وأما : ما روي عن عمر من قوله حين أسلم : لا يعبد الله سراً بعد هذا اليوم ، لعمرى لقد كان ذلك منه غير مدفوع ، ولكن لو علموا ما عليهم وعلى صاحبهم فيه ما أقروا به ولجحدوه ، ولكن الله قد أعمى قلوبهم وختم على سمعهم وعلى ابصارهم ، فهم كما قال الله عز وجل : ﴿ أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم اضل سبيلاً ﴾<sup>(٢)</sup> وذلك أن أهل الفهم والمعرفة قد علموا أن عمر لم يكن أشجع قلباً من رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ولا أعز عشيرة ، فبأي حال يعهد في عمر أنه منع من عبادة الله سراً حين

(١) أورد هذا التفسير للآية ، الواحدي في أسباب النزول ص ٣٣٤ بسنده إلى الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس ، ومثله السيوطي في أسباب النزول وقال : أخرجه الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس .

« الكاتب »

(٢) سورة الفرقان : الآية : ٤٤ .



أسلم ، لشجاعته ، أم لعظمة قدره وعز عشيرته ، ولم يكن في قريش  
أخمل من عشيرته ، ولا أقل عزاً من أهل بيته ، ولا هو في نفسه من  
الرؤساء المطاعين في قريش والعرب ، فلما بطل الوجهان اللذان فيهما  
يقدر ذلك ثبت ، الرواية في ذلك عن أهل البيت ( عليهم السلام ) .

فنقول : إن سل عمر سيفه يوم أسلم وقوله : لا يعبد الله سراً بعد  
اليوم كان ذلك خطأ منه في قول العلماء من أوليائه ، وكان ذلك كفراً منه  
في قول آخرين .

أما بيان خطاه ، فإن الأمة مجمعة على أن الرسول ( صلى الله عليه  
 وآله وسلم ) كان ينهى أصحابه عن قتال قريش ويأمرهم بالصبر على  
الاذى طول مقامه بمكة ، فلما اشتد الاذى بأصحابه الذين أسلموا معه  
شكوا ذلك إليه مرة بعد أخرى ، وسألوه أن يطلق لهم دفع الاذى عن  
أنفسهم ، وإلا فلا صبر لهم على ذلك ، فلم يطلق لهم ذلك ، وولى  
عليهم جعفر بن أبي طالب ( عليه السلام ) وأمرهم بالخروج معه إلى  
بلاد الحبشة إلى النجاشي ليقيموا بها .

فلما أسلم عمر وسل سيفه على تلك الحالة منعه رسول الله ( صلى  
الله عليه وآله وسلم ) وأعلمه أنه لم يؤمر بحرب ، وأمره بغمد سيفه  
والرضى بما هو عليه من الصبر على الاذى ، وهذا بأجماع أهل الرواية من  
نبيه لعمر من ذلك ، فدل هذا على أنه كان منه خطأ في قول أوليائه ولم  
يكن حقاً ولا لله فيه رضا ، إذ كان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم )  
لا ينهى عن حق ولا يكره ما لله فيه رضا ، وكلما ينهى عنه  
الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ففعله خطأ وجهل وهو لله ولرسوله  
غير رضى ، بل كان ذلك دليلاً على جهل وقلة فهمه .

وأما قول أهل البيت ( عليهم السلام ) في ذلك فانهم قالوا : إن

عمر كان معاضداً لابي جهل في قصد رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بالاذى الشديد ، وكان عمر يحرض على قتل رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فلم تكن قريش تجدد الى ذلك سبيلاً لاستعمال رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) الصبر على الاذى ، وكفه لاصحابه عن منابذتهم ( قالوا ) : فلما رأى عمر ذلك واطأ ابا جهل على أن يظهر الاسلام والدخول في دين رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ثم يحملهم على المنابذة ، ولتجد قريش الى قتله سبيلاً عند وقوع المنابذة ، فصار عمر الى رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فاعلمه انه قد رغب في دينه والدخول في الإسلام وأظهر ذلك ، ثم قال لرسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : ما بالناس نعبد الله سرّاً ، وقال للذين كانوا قد اسلموا مع رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : اخرجوا حتى نقاتل المشركين ، وسئل سيفه ، وقال : من تعرض لنا ضربناه بسيوفنا ، وقدر أن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) يتبعه على ذلك ، فاذا رأت قريش سيفاً مسلولاً وجدوا السبيل الى سل السيوف ، فيكون ذلك سبباً لقتل الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) إذ كان كل من سل سيفه فقد وجد عدوه إلى سل سيفه ايضاً بحذائه سبيلاً .

فلما فعل عمر ذلك قال له رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) : إن كنت يا عمر جئت راغباً في الإسلام فارض بما رضي به إخوانك من المسلمين من الصبر على الاذى ، والكف عن المنابذة ، فاني لم أؤمر بشيء من هذا حتى يقدر الله سبحانه ما يشاء ، وإن كنت جئت طالباً غير الدين فلسنا من اصحابك ، فلما لم يجد عمر الفرصة فيما قصد له صار متحيراً مدهأناً يخاف ان لا يكون للرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) دولة ، فيهلك معه ، إن اظهر لقريش الرغبة في الدين ، ويخاف

أيضاً أن يكون للرسول دولة من بعد ، فلا يكون له من دولته نصيب ، فيبقى عند ذلك مداهناً للجميع ( قال ) : ومن الدليل على ذلك ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لما حوَّصر في شعب عبد المطلب مع بني هاشم لم يحاصر معه عمر ، ولا أبو بكر ، واصطلحوا جميعاً على المداهنة والانتظار ، فسل سيفه في تلك الحالة كان اعظم الكفر ، لانه كان حيلة منه أراد ان ينقض بها على رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) تدبيره ويجعل ذلك سبباً لقتل الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) .

فانظروا الى قوم يدعون ذلك فضيلة لصاحبهم وهو في قولهم خطأ وجهل ، وفي قول آخرين كفر والحاد ، وعتو وعناد ، فهل يكون في الجهل أبين من جهل هؤلاء القوم ، وأقل نظراً وتمييزاً ، يتخبطون في الظلمات ويتيهون في الضلالات لا يعرفون حقاً ولا يقلعون عن باطل .

وأما : روايتهم المتخرصة ان الله أوحى الى الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أن قل لا بي بكر : اني عنك راض فهل أنت عني راض ، فهل يستجيز رواية مثل هذا إلا جاهل غبي غافل عمي ، هل يجوز ان يسأل الله عبداً من عبيده نبياً كان أو غير نبي ، هل أنت عني راض ، ألا يعلم ذو الفهم أن هذا خارج عن الحكمة داخل في الجهالة ، مع ما يقال لهم : في أي حال راض عنه ، أفي يوم أحد حين هرب عن رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أو في يوم خيبر حين انهزم براءة رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أو في غزاة ذات السلاسل حين رجع عن الطريق خوفاً من المشركين ، بعدما ولاه رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أمره بالمسير ببرايته اليهم ، ثم ولي عليه وعلى من معه عمر ، ثم أنفذه بالراية ، فرجع عن الطريق كرجوع ابي بكر ، ثم ولي

عليهما وعلى من كان معهما عمرو بن العاص ، فسار بهما فصلى بهما  
وبالجماعة التي كانت معهما حيناً .

وقد رووا : ان عمراً كان يوليها الحرس بالليل ثم رجع عمرو  
ايضاً كرجوعهما من الطريق ، ام رضي عنه يوم جنين حين هرب مع  
الهاربين ، أم في حال الرجل الذي بعث به الرسول ( صلى الله عليه وآله  
وسلم ) ليقتله فوجده بزعمه يصلي ، فرجع ولم يقتله ، فزعم انه رأى  
للصلاة حرمة ، فكره قتله كذلك ، فظن انه قد عرف من الحق في ذلك  
ما لا يعرفه الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ومن ظن ذلك فقد كفر  
بالله ورسوله ، أو في ولاية الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لاسامة  
ابن زيد عليه ، حين أمره الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وعمر  
بالمسير معه ، وتحت رايته الى الشام ، فتخلفا جميعاً عنه بعد وفاة الرسول  
( صلى الله عليه وآله وسلم ) ولم ينفذ لأمر الله ولا لأمر الرسول ( صلى  
الله عليه وآله وسلم ) وخالفاه عامدين متعمدين ، ثم طلبا البيعة لهما  
والولاية على المسلمين من غير عهد عهده الله ولا رسول الله ( صلى الله  
عليه وآله وسلم ) في ذلك ، أم في كبسه لبית فاطمة ( عليها السلام )  
بنت رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وهتك الستر عنها  
بخروجها خلف بعلمها ، وقد جرّوه الى مسجد رسول الله ( صلى الله  
عليه وآله وسلم ) يطالبونه بالبيعة ، وهو يمتنع عليهما مع تسليطه  
لقنفذ ابن عمه على ضربها ، وضغط عمر لها بين الباب والحائط حتى  
اسقطت ابنها محسناً<sup>(١)</sup>.

أم في منعها ميراث أبيها وتركاته ، أم في قتله القوم الذين منعه

---

(١) أقول : راجع كتاب سليم بن القيس ، وكتاب فاطمة الزهراء من كتاب العوالم ،  
وبحار الأنوار ج ٤٤ والطرائف لابن طاووس للتفصيل .



الزكاة وسماهم اهل الردة وسبى ذرارهم واستباح أموالهم وأباح فروج نسائهم او في جميع بدعه التي قدمنا ذكرها ، أم في امره لخالد بن الوليد بقتل أمير المؤمنين ( عليه السلام ) ثم ندم حتى قال في الصلاة من قبل ان يسلم : لا يفعلن خالد ما أمرته به ، فسيحان الله ما أضل هؤلاء واجهلهم ، واعظم افترائهم على الله وعلى رسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) .

واما : روايتهم المنكرة الشنيعة عند ذوي الفهم ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) بزعمهم قال : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهديتم<sup>(١)</sup> فما في المحال ، أظهر من هذا المحال ولا اشهر منه ولا ابين تخرصاً عند اهل النظر والتحصيل ، وذلك ان هذا القول لا يخلو من ان يكون الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قاله لأصحابه دون غيرهم ، او قاله لغير اصحابه .

فان قالوا : إنه قاله لأصحابه وغيرهم : او قاله لأصحابه دون غيرهم : قيل لهم : فهل يستقيم في الكلام الفصيح المحكم ان قال لأصحابه : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم . أما يرون محال هذا الكلام ما أبينه ، وإن قالوا : إنه قال لغير اصحابه ، قيل لهم : هل معكم خبر بهذا معروف مجمع عليه ، فأوردوه ، أم هو شيء تتخرصونه بقولكم واستدلالكم ، فغير معقول ذلك منكم ، ولا مقبول ، لأن أصحابه هم الذين رأوه ، فلو كان قاله لغيرهم لكانوا قد ذكروا ذلك الخبر وكانوا يقولون قال لجميع من اسلم غير اصحابه : أصحابي كالنجوم ، ولما لم يكن في نقلكم شيء من هذا التخصيص بطل

(١) أقول : ذكره جل علمائهم ، منهم : يوسف بن إسماعيل النبهاني في : الشرف المؤبد

ادعائكم ، مع ما يقال لهم : رأيتم لو سلمنا لكم ان الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) أراد بهذا غير الصحابة كزعمكم أليس قد وجدنا الصحابة قد تنازعوا بينهم حتى قتل بعضهم بعضاً من ذلك ، وحارب بعضهم بعضاً محاصرتهم لعثمان جميعاً ، فما كان من الصحابة حتى قتل بعضهم بعضاً ، فمن ذلك محاصرتهم لعثمان حتى قتل ، ولم يحاصروه إلا بنو المهاجرون والانصار ، الذين هم أصحابه جميعاً ، فما كان من الصحابة إذ ذاك إلا محاصر أو قاتل أو خاذل .

أفيقولون : إن من كان محاصراً أو مقاتلاً أو كان متبعاً للذين قتلوه من الصحابة ، أو كان متبعاً للذين خذلوه من الصحابة كلهم ، كانوا في ذلك مهتدين ، ومن اتبع عثمان في امتناعه عليهم مما التمسوه من خلع نفسه أو دفع مروان اليهم وغير ذلك كان ايضاً مهتدياً ، فان منعوا احدى الفرق من الاهتداء بان ظلمهم وبطل خيرهم ، وظهرت فضيحتهم ، وان اجازوا اهتداء الفرق كلها في ذلك كله شهد والقاتل عثمان بالهداية في قتله ، ولمحاصريه وخاذليه وناصريهم كذلك ، وكفى بذلك خزيًا .

وكذلك يقال لهم في محاربة طلحة والزبير مع عائشة ومن تابعهم واقتدى بهم في محاربة علي ( عليه السلام ) كانوا مهتدين وكذلك علي ( عليه السلام ) ومن تابعه واقتدى به في محاربتها مهتدين ، ولو ان رجلاً حارب مع طلحة والزبير الى نصف النهار ثم عاد الى الصف الآخر فحارب مع علي ( عليه السلام ) الى آخر النهار ، كان بزعمهم في الحالين جميعاً مهتدياً ، فان منعوا ذلك بان ظلمهم وانكسرت حججهم وبطل خبرهم ، وإن اجازوه ظهرت فضيحتهم بتكذيب رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فيما روه عنه باجماع أنه قال للزبير : ستقاتل علياً وأنت ظالم له ، وقال لعائشة كذلك ، فلو كان مهتدياً في

أفعاله كلها كان محالاً في جميع تصرفه ، فقد كذبوا رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ومن كذب رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في شيء من أقاويله كان خارجاً من دين الله .

مع ما قد روي أن الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) قال : ليردن على الحوض يوم القيامة أقوام من أصحابي ثم ليختلجن<sup>(١)</sup> دوني فأقول : أصحابي ، أصحابي ، فيقال : إنهم لم يزالوا بعدك يرجعون القهقري ، فأقول : بعداً وسحقاً ، فليختاروا الآن ما شاؤوا من هذا الذي شرحناه وبيناه بتوفيق الله سبحانه ، أما تكذيب إسلافهم في نقلهم الخبر . أصحابي كالنجوم ، وإما تكذيب رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) والكفر بالله في الحالين جميعاً ، وإيجاب مفارقة مذهبهم والخروج عن أصلهم .

وكذلك روايتهم : كفوا عن مساوئ أصحابي ، هل يجوز عندهم أن تكون لأصحابه مساوئ فإن قالوا : لا ، بطل خبرهم ولا فائدة فيه ، وكان قوله عبثاً إذ قال : كفوا عن مساوئهم ولا مساوي لهم<sup>(٢)</sup> ، ومن نسب إلى رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) العبث كان كافراً بالله

---

(١) ذكر هذا الحديث السيوطي في الجامع الصغير ، وشرحه المناوي في فيض القدير ( ج ٥ ص ٣٥٣ ) بلفظ : ليردن علي ناس من أصحابي الحوض حتى إذا رأيتهم وعرفتهم اختلجوا دوني فأقول : يا رب أصحابي أصحابي ، فيقال لي : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك . ثم قال : أخرجه أحمد في مسنده ، والبخاري ، ومسلم ، في صحيحيهما عن أنس ، وعن حذيفة ، ثم صححه السيوطي ، قال المناوي في الشرح ( اختلجوا ) بالبناء للمفعول ، أي نزعوا ، أو جذبوا قهراً عليهم ( دوني ) أي بالقرب مني ( فيقال لي ) أي من قبل الله تعالى : ما أحدثوا بعدك أي بعد وفاتك .

« الكاتب »

(٢) كذا في الأصل . والظاهر أنه : لا مساوئ لهم .

ورسوله ، وان قالوا : بل كانت لهم مساو<sup>(١)</sup> قيل لهم فقد بطل عليكم خبركم الاول فيما رويتم : انهم كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ، وكيف يجوز أن تكون بالمساويء هداية ، أم كيف يجوز أن تكون الهداية مساويء ، ألا ترون إلى هذه المحالات التي توردها الحشوية ما أشنعها واقبحها عند اهل النظر والفهم والاجماع ، منهم واقع على ان سعد بن عبادة كان سيد الانصار ، ومن جملة اصحاب رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) لم يبايع لابي بكر ، ولا لعمر ، ولا قال بامامتهما ، بل أظهر الخلاف عليهما والانحراف عنهما ، فلو اقتدى به مقتد في ترك القول بامامتهما كان مهتدياً ، فان منعوا ذلك بانت فضيحتهم في خبرهم ، وان اجازوه أباحوا الجحود لامامة أثمتهم ، وكفى بذلك خزيًا .

وأما : ما رووا : أن خير أمتي القرن الذي في عصري ، ثم الذين يلونهم الى آخر ، ثم الذين يلونهم الاعمصار<sup>(٢)</sup> .

فنقول وبالله التوفيق : هذا مخالف للحقائق خارج عن العدل والحكمة ، وذلك إن كان فضلهم من جهة تقديم خلقهم في الازمنة

(١) كذا في الأصل والظاهر أنه : لا مساويء لهم .

(٢) هذا الحديث رواه السيوطي في الجامع الصغير في باب الخاء بوجوه مختلفة « تارة » بلفظ خير الناس قرني ثم الثاني ثم الثالث ثم يجيء قوم لا خير فيهم ، وقال : رواه الطبري في الكبير عن ابن مسعود ( « وأخرى » بلفظ خير الناس قرني الذي أنا فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم والآخرين أرذل ، وقال : رواه الطبراني والحاكم عن جعدة بن هبيرة وقال حسن « وثالثة » بلفظ خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يأتي من بعدهم قوم يتسنمون ويحبون السمن ، يعطون الشهادة قبل أن يسألوها ، وقال : رواه الترمذي والحاكم عن عمران بن حصين ، وقال : صحيح ، انظر شرح هذا الحديث بوجوه المختلفة والفاظه المتفاوتة في فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ( ج ٣ ص ٤٧٩ ) طبع مصر .

« الكاتب »



المتقدمة لما بعدها ، فقد زعموا أن محمداً ( صلى الله عليه وآله وسلم )  
أفضل الامم التي مضت قبلها ، وإن محمداً ( صلى الله عليه وآله وسلم )  
أفضل الانبياء الذين تقدموا قبل عصره ، وكان الواجب على طرد هذه  
العلة أن تكون كل أمة أفضل من التي بعدها ، فلما أوجبوا أن آخر  
الامم أفضل ممن تقدمه ، وآخر الانبياء افضل ممن تقدمه كان لا معنى  
لهذا الخبر في تفضيل القرن الأول على القرن الثاني من هذه الأمة ، بل  
يجب في النظر والتمييز ما يلزم من نقل الناس من سيرة من تقدم عصرنا  
هذا ، ان يكون من تأخر عنهم أفضل ممن تقدمهم منهم .

وذلك أنا وجدنا للقرن الذي كانوا في عصر الرسول ( صلى الله  
عليه وآله وسلم ) والقرن الذي كانوا بعدهم ، والقرن الثالث ممن كان  
في عصر الفراعنة والطواغيت من ملوك بني أمية ، الذين كانوا يقتلون  
أهل البيت ( عليهم السلام ) ويسبون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب  
( عليه السلام ) ويلعنونه على المنابر ، وأهل عصرهم من فقهاءهم  
وحكامهم الى غير ذلك منهم لهم متبعون ، وبأفعالهم مقتدون ،  
وبإمامتهم قائلون ، وهم معينون بوجوه المعونة ، من حامل سلاح ، الى  
حاكم خطيب ، الى تاجر ، الى غير ذلك من صنوف الامة واسباب  
المعونة ، ولسنا نجد في عصرنا هذا من كثير من اهله من ذلك شيئاً ،  
بل نجد الغالب على عصرنا هذا الرغبة عن ذلك ، والذم لفاعله ،  
والتنزه عن كثير منه إلا لمن لا يظهر لمذهبه بينهم ، فيجب ان يكونوا في  
حق النظر أفضل من أهل ذلك العصر الذي كانت هذه صفتهم .

فان قالوا : إن أهل عصر الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم )  
لاجل مشاهدتهم له ومجاهدتهم معه كذلك سبيل من شاهدتهم لأجل  
مشاهدتهم له ومجاهدتهم معه ، وكذلك من شاهدتهم من بعد الرسول

( صلى الله عليه وآله وسلم ) السائقين اليها العلوم والأخبار عنهم ،  
وممنهم .

قيل لهم : أليس كل من تقدم خلقه في ذلك العصر فهو فعل الله  
عز وجل ، لا يحمد المتقدم في تقديم خلقه ، ولا صنع له في ذلك ،  
ولا فعل يحمد عليه ، ولا يذم عليه ، فلا بد من قولهم : نعم ، فيقال :  
أفتقولون إن الله يحمد العباد على أفعالهم ويذمهم عليها ، فإن قالوا  
ذلك ، جهلوا عند كل ذي فهم وكفى الجهل لصاحبه خزيًا ، وإن  
قالوا : لا ، قيل لهم : إذا كان ذلك كذلك وجب في حق النظر أن  
يكون من شاهد الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ورأى دلائل  
العلامات والمعجزات ، وظهر له البرهان ، واسفر له البيان ، ونزل  
بمشهد منه القرآن ، لا عذر له في تقصير عن حق ، ولا دخول في  
باطل ، فإن الحجة في ذلك الزم عليه وأوجب ، وكان من أشكل عليه  
منهم شيء في تفسير آية وتحقيق معنى في كتاب الله وسنة رسوله ، رجع  
في ذلك الى الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) فأثبت له الحق فيه  
واليقين ، ونفى عنه الشك والزيغ ، فمن قصد منهم بعد هذه الحالة الى  
الخلاف الواجب كان حقيقاً على الله أن لا يقبل له عذراً ، ولا يقبل له  
عثرة .

ومن كان في مثل عصرنا هذا الذي اختلفت فيه الاقاويل ،  
وتضادت المذاهب ، وتششت الآراء ، وتباينت الاهواء ، وتماحلت  
المعارف ، ونقضت البصائر ، وعدمت التحقيقات ، إذ ليس من يرجع  
اليه بزعم أهل الغفلة ممن صفته في تحقيق الاشياء صفة الرسول ( صلى  
الله عليه وآله وسلم ) فيثبت لنا اليقين وينفي عنا الشك .

حقاً أقول : لو أوجبت أن من ارتكب من أهل هذا العصر مائة  
ذنوب أعذر ممن ارتكب في ذلك العصر ذنباً واحداً ، أو لو قلت : إن من

استبصر في هذا العصر في دينه وشغل نفسه بمعرفة بصيرته حتى علم من ذلك ما نجاه بتوفيق الله له ، فيما ينبغي له من الطلب أفضل من عشرة مستبصرة كانوا في ذلك العصر ، لقلت حقاً ، ولكان صدقاً ، اذا كان الحال على ما وصفت ، فيجب على هذه الصفة أن يكون مستبصرنا افضل من مستبصرهم ، إذ كان البرهان قد قطع عذرهم ، والبيان قد أزاح علتهم بقرعه أسماعهم صباحاً ومساءً ، ومشاهدتهم إياه بأبصارهم من غير تكلف منهم في طلبه ، وذلك كله معدوم في عصرنا ، بل نشاهد من الجهل ونباشر من وجوه الباطل ما يضل فيه ذهن الحكيم ، ويطيش فيه قلب العليم ، ويذهل معه قلوبهم وتزول منه أفهامهم ، حتى يسعى الساعي منا دهرأ طويلاً يقطع المسافة البعيدة والبلدان النائية ، يتدلل للرجال ، ويخضع لكل صاحب مقال فاما ان يهلك ولم يدرك البغية ، وإما أن يمن الله عليه بالبصيرة بعد جهد جهيد ، وعناء شديد ، وتعب كديد ، بقية المستبصرين ، وحرب العارفين ، من أظهر ذلك الظالمين وكشفه المراعين .

مركز تحقيقات كميترى

فأي ظلم أم أي جور أبين من تفضيل اولئك بما وصفناه من حالهم وحالنا ، وجور من يوجب عذر اولئك فيما ارتكبه دوننا ، وكم بين من استبصر في دينه ببصيرة يزول معها كل شك ، ويثبت معها كل يقين ، من بيان النبي ( صلى الله عليه وآله وسلم ) المرسل ، وبرهان الكتاب المنزل ، وبين من استبصر في دينه باخبار متضادة ، وأقاويل مختلفة ، وبيان غير شاف ، وبرهان غير كاف ، حتى يطلب ويميز وينظر ويعتبر ويختبر سهر ليله ، وضمان نهاره ، وتعب بدنه ، وتصاغر نفسه ، وتذلل قدره ، فهل هذا إلا جور من قائله ، وظلم ظاهر من موجهه ، تحقيق على الله أن يوجب لمستبصري اهل هذا العصر بما وصفناه من احوالهم ، فلا يبعد الله إلا من ظلم وقال بما لا يعلم .

فان قالوا : إن الله عز وجل قال في كتابه : ﴿ والسابقون السابقون  
اولئك المقربون ﴾ (١) فقليل لهم : قد قال الله ذلك وصدق عز وجل  
والامر في ذلك بين واضح ، والحكمة فيه مستقيمة وذلك ان السابق فيه  
لا يجوز في الحكمة أن يقع في الايمان إلا بين اهل العصر الحاضرين ،  
الشاهدين لندب الداعي لهم الى التسابق ، ومحال في الحكمة وفي العدل  
أن يسابق الله بين قوم لم يخلقهم ، هذا ظاهر الفساد ، بعيد من  
الرشاد ، بين المحال ، فظيع المقال ، لكنه سبحانه وتعالى سابق بين  
الحاضرين من اهل عصر الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ولعمري  
أن من سبق منهم الى الايمان أفضل وأجل وأقرب منزلة وأعلى درجة ممن  
لحق من تقدمهم ، وما ينكر هذا ذو فهم ، ولكن المنكر قول من زعم  
أن الله سابق بين من خلق وبين من لم يخلق .

فمن قال : إن الصحابة سبقونا بالايمان ، يريد بذلك تقدمهم في  
عصرهم ، وتأخر عصرنا عن عصرهم فما قدم الله من خلقهم وأخر من  
خلقنا ، فذلك كلام صحيح ، وقول فضيح ، كما أن من تقدم أيضاً من  
الامم في الاعصار التي كانت قبل الصحابة كانوا متقدمين على الصحابة  
باعصارهم ، سابق من آمن منهم لمؤمنين الصحابة ، وتقدم خلقهم  
عليهم ، وليس في ذلك فضل لهم على من جاء بعدهم .

ومن قال : إن الصحابة سبقونا بالايمان بمعنى التسابق بيننا وبينهم  
الى الايمان ، وكان لهم بسبقهم ذلك فضل علينا لأجل تأخرنا عنهم ،  
كان هذا قولاً محالاً ، شنيعاً ، لأن تأخرنا عن عصرهم من فعل الله لا  
من فعلنا ، والله لا يذمنا إلا على أفعالنا ، ولو كان للصحابة علينا فضل  
في إيمانهم بتقدمهم علينا في الاعصار والخلق ، لوجب على هذه القصة

(١) سورة الواقعة : الآية : ١٠ .



أن يكون إيمانهم من تقدمهم من الأمم السابقة أفضل من إيمانهم بتقدمهم عليهم في الأعصار ، فلم كانوا يمنعون ذلك ويحبون الفضل لامة محمد ( صلى الله عليه وآله وسلم ) على من تقدمهم ، ولو كان فاسداً ايجابهم تفضيل أوائل الأمة على أواخرها ، وهذا مما لا نطلقه في مذهبنا .

لكننا نقول إن أهل كل عصر يتفاضلون بينهم ، فمن سبق منهم الى الايمان فهو أفضل ممن تأخر عنه ، ثم لحق بالسابق فيه من أهل عصره ، ولسنا نفضل أهل كل عصر على من جاء بعدهم في الأعصار المتأخرة عن تقدمهم ، لكننا نفضل بين أهل كل عصر بعضهم على بعض ، فمن سبق منهم الى الايمان كان أفضل عندنا ممن تأخر منهم عنه ، ثم من لحق بهم من أهل ذلك العصر ، كذلك أيضاً نقول في عصر الصحابة : إن أهله كانوا متفاضلين بعضهم على بعض بما وصفناه من السبق الى الايمان ، دون أن يكونوا فاضلين على من تقدمهم ، ولا على من تأخر منهم .

وقد احتج المجادلون بقول الله تعالى : ﴿ والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ (١) فيقال : أليس قد أوجب على من جاؤا من بعد الاستغفار لمن تقدمهم ، قيل لهم : ضل عنكم معرفة مواطن التنزيل ومعاليه ، فضللتم أيضاً عن معرفة التأويل وحقائقه (٢) وهذا إخبار من الله عز وجل ، لا إيجاب ،

(١) سورة الحشر : الآية : ١٠ .

(٢) قال السيد الشريف المرتضى علم الهدى (رحمه الله) في الشافي ( ص ٢٢٠ ) وتلميذه شيخ الطائفة الطوسي الغروي (رحمه الله) في تلخيص الشافي ( ص ٤٢٦ ) والعبارتان متحدتان ونصهما : أما قوله تعالى : ﴿ والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا =

وذلك أنه وصف الصحابة على منازل ثلاث ، منهم المهاجرون والانصار ، ثم الذين أسلموا ولم يكونوا من المهاجرين ولا من الانصار من أهل البوادي والبلدان ، الذين أسلموا وأقاموا في بلدانهم كما قال الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجَرُوا مَا لَكُمْ فِي وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجَرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ﴾ (١) .

كذلك أيضاً قال في الآية الأولى يخبر عن الذين أسلموا مع رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وجعل لهم حظوظهم في الفئء والصدقات ، فبدأ بذكر المهاجرين ، ثم ثنى بالانصار ، ثم ثلث بذكر الذين ليسوا من المهاجرين ولا من الانصار ، فقال عز وجل : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنُ نَفْسِهِ فَاُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (٢) .

ثم ذكر الذين ليسوا من المهاجرين ولا من الانصار فقال عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِأَخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا

---

بِالْإِيمَانِ ، وَلِأَخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ فلا حجة فيه لهم ، لأنه علق المغفرة بالسبق إلى الإيمان ، وهذا شرط يحتاج إلى دليل في إثباته للجماعة ، ومع هذا فهو سؤال وليس كل سؤال يقتضي الإجابة

• الكاتب •

(١) سورة الأنفال : الآية : ٧٢ .

(٢) سورة الحشر : الآية : ٩/٨ .

بالإيمان ﴿<sup>(١)</sup>﴾ فهذا كله لأهل العصر من عصر الصحابة، كما قال عز وجل في ذكرهم أيضاً في سورة التوبة : ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار﴾ <sup>(٢)</sup> يعني الذين هاجروا مع رسول الله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) في الشعب ، والذين تابعوهم من الانصار في العقبة ، ثم قال عز وجل : ﴿والذين اتبعوهم باحسان﴾ <sup>(٣)</sup> يعني الذين اتبعوا من المهاجرين والانصار ، ومن أسلم من سائر البلدان ، من جميع أهل ذلك العصر ، لانه خلط معهم أهل عصر آخر ، ولم يكونوا بعد خلقوا ، لأن هذا حال لا يجوز أن يقع فيه التساوي بين السابق والمسبوق ، ممن خلق وممن لم يخلق ، على ما بيننا من الشرح والبيان .

فهذا ما يتعلق به أهل الغفلة ، ويحتج به أهل الضلالة والجهالة ، من تخرصهم ، واقترائهم ، وكذبهم على الله ورسوله ( صلى الله عليه وآله وسلم ) وقد شرحنا من فسادهم وأوضحنا من بطلانه ما فيه كفاية ومقتنع ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .

تم كتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة ، وقد نسخ على نسخة كتبها بخطه إسفنديار بن سلام الله الحسيني الطباطبائي (رحمه الله) في شهر رمضان سنة ١٠٤٨ هجرية <sup>(٤)</sup> .

(١) سورة الحشر : الآية : ١٠ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ١٠٠ .

(٣) سورة التوبة : الآية : ١٠٠ .

(٤) أقول : وتمت الطبعة الثالثة في سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م في بيروت والحمد لله .

## المحتويات

٥	..... مقدمة الطبعة الثانية
٨	..... المؤلف في سطور
٢١	..... مقدمة المؤلف

### الجزء الاول

٢٧ - ١٣٠

٢٨	..... فصل في ذكر بدع الاول منهم
٥٧	..... فصل في ذكر بدع الثاني منهم
٨٨	..... فصل في ذكر بدع الثالث منهم

### الجزء الثاني

١٣١ - ٢٣٨



الكتب المطبوعة من مؤسسة الاعلى - طهران كما تلى :

- ١- مكارم الاخلاق
- ٢- نور الابصار فى احوال الائمة التسعة الابرار
- ٣- حق اليقين فى معرفة اصول الدين
- ٤- تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام
- ٥- ضالة الخطيب
- ٦- نهج البلاغة ( محمد عبده )
- ٧- تعليقة الهيدجى على المنظومة وشرحها
- ٨- ايصال الطالب الى المكاسب ١-١٦
- ٩- الكامل فى التاريخ ١-١٣
- ١٠- هدية الابرار فيما ورد فى الخمسة النجباء الاطهار
- ١١- مسند الرسول الاعظم ١-٢٥
- ١٢- بصائر الدرجات الكبرى
- ١٣- الفصول المهمة فى معرفة الائمة ( ابن صباغ المالكى )
- ١٤- شرايع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام ١-٢
- ١٥- مقصود الطالب ( شرح حاشية ملا عبد الله )
- ١٦- شرح منظومة السبزواري ( قسم المنطق )
- ١٧- ديوان شعراء الحسين (ع) ١-٣
- ١٨- كلمة الله